

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة شكر وتقدير

احمد الله أولا سبحانه جل في علاه على إن وفقني لإتمام هذا العمل.

وأقدم بالشكر الجزيل للأستاذة المحترمة الدكتوراه جلولي نسيمه، على تشجيعها لي من اجل انجاز هذا العمل وعلى النصائح والإرشادات التي قدمتها لي ، والتي من المؤكد أنها حسنت الموضوع والمضمون.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لأساتذتنا الكرام ، أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم تقييم ومناقشة هذه مذكرة.

إهداء

بسم الله والصلاة والسلام على خير خلق الله . الحمد لله الذي أعاننا على إكمال هذا

العمل أهدي هذا العمل.

إلى قرة العين.....إلى من جعلت الجنة تحت قدميهاإلى من وهبتني الحياة.... ومن نبع

حنانها سقتني ...ومنحتني الحب والحنان.. وربتني بلطف، تلك المرأة

العظيمة.....صديقتي وحببتي أُمي الحنونة، والغالية على حيات ...إلى أعظم الرجال صبراً

ورمز، الحب والعطاء إلى الذي تعب كثيراً من أجل راحتي.....وأفنى حياته، من أجل

تعليمي....إلى ذلك الرجل العظيم....أبي الغالي..... إلى أخوتي الأعمام كل باسمه إلى أخي

العزير والغالي عبد الوهابإلى كل الأهل والأقارب وكل عائلة " شيخي "

وعائلة " زغاد. "

إلى زملائي وزميلاتي في المسار الدراسي.

إلى قسم العلوم الاقتصادية من أساتذة وطلبة وعمال، وأخص بالذكر

تخصص اقتصاد كمي، دفعة 2020/2019

إلى كل من تسعهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

زغاد عبد الله

الملخص :

الهدف من هذه الدراسة هو قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي للدول الإفريقية خلال الفترة (2010-2017) باستخدام تحليل الانحدار للبيانات البانل ، تم تقدير النموذج المختار بناء على بعض الاختبارات الإحصائية عبر مراحل ثلاثة مرحلة الأول تقدير بين ثلاثة نماذج نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية ثم عملنا اختبارات للاختبار بينهم أشارت نتائج الاختبار نموذج الآثار الثابتة ، مرحلة الثانية قمنا بفحص البواقي نموذج المختار باستعمال ثلاثة اختبارات، اختبار الارتباط التسلسلي، واختبار عدم ثبات التباين، واختبار الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى، ثم المرحلة الثالثة تمثلت في إعادة تقدير باستخدام كل من منهجية PCSE و GLS، و أشارت النتائج إلى أن للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي بالدول محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية : الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي، الدول الإفريقية تحليل الانحدار للبيانات البانل.

Abstract :

This study attempts to investigate the impact of foreign direct investment (FDI) on economic growth (EG) in Africa countries over the period 2010-2017 by using panel data regression analysis , to choose between panel regression models (PRM,FEM,REM) we applied three tests (wald test ; LM test ; and hausman test), the results revealed that the appropriate model was FEM model . However , the model choosed has heteroscedasticity problem and AR(1), thus we re-estimated the model by using GLS and PCSE methodologies . The final results showed that FDI has a positive and significant impact on economic growth of the countries studied.

Keywords : foreign direct investment , economic growth, Africa countries, panel data regression analysis

فهرس المحتويات

	الشكر والتقدير
	إهداء
	الفهرس المحتوى
	قائمة الجداول والنماذج
أ	المقدمة العامة
الفصل الأول: الإطار النظري الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي	
5	مقدمة الفصل الأول
6	✓ المبحث الأول: التفسير النظري للاستثمار الأجنبي المباشر
6	❖ المطلب الأول: مفاهيم أساسية للاستثمار الأجنبي المباشر
6	• الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر بعض المنظمات الدولية
8	• الفرع الثاني : الاستثمار الأجنبي المباشر أنواعه و أشكاله
10	• لفرع الثالث: دوافع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأهميته
13	❖ المطلب الثاني: النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر
13	• الفرع الأول: النظريات القائمة على هيكل السوق
14	• الفرع الثاني: النظريات القائمة على المنظمة والحماية
16	• الفرع الثالث: النظريات التجميعية (أو التركيبية)
19	❖ المطلب الثالث: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر
19	• الفرع الأول: مفهوم ومكونات مناخ الاستثمار
22	• الفرع الثاني : العوامل المحفزة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر
24	• الفرع الثالث: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر
27	✓ المبحث الثاني: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي
27	❖ المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي
27	• الفرع الأول : مفهوم النمو الاقتصادي والفرق بين التنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي
28	• الفرع الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي
29	• الفرع الثالث : عناصر النمو الاقتصادي وفوائده
29	❖ المطلب الثاني : نماذج النمو النيوكلاسيكية والحديثة للنمو الاقتصادي.

30	• فرع الأول: نماذج النمو النيوكلاسيكية
32	• الفرع الثاني : نموذج سول – سوان Solow–Swan
33	• الفرع الثالث : نماذج النمو الداخلي (الحديثة)
36	❖ المطلب الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي
36	• الفرع الأول: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بنقل التكنولوجيا
37	• الفرع الثاني: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و العمالة
38	• الفرع الثالث: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات
40	خاتمة الفصل الأول
الفصل الثاني: دراسة تطبيقية تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي	
42	مقدمة الفصل الثاني
43	✓ المبحث الأول: حوصلة شاملة حول البيئة دراسة وأهم دراسات السابقة و تعاريف (Panel Data)
43	❖ المطلب الأول: مفاهيم نظرية أساسية حول القارة الإفريقية
43	• الفرع الأول: تعريف حول القارة الإفريقية
43	• الفرع الثاني: الموقع والمساحة حول القارة الإفريقية أفريقيا
43	• الفرع الثالث: الكثافة السكانية حول القارة الإفريقية
43	❖ المطلب الثاني: أبرز الموارد الاقتصادية والبشرية لقارة
43	• الفرع الأول : اللغات المتداولة حول القارة الإفريقية أفريقيا
44	• الفرع الثاني: التنمية البشرية حول القارة الإفريقية أفريقيا
44	• الفرع الثالث : الموارد الاقتصادية حول القارة الإفريقية أفريقيا
45	❖ المطلب الثالث: أهم الدراسات التطبيقية السابقة
45	• الفرع الأول: دراسات السابقة حول الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصاد
50	• الفرع الثاني: أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة
50	• الفرع الثالث: الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية
53	✓ المبحث الثاني: مفاهيم ونتائج قياس دراسات باستعمال نماذج(بيانات بانل) Panel Data
53	❖ المطلب الأول : الخلفية النظرية لنماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية)نماذج البانل
53	• الفرع الأول : مدخل نظري لبيانات (بيانات بانل) Panel Data
53	• الفرع الثاني : حدود ثلاثة لبيانات (بيانات بانل) Panel Data

53	• الفرع الثالث : أهمية استخدام معطيات(بيانات بانل) Panel Data
54	❖ المطلب الثاني: منهجية القياس
54	• الفرع الأول : تحليل الانحدار في (بيانات بانل) Panel Data
56	• الفرع الثاني: دراسة وصفية لعينة ومتغيرات الدراسة
57	• الفرع الثالث: صياغة النموذج القياسي
60	❖ المطلب الثالث: عرض النتائج الدراسة(بيانات بانل) Panel Data
60	• الفرع الأول: تقدير معلمات النموذج (PRM.REM. FEM)
62	• الفرع الثاني : اختبار و المفاضلة بين نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية الساكنة
66	• الفرع الثالث: إعادة تقدير النموذج مع الأخذ في الاعتبار، مشاكل الانحدار
71	خاتمة الفصل الثاني
73	الخاتمة العامة
77	قائمة المراجع

قائمة الجداول والنماذج

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم : (01)	يبين العوامل الشرطية والدافعية والحاكمة للاستثمارات الأجنبية	18
الجدول رقم : (02)	الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية	28
الجدول رقم : (03)	الدراسة عينة	56
الجدول رقم : (04)	البيانات ومصادر الدراسة	57
النموذج	عنوان النموذج	الصفحة
النموذج رقم : (01)	النموذج رقم (01) وصف إحصائي لمتغيرات الدراسة	58
النموذج رقم : (02)	تقدير معلمات النموذج, REM, FEM PRM	60
النموذج رقم : (03)	اختبار wald	62
النموذج رقم : (04)	اختبار LM	63
النموذج رقم : (05)	اختبار Hausman Test	63
النموذج رقم : (06)	اختبار Modifie Wald	65
النموذج رقم : (07)	اختبار Wooldridge	65
النموذج رقم : (08)	إعادة تقدير نموذج (FEM) الانحدار (داخل) الآثار الثابتة	66
النموذج رقم : (09)	تقديرات FGLS التي تأخذ في الاعتبار مشكل عدم ثبات التباين و مشكل الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى	67
النموذج رقم : (10)	تقديرات FGLS التي تأخذ في الاعتبار مشكل عدم ثبات التباين مشكل الارتباط التسلسلي و مشكل الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى	68
النموذج رقم : (11)	تقديرات منهجية PCSE مع الأخذ في الاعتبار مشكل الارتباط التسلسلي و مشكل الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى	69
النموذج رقم : (12)	تقديرات منهجية PCSE مع الأخذ في الاعتبار مشكل عدم ثبات التباين و مشكل الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى	70

مقدمة العامة

المقدمة العامة :

شهد عقد الثمانيات من القرن الماضي أزمة الديون الخارجية، المستحقة على البلدان النامية كانت نتيجة الإفراط في اللجوء إلى عملية الاقتراض و ذلك إثر الصدمات النفطية ،الأولى التي حدثت في 1973- 1974 و تدهور أسعار الصرف وتدهور الإنفاق الاستثماري و انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، نتيجة ارتفاع حجم القروض المقدمة من قبل البنوك التجارية بدرجة كبيرة، فكانت الديون الخارجية تشكل عبئا على التنمية الاقتصادية في الدول النامية خاصة، لذلك لجأت هذه الأخيرة البحث عن البديل المناسب، أصبحت الدول النامية بعد هذه الأزمة بحاجة ماسة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يشكل أحد أهم رؤوس الأموال ، التي شهدت تطورا كبيرا نظرا للدور المهم و الحيوي الذي يلعبه في نقل التكنولوجيا ، و التقنيات الحديثة و المساهمة في تراكم رأس المال و رفع كفاءة رأس المال البشري، و تحسين المهارات و الخبرات و هذا ما أكدته نماذج النمو النيوكلاسيكية و من هذا المنطق اشتد التنافس بين الدول ، على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و ذلك من خلال منح كل الحوافز والضمانات التي تضمن الاستقرار، و الطمأنينة للمستثمر الأجنبي، وإزالة الحواجز والقيود التي كانت تفرضها الدولة المستضيفة للاستثمار، على مستثمريها الأجانب و التكثيف من جهودها، لجذبه والتعديل من سياساتها لتشجيع و ترقية ، الاستثمار الأجنبي المباشر .

لقد تعاضم دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، على الصعيد العالمي حيث أن جميع ، دول العالم مهما كانت مستويات تطورها تتعامل مع هذه الاستثمارات، وهذا نظرا لما تحققه من عوائد على، الدول المضيفة حيث أنه في بداية هذا العقد و في الظروف العالمية، المتحولة والمعروفة باسم العولمة أصبحت، العديد من الدول النامية في حاجة ماسة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظرا لانخفاض، المصادر الداخلية بسبب عدم كفاية المدخرات المحلية كما أن البديل الآخر، الخاص بالقروض الأجنبية أثبت عدم فعاليته، نظرا للنتائج المترتبة عنه حيث أصبحت أغلبية الدول النامية تعاني من عجز، عن الوفاء بالتزاماتها وهكذا فإنه في ظل تصاعد مؤشرات المديونية و تضخم التكاليف المرافقة لاقتراض، الدول النامية من العالم الخارجي، فإن مصادر التمويل التي تبقى متاحة أمامها تنحصر في العمل على جلب ، الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة وتنشيط الاستثمار المحلي من جهة أخرى.

وقد انقسم رواد الفكر الاقتصادي إلى فريقين حول مسألة، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي للدول النامية إذ يعتبر، الفريق الأول أن هذا الأثر يعد إيجابيا ، و ذلك لأن تدفق هذا النوع من الاستثمار يؤدي إلى نقل التكنولوجيا المتطورة، و استخدام أساليب الإدارة، الإنتاج، والتسويق الحديثة والعمل على توفير مصدر متجدد يسهم في تمويل، برامج التنمية في الدول النامية، لأنها تعاني من تدني في حجم المدخرات المحلية فضلا على زيادة الصادرات، عن طريق تسهيل عملية نفاذ المنتجات إلى الأسواق الدولية كما يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر، مصدراً لرفع كفاءة الموارد البشرية عن طريق، مساهمته الفعالة في نقل المعرفة وتعليم وتدريب هذه الموارد بالإضافة، إلى دوره في رفع درجة المنافسة مع الشركات المحلية، بالشكل الذي يؤدي إلى تخفيض الاحتكار، وتحفيز الشركات على تحسين جودة المنتجات والخدمات.

بالمقابل يرى الفريق الثاني أن ، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، يعد سلبيا لأن نمط نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية لا يزال بعيدا تماما، عن ما يروج له أصحاب النظرة الإيجابية حيث أن أغلب نشاطات البحث والتطوير تتركز في الدولة الأم، إذ تعمل الشركات الأجنبية ، على الاحتفاظ بمراقبة وتيرة الإنتاج ونشر البحث، كما تبذل أقصى جهد ممكن بهدف حماية نفسها، ضد مخاطر الإنتاج والتقليد، و يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على مزاحمة الاستثمار المحلي، وتقليص فرص نموه لاسيما أن الشركات الأجنبية تتمتع بمزايا تنافسية، وقدرة على ممارسة الاحتكار، بالإضافة إلى ذلك يشير أصحاب، هذا الرأي إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يؤدي إلى تحقيق، معدل نمو مرتفع في الأجل القصير لكنه سرعان ما يحدث تشوهات في الأجل الطويل، تؤدي إلى ظهور، معدلات نمو سالبة داخل اقتصاديات الدول المضيفة.

إشكالية البحث :

انطلاقا من أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ، تزايدت الاهتمامات به نظرا لاعتباره دعم أساسي لاقتصاد الذي من شأنه يدفع عجلة ، النمو الاقتصادي دول الأفرقية وعليه ، يمكن صياغة مشكلة الدراسة كما يلي:

هل هناك أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في دول الأفرقية خلال الفترة (2010-2017) ؟

وتتدرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية نحاول الإجابة عليها من خلال هذه الدراسة:

- ماذا نقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر؟ وماهي أهم النظريات المفسرة له؟
- هل يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة النمو الاقتصادي؟
- ما المقصود بالنمو الاقتصادي وما أهم النظريات والنماذج الخاصة به ؟

فرضيات البحث:

يتطلب تحليل الإشكالية محل الدراسة اختيار مجموعة من الفرضيات التي تعتبر كإجابة مبدئية على مختلف التساؤلات المطروحة:

- توجد عدة مفاهيم ونظريات مفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة النمو الاقتصادي.
- توجد عدة نظريات ونماذج مفسرة لنمو الاقتصادي.

أهداف البحث:

تتمثل أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

- التعرف على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الإفرقية.
- معرفة اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في دول الإفرقية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة في كون أن الاستثمار الأجنبي المباشر، يعتبر مظهر من مظاهر تفتح اقتصاديات واندماجها في الاقتصاد العالمي، حيث أنه يقوم باستكمال النقص، الذي قد يوجد في رؤوس الأموال المحلية وذلك من خلال ما يحمله من قدرة على نقل التكنولوجيا، و التقنية المتطورة إلى الدولة المضيفة، و ما يصاحب ذلك من إمكانيات لتدريب العمالة الوطنية، و إكسابها مهارات الإنتاج، و التسويق، و الإدارة المتقدمة مما يزيد من فرص التشغيل و رفع إنتاجية، الأفراد و المؤسسات وبالتالي تحسن الأداء الاقتصادي.

دوافع اختيار الموضوع:

من البديهي أن لكل باحث أراد الخوض في دراسة ما، له أسباب ودوافع تجعله يتمسك بموضوع بحثه ومن هذه الأسباب ما هو ذاتي وما هو موضوعي.

- باعتبار الموضوع يتماشى مع التخصص.
- كون النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر، الشغل الشاغل والهدف الأساسي لمختلف الدراسات
- الدور البارز الذي يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر، باعتباره مصدرا هاما لتمويل وتطوير القطاعات الاقتصادية و زيادة معدلات نموها.

حدود الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة، والإلمام بجوانب الموضوع تم تحديد الإطار المكاني: تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الإفريقي. الإطار زمني: لقد تم تحديد فترة الدراسة على مدى (2010-2017).

صعوبات البحث:

- عدم توفر الإحصائيات الجديدة التي نحتاجها إما، لانعدامها أو لتضارب المعطيات والمعلومات؟
- تشابه المراجع من حيث المضمون.
- صعوبة استخدام البرمجة "برنامج stata13

هيكل الدراسة:

تم تقسيم هيكل الدراسة إلى فصلين:

تم تخصيص الفصل الأول إلى الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، و نمو الاقتصادي حيث تطرقنا في المبحث الأول، ماهية الاستثمارات الأجنبية المباشرة النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر، أما المبحث الثاني إلى ماهية نمو الاقتصادي، وأنواعه والفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية أما. الفصل الثاني فقمنا بدراسة قياسية، وذلك لمعرفة أثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي في الدول الإفريقية خلال فترة الدراسة وفي الأخير تستعرض الخاتمة، أهم النتائج المتواصل إليها لإبراز تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

الفصل الأول

الإطار النظري الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

مقدمة الفصل الأول:

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية بالغة، في دفع التنمية الاقتصادية في أي بلد، إذ يعد من الأنشطة الاقتصادية الأساسية في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث يلعب دوراً في عملية، سد فجوة التمويل الناشئة بين الادخار المحلي والاحتياجات الاستثمارية اللازمة لتحقيق التنمية، كما يعتبر وسيلة هامة لتوفير فرص التشغيل ونقل التكنولوجيا وتحديث الصناعات المحلية، وتطوير القدرات التنافسية التصديرية للاقتصاد وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد وعلى الرغم من أن الاستثمار الأجنبي المباشر، أخذ يظهر على الساحة الاقتصادية، منذ أواسط القرن التاسع عشر، إلا أنه أحتل مكاناً بارزاً في الاقتصاد العالمي، لاسيما خلال العقود الثلاثة الأخيرة بعد أن حدثت تغيرات اقتصادية هامة، لعل لأبرزها تنامي ظاهرة العولمة، وتحقيق الشركات المتعددة الجنسيات سيطرة على حركية الاقتصاد العالمي وعموماً، تسعى الكثير من الدول المتقدمة والنامية، على حد سواء إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و ذلك بهدف إيجاد مصدر لإدامة زخم نموها الاقتصادي، وتحقيق أعظم استفادة ممكنة من هذه الاستثمارات.

من أجل التعريف على أهم الجوانب المتعلقة، بهذه الظاهرة الاقتصادية، قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: مفاهيم أساسية للاستثمار الأجنبي المباشر وأهم النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر.
- المبحث الثاني: التفسير النظري لنمو اقتصادي وعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

المبحث الأول: التفسير النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الأول: مفاهيم أساسية للاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر بعض المنظمات الدولية

لقد تعددت التعريف التي قدمت من الهيئات الدولية، لهذا المصطلح نظراً للأهمية التي يشكلها عالمياً ومن أهم ما جاء من تعاريف يمكن ذكر ما يلي¹:

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر حسب ، منشورات الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD على أنه: "توظيف أجنبية في موجودات، رأسمالية ثابتة في دول معينة كما، أنه ينطوي على علاقات طويلة الأمد تعكس منفعة المستثمر في دولة أخرى، يكون له الحق في إدارة موجودات والرقابة العليا، من الدولة الأجنبية أو من دولة الإقامة أيًا كان المستثمر فرداً أم شركة."

وللأغراض الإحصائية فقد حدد، صندوق النقد الدولي (I.M.F) الاستثمار الأجنبي بأنه: "مباشراً إذا امتلك

المستثمر الأجنبي (10 %) أو أكثر من الأسهم العادية، أو القوة التصويتية لحملة الأسهم لشركة مساهمة أو ما يعادلها للشركات غير المساهمة، أما منظمة التجارة العالمية (W.T.O) فقد عرفت الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه "نشاط يحدث عندما يمتلك، مستثمر مقيم في بلد ما (البلد الأم)، أصولاً إنتاجية في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد إدارتها" كما عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (O.E.C.D) على أنه: "الاستثمار لأغراض بناء علاقات اقتصادية دائمة ، تسمح بإمكانية ممارسة تأثير فعال إدارياً، في حين تعرفه الهيئة المحاسبية المكلفة بإعداد ميزان المدفوعات الأمريكي، بأنه: "كل التدفقات، التي تتم إلى شركة أجنبية أو كل حيازة جديدة لجزء من ملكية شركة أجنبية شرط ، تمتع المقيمين بحصة هامة في، بلد المستثمر وذلك ضمن ملكية هذه الشركة حيث تختلف نسبة هذه الملكية من بلد لآخر، ففي الولايات المتحدة الأمريكية ، نجد أن نسبة الحيازة التي تتجاوز 10 % في مؤسسة ما ، من طرف المستثمر الأجنبي كقيلة ، لأن يعتبر هذا الاستثمار أجنبياً مباشراً أما المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، فقد عرفت الاستثمار الأجنبي المباشر، بأنه: "مجموعة التدفقات الناشئة نتيجة انتقال رؤوس الأموال الاستثمارية ، إلى الأقطار المستقبلية لتعظيم الأرباح ، وتحقيق المنافع المرجاة بالمشاركة مع رأس المال المحلي، لإقامة المشاريع المختلفة ، في تلك الأقطار أو أنه" نشاط استثماري طويل الأجل يقوم به مستثمر أجنبي، في قطر أجنبي مضيف يقصد المشاركة ، الفعلية أو الاستقلال بالإدارة والقرار وانطلاقاً من ما سبق يمكن استنتاج مايلي:

- ✓ الاستثمار الأجنبي المباشر، هو عبارة عن استثمار طويل الأجل.
- ✓ الاستثمار الأجنبي المباشر غالباً ما، تسهر شركات متعددة الجنسيات على تنفيذه.

¹شوقي جباري أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر أطروحة دكتوراه في علوم الاقتصادية جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي 2015 ص15

✓ يتمتع المستثمر الأجنبي المباشر، بحق التملك الكامل، أو الجزئي للمشروع بشرط مشاركة المستثمر المحلي في هذه الحالة.

✓ تمثل حصة % 10 فما فوق من رأس المال المشروع، معياراً و عتبة لاعتبار الاستثمار أجنبياً. من خلال التعريفات السابقة لكل، من الاقتصاديين والمنظمات الدولية ، يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن ذلك النوع من، الاستثمار طويل الأجل، الذي ينطوي على إقامة مشاريع يتولى المستثمر الأجنبي امتلاكها بشكل كامل ، أو جزئي كما يعمل على إدارتها، ضمن البلد المضيف، ويشترط أن تكون حصة المستثمر الأجنبي تفوق % 10 في رأس المال المشروع ، حتى يتم اعتبار الاستثمار أجنبياً وتجدر الإشارة إلى أن المكونات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر تتشكل من ما يلي:

- رأس المال المساهم به : وهو قيام المستثمر الأجنبي، بشراء حصة من مشروع معين في بلد آخر (البلد المضيف) غير بلده الأصلي(البلد الأم) ، ويتضمن رأس المال المساهم به، بناء أصول جديدة أو شراء أصول قائمة بالإضافة إلى الحيازة والاندماج، وكقاعدة عامة تكون هذه الحصة كافية، عادة لمنح المالك الأجنبي درجة من السيطرة الفعلية على إدارة المشروع.

- الأرباح المعاد استثمارها: وتتمثل في حصة المستثمر الأجنبي، غير الموزعة كأرباح الأسهم والأرباح غير المعادة إلى المستثمر الأجنبي ، فمثل هذه الأرباح المحتجزة من الشركات المساهمة يفترض إعادة استثمارها في اقتصاد البلد المضيف.

- القروض داخل الشركة : تتمثل معاملات الدين داخل الشركة ، بالقروض بين الشركة الأصلية(الأم) وفروعها وتشير إلى القروض الطويلة ، أو القصيرة الأجل من الدول والشركات، في غير البلد المضيف إضافة إلى اقتراض رؤوس الأموال، بين المستثمرين المباشرين، ومن الملاحظ أن حجم رأس المال المساهم به كمكون من مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر، يهيمن على المستوى العالمي ففي عقد التسعينيات بلغ نصيبه، نحو ثلثي مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أما حصة الشككين الآخرين من مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر فكانا في المتوسط 23% للقروض داخل الشركة و12% للأرباح المعاد استثمارها.

أما الاستثمار الأجنبي المالي (المحفظي) ، أو غير المباشر وهذا يأخذ شكلا، من أشكال¹ المحافظ الاستثمارية ، وليس استثمارا مباشرا بالموجودات ، ويتصف هذا الاستثمار بأنه استثمار في الخارج أيضا ولكن دون رقابة إدارية من قبل المستثمر.

ويختلف عن الاستثمار الأجنبي المباشر بما يأتي :

- بيئة نظامية مشجعة للاستثمار.
- رقابة حكومية على الأوراق المالية وعمليات التداول.

¹د.سليمان عمر محمد الهادي الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في اقتصاد الإسلامي واقتصاد الوضعي الأكاديميون للنشر والتوزيع المملكة الأردنية الهاشمية عمان الطبعة الأولى 2013 ص23.25.

- إمكانية التنوع الاستثماري.
- كلفة منخفضة نسبياً.

وعلى سبيل المثال تداول الأوراق المالية، في الولايات المتحدة و اليابان و أوروبا، وهي عمليات استثمارية وتخضع للتعليمات الحكومية التي تقلل من المخاطر، ولها حماية اتجاه أي عمل غير قانوني كما أي الشكل من الاستثمار يأخذ الأشكال الآتية:

- إصدار سندات.
- الإقراض التجاري المصرفي.
- الاستثمارات في الملكية.
- بند الموازنات لتسوية الاختلافات، في تسجيل التدفقات المالية .

وكذلك يختلف الاستثمار الأجنبي المباشر، عن غير المباشر في إدارة أنشطة ، المستثمر فيها ونقل التكنولوجيا والمهارات والخبرات، الإدارية والفنية التي يعجز عن تقديمها الاستثمار المحفظي.

الفرع الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر أنواعه وأشكاله

1. أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر:

تم وضع تصنيفات مختلفة لأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر، استناداً إلى الدوافع والمحفزات التي تؤدي إلى حدوث الاستثمار، وقد أمكن تصنيف أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر وفق المحددات التالية :

- البحث عن المصادر: يهدف هذا النوع من الاستثمار، إلى استغلال الميزة النسبية للدول ولاسيما تلك الغنية بالمواد الأولية كالنفط والغاز، المنتجات الزراعية فضلاً عن الاستفادة، من انخفاض تكلفة العمالة أو وجود عمالة ماهرة ومدربة.
- البحث عن الأسواق: يهدف هذا النوع من الاستثمارات، عادة إلى تلبية المتطلبات الاستهلاكية في أسواق الدول المتلقية للاستثمار، (المحلية والمجاورة أو الإقليمية) ولاسيما تلك التي كان يتم التصدير إليها في فترات سابقة.
- البحث عن الكفاءة : يحدث هذا النوع من الاستثمار، فيما بين الدول المتقدمة والأسواق الإقليمية المتكاملة كالسوق الأوروبية، أو شمال القارة الأمريكية.
- البحث عن أصول إستراتيجية : يتعلق هذا النوع بقيام الشركات بعمليات، تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الإستراتيجية.

وفي سياق مواز هنالك العديد من التصنيفات، لأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر، سواء من وجهة نظر المستثمرين (الدولة المصدرة) أو من وجهة نظر، الدولة المتلقية للاستثمارات (Moose 2002) فمن منظور الدولة المصدرة يمكن تصنيف، الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أنواع هي :

الأفقي، و العامودي، و المختلط.

يهدف النوع الأول إلى التوسع الاستثماري، في الدول المتلقية بغرض إنتاج، نفس السلع أو سلع مشابهة للسلع المنتجة محليا أما النوع الثاني فيهدف، إلى استغلال المواد الأولية، من خلال نوعين هما (الاستثمار أعامودي الخلفي، أعامودي الأمامي)، هو للاقترب أكثر من المستهلكين من خلال، التملك أو منافذ التوزيع في حين يشمل الاستثمار الأجنبي المباشر، المختلط النوعين المشار إليهما سابقاً¹.

أما من منظور الدولة المتلقية فيمكن تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى ثلاثة أنواع حسب الهدف منها وهي الاستثمارات الهادفة إلى إحلال الواردات، أو إلى زيادات الصادرات، والاستثمارات الأجنبية المباشرة بمبادرة حكومية

2. أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

- تشير الدراسات والأبحاث الاقتصادية، إلى وجود أنواع كثيرة من الاستثمارات الأجنبية، المباشرة نذكر منها
- الاستثمار المشترك: وهو استثمار يشترك فيه طرفان أو أكثر، من دولتين مختلفتين بصفة دائمة ويعد هذا الشكل أكثر شيوعاً للتدفق الأجنبي، لأسباب سياسية واجتماعية، ويحصل الاستثمار في حالة انخفاض درجة تحكم، الطرف الأجنبي والمساعدة في تعزيز الملكية الوطنية، وذلك بإيجاد طبقة، جديدة من رجال الأعمال.
 - استثمار ممتلكات كاملة للشركات الأجنبية : وهو من الأنواع الأكثر تفضيلاً للشركات، إذ يضمن سيطرة الشركة بالكامل على الإنتاج والتسويق، ويتمثل هذا النوع في قيام الشركات، بإنشاء فروع للإنتاج والتسويق أو أي نوع آخر، من أنواع النشاط الإنتاجي، أو الخدمي في الدول الأخرى.
 - عمليات التجميع: وهي تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي، والبلد المضيف، يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني، بمكونات منتج معين، مثلاً سيارة لتجميعها بشكل منتج نهائي.
 - عمليات الاندماج أو التملك : وهو قيام الشركات بالاندماج، أو شراء شركات أخرى، بما يعرف بالشركة القابضة أو التابعة وقد ازدادت هذه العمليات بالفترة الأخيرة ، وأصبحت مصدراً أساسياً للاستثمار الأجنبي المباشر.
- ويشمل التصنيف الجديد للاستثمار الأجنبي المباشر، استناداً إلى الدوافع والحوافز إلى مايلي :
- الاستثمار الباحث عن المصادر: يهدف هذا النوع إلى استغلال الميزة النسبية للدول، ولاسيما الغنية بالموارد الأولية كالنفط والغاز والمنتجات الزراعية، فضلاً عن الاستفادة من انخفاض، تكلفة العمالة أو وجود عمالة ماهرة ومدربة.
 - الاستثمار الباحث عن الأسواق: يهدف هذا النوع من، الاستثمارات عادة إلى تلبية المتطلبات الاستهلاكية في أسواق الدول المتلقية للاستثمارات، المحلية والمجاورة أو الإقليمية ، ولاسيما تلك التي كان يتم التصدير إليها في فترات سابقة.

¹د.عيسى محمد الغزالي الاستثمار الأجنبي المباشر ; تعاريف و قضايا سلسلة دورية العدد 1 بالكويت سنة 2004 ص 6

- الاستثمار الباحث عن الكفاءة: يحدث هذا النوع من الاستثمار، فيما بين الدول الغنية والأسواق الإقليمية المتكاملة كالسوق الأوروبية، أو شمال القارة الأمريكية.
- الباحث عن أصول إستراتيجية: يهدف هذا النوع من الاستثمار، بقيام الشركات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الإستراتيجية¹.

الفرع الثالث: دوافع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأهميته

1. دوافع الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

تتنافس الدول المضيفة على تهيئة المناخ المناسب، لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، بغية تشجيعها على الاستقرار بها، إذ أن " الجاذبية التي يمكن لأي بلد، أن تمارسها على المستثمرين الدوليين، تتضمن مجموعة من العوامل العالمية التي تخلق الظروف المواتية، لدخول الاستثمار الأجنبي المباشر، مهما كانت الإستراتيجية المتبعة من قبل المستثمرين، الذين يهدفون إلى تحقيق الربح، وتعظيم الفائدة ومنه فهذه، الاستثمارات تتوجه إلى حيث تجد المناخ الملائم للنمو، الذي يسهل الوصول إلى العملاء، في الدول الأخرى، فبدل التصدير وتكاليفه عوض بمبيعات الفروع المستقرة، في الخارج وبالتالي اشتد تنافس الدول، فيما بينها لتقديم المزيد من الحوافز لصالح الشركات متعددة الجنسيات، كل هذه المزايا والحوافز والضمانات، أصبحت دافع كبير للاستثمارات الأجنبية لغزو هذه الأسواق، والاستقرار فيها وجعلها منطلق نحو أسواق أخرى جديدة ومن أهم هذه الدوافع.

1. 1/ الدافع السياسي والمالي: إن الاستقرار السياسي وعلى الرغم من أنه أثار، جدل بين الباحثين حول درجته وأهميته في قرار الاستثمار عبر الحدود الوطنية، إلا أن هناك إجماعا على أهميته بوصفه عنصرا أساسيا في هذا القرار، ذلك أن المستثمر لن يخاطر بنقل رأسماله، أو خبرته إلى دولة ما إلا إذا اطمأن إلى استقرار الأوضاع السياسية فيها، فرأس المال الأجنبي يبحث بطبيعته، عن الأمان والاستقرار ولا يمكنه أن يقوم بالاستثمار في ظل أجواء ، تسودها الأزمات المختلفة ومن جانب آخر، فإن الاستقرار السياسي في الدولة التي ترغب في جذب الاستثمار الأجنبي، يعد عاملا فاعلا في تشجيع ، هذا الاستثمار على الإقبال والمساهمة في تنمية اقتصاديات تلك الدول، أما العوامل الاجتماعية ، فتعكس بما لدى جمهور المستهلكين في بلد ما من تفضيل للمنتج الوطني، على غيره وبهذا المفهوم، قد تؤدي هذه العوامل دورا إيجابيا في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، ومن خلال إنشاء وحدات إنتاجية، في البلد المستورد لهذه الأموال.

1. 2/ الدافع الاقتصادي: يهدف المستثمرون الأجانب إلى الربح ، وتعظيم فوائدهم وعوائدهم سواء في بلدانهم الأصلية أو في البلدان المضيفة ، فبالنسبة للبلدان الأصلية، فإنهم قد سيطروا على أسواقها حتى درجة التشبع وبالتالي بلوغ العوائد، إلى أقصى حد لا يمكن الزيادة فوقه ، ونتيجة لتكدس الإنتاج أو زيادة

¹ أمال تخونوي وبلال ملاحسو الاتجاه المعاصر لواقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المحلي والدولي وأثاره على التنمية الاقتصادية ملتقى الوطني

درجة المنافسة بين شركات، هذه الدول كان لزاما عليها البحث، عن أسواق جديدة خارج دولها لتصريف منتجاتها وتوظيف رؤوس ، أموالها إذ تعتبر أسواق الدول النامية ، أسواق جديدة تحقق أهدافها، ولذا الدافع الاقتصادي دافع مهم.

1. **3/ الرغبة في النمو والتوسع:** هناك دوافع أخرى تسعى، إليها الشركات متعددة الجنسيات بهدف تطويرا لاستغلال التجاري والاستحواد، على أكبر حصص ممكنة من الأسواق، إضافة إلى التوسع والنمو والقضاء على المنافسين المشابهين حيث أن هناك شركات ، لم تستطع أن تتنافس شركات أخرى، في السوق نفسه والمنتج نفسه فاضطرت إلى الاستثمار المباشر، في أسواق أخرى خارج حدود بلدها الأصلي، فرغبة هذه الشركات في النمو والتوسع ، هو عامل ودافع يدفعها إلى الاستثمار المباشر، في أسواق أخرى ونتيجة لذلك تنمو وتتوسع طويلا وعرضيا، وهو هدف أساسي تسعى إليه هذه الشركات¹.

1. **4/ التخفيف من مخاطر الاعتماد على سوق اقتصادية واحدة:** يسعى الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تنويع النشاطات والأسواق، من خلال التخفيف من المخاطر التي ، قد تصيب رأس المال فالاعتماد على سوق اقتصادية واحدة هو خطر قد ينهي رأس المال، لذا يحاول المستثمر الأجنبي، تقادي ذلك بتوطين استثماراته في أسواق دول مختلفة ، كي يحد من الهزات والمخاطر، التي قد تصيب رأس ماله وتقادي أيضا للانعكاسات السلبية للأزمات الاقتصادية، التي قد تتعرض لها السوق الواحدة، وهنا تلجأ الشركات المتعددة الجنسية إلى تنويع الأسواق وفتح فروع وشيكات ، لها بدول مختلفة كما أن الشركات متعددة الجنسيات ستستفيد من الدخول التفضيلي، إلى أسواق أخرى متعامل معها البلد المضيف، وقد تكون نتيجة لحالة خسارة بأحد الأسواق، هنا تسعى الشركة لتغطيتها بأرباح أسواق أخرى ، هكذا يضمنون عدم خسارة كل استثماراتهم في حالة تركزها في سوق واحدة، أو في حالة تعرض السوق الواحدة، إلى هزة ما فإنهم بذلك يضمنون بقائهم في الأسواق الأخرى ، وبالتالي هو دافع يخفف من مخاطر الاعتماد، على سوق اقتصادية واحدة .

1. **5/ احتواء المعرفة الفنية والعلمية:** إن التقدم العلمي والتقني ، يساهم بصورة أو بأخرى في استقطاب الاستثمار الأجنبي إذ أنه من غير المتصور الحصول، على التقنية وإنتاجها دون مساهمة أو مشاركة من يملك أسرار التقنية ولغرض الوصول ، إلى هذا الهدف تعمد الدول النامية ، على وجه الخصوص إلى اعتماد صيغة التعاون العلمي، الذي يتجسد عموما، بعقود استثمار، تنصب على البحث والتطوير ثم الإنتاج مع المؤسسات وشركات الدول المتقدمة ، التي لا تنزد في نقل معطيات، قدراتها العلمية ويقابل عوض إلى الدول النامية، هذا الدافع يجعل الشركات وتتمركز ،في العديد من الأسواق الدولية، من خلال التكنولوجيا الدقيقة التي تستعملها في الإنتاج المحترق، من طرفها مما يدفع بالعديد من الدول ، إلى العمل

¹د.سعدى هند محاضرات الاستثمار الدولي قسم العلوم التجارية سنة ثالثة تجارة دولية كلية علوم في العلوم الاقتصادية جامعة محمد بوضياف المسيلة

على تخفيض تكاليف ، هذه السلع عن طريق الشراكة ، مع هذه الشركات أو بواسطة شرائها، أو تقديم تسهيلات وحوافز لهذه الشركات للمجيء، والاستقرار في هذه البلدان، وبالتالي أصبحت المعرفة الفنية والعلمية دافع يجعل ، الاستثمار الأجنبي المباشر، يتمركز في الأسواق الخارجة عن بلده الأصلي.

1. /6 قيود التجارة الخارجية: تضع كثير من الدول ولاسيما النامية ، منها بعض القيود على عمليات الاستيراد والتصدير بهدف حماية منتجاتها الوطنية ، من منافسة السلع الأجنبية والحصول على موارد إضافية للخزانة العامة والمثل على ذلك ، فرض الرسوم الجمركية على السلع المستوردة، أو وضع حد أقصى بكمية السلع الأجنبية، التي يسمح باستيرادها ، أو فرض سلسلة من الإجراءات الإدارية بهدف التقليل من استيراد السلع الأجنبية ، من شأن هذه الإجراءات فسخ المجال ، أمام رأس المال الأجنبي لتخطي هذه الحواجز من خلال إنشاء ، وحدات إنتاجية له في تلك الدول التي تطبق، مثل هذه الأساليب التقيد هكذا أصبحت قيود التجارة الخارجية، التي تفرضها الدول المضيفة تدفع، الشركات متعددة الجنسية لتفادي هذه الحواجز باختراق أسواقها من الداخل ، عن طريق إنتاج هذه السلع داخلها ، وذلك بإقامة وحدات إنتاجية تخضع لقوانينها الداخلية، مثلها مثل أي وحدة إنتاجية وطنية، تسوق داخل الأسواق المحلية وتصدر الفائض، وبالتالي أصبح تقييد التجارة الخارجية، دافع للاستثمار الأجنبي المباشر للمنتوع بهذا الدول¹.

1. /7 العوامل القانونية والتشريعية: إن الدول الأكثر قدرة على التكيف، هي تلك الدول التي لها القدرة على رد الفعل بسرعة للأخطار، أو الفرص أي الإبداع في خلق القطاع، الذي يمكن الدولة من الصمود أما منافسيها حتى ولو كانوا من الدول الكبرى ، حيث أن القدرة على معرفة الفرص، التي توفرها الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستفادة منها تعتبر، راسخة في مؤسسات الدولة هذا ما يفسر مفهوم التكيف المؤسسي، للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

1. /8 الاحتكار: هي رغبة الشركات متعددة الجنسية ، في الهيمنة والسيطرة على أسواق الدول المضيفة واحتكار الإنتاج والتسويق لإزاحة ، بقية المنافسين واحتوائهم ، وهي نظرة مسيري هذه الشركات وإستراتيجية من إستراتيجياتهم

1. /9 دافع بيئي: يتمثل في إبعاد مخلفات التصنيع، ذات التأثير في البيئة من البلد الأم، للاستثمار إلى البلد المضيف للاستثمار.

2. أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

تكمن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، على مدى قدرة الدولة للحصول على رأس المال، من أجل هدف معين وهنا يميز الاقتصاديين و مصدرين وهما، رأس المال الوطني أو المحلي ، والثاني رأس المال الخارجي وكما هو

¹ د.سعدى هند مرجع سابق ذكر ص20

معلوم أن المصدر، الأول يعتمد بشكل كبير على ، مدى وفرة المدخرات المحلية، وغالبا ما تكون هذه المدخرات ضعيفة، في تمويل أنشطة، التنمية الاقتصادية وخاصة في البلدان النامية.

وفيما يلي عرض للأهم النتائج المترتبة، على رأس المال الوافد إلى البلد المضيف وهي:

- يعمل الاستثمار الأجنبي على توفير احتياطات، من العملات الأجنبية الأمانة لعملية التنمية الاقتصادية فضلا عما يترتب عليه من اثر ايجابي، على اقتصاد وتجارة تلك الدولة، من خلال تنشيط التبادل التجاري وزيادة صادراتها، ومن ثم زيادة نصيب الدولة، من العملات الأجنبية .
- يعد الاستثمار الأجنبي بصفة عامة أداة رئيسية لنقل التكنولوجيا الخدمية، إلى الدول المستقطبة للاستثمار ويتم ذلك، من خلال قيام الاستثمار الأجنبي، بتقديم حزمة كاملة تشمل نظم وأساليب التخطيط و التنظيم والإنتاج والتسويق والمعرفة ، الفنية فضلا عن تدريب العمال المحليين على المهارات والمعرفة الجديدة.
- تستطيع الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي زيادة، مواردها المالية وذلك عن طريق، ما تفرضه من ضرائب على الشركات المستثمرة.
- تقوم رؤوس الأموال الأجنبية التخفيف، من حدة البطالة وخاصة في البلدان النامية ، وذلك بتشغيل الأيدي العاملة في المشروعات التي يتم إنشائها¹.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الأول: النظريات القائمة على هيكل السوق

من النظريات التي تناولت الاستثمارات الأجنبي المباشر، من زاوية هيكل السوق، نجد نظرية دورة حياة المنتج ونظرية عدم كمال السوق.

1. نظرية عدم كمال السوق:

من المعلوم والمنفق عليه أن المنافسة تعتبر، من أهم العوامل التي تقوم عليها الشركات، فإذا كانت الشركة غير قادرة على المنافسة، في السوق فهذا يؤدي بها إلى الزوال ، وعلى هذا الأساس تقوم هذه، النظرية كما يفترض هذا النموذج النظرة الشمولية، لمجالات الاستثمار الأجنبي فضلا على أن التملك، المطلق لمشروع الاستثمار هي الشكل المفضل لاستغلال جوانب القوة، لدى الشركات متعددة الجنسيات، ومن هذا المنطق يمكن نقول بأن رحيل أو هروب الشركات متعددة الجنسيات، من المنافسة الكاملة في الأسواق الوطنية، بالدول الأم واتجاهها للاستثمار أو نقل بعض أنشطتها لأسواق الدول النامية، يمكن أن يحدث في كل أو بعض، الحالات الآتية على سبيل المثال:

✓ حالة وجود فروق واختلافات جوهرية، في منتجات الشركات متعددة الجنسيات، بالمقارنة بالشركات الوطنية أو الأجنبية الأخرى، بالدول المضيفة مثل الشكل والمذاق، بالنسبة للسلع الاستهلاكية.

¹د.كاظم أحمد البطاط البيئية الاستثمارية ودورها في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي. دار الأيام للنشر والتوزيع الأردن عمان الطبعة

- ✓ قيام حكومات الدول المضيفة، بمنح امتيازات وتسهيلات جمركية، و ضريبية ومالية للشركات متعددة الجنسيات كوسيلة، لجذب رؤوس الأموال الأجنبية.
 - ✓ تفوق الشركات المتعددة الجنسيات تكنولوجيا.
 - الخصائص الاحتكارية المختلفة، للشركات المتعددة الجنسيات والتي ترتبط، بحالات عدم كمال السوق في الدول المضيفة ويمكن تلخيصها فيمايلي:
 - ✓ **الخصائص التكنولوجية** : وتتمثل في قدرة الشركات، على ابتكار أنواع جديدة، من السلع والمنتجات القديمة وتنويعها وإجراء بعض التحسينات عليها .
 - ✓ **الخصائص التمويلية** : وتشمل على الاستخدام المكثف، للتجهيزات الرأسمالية والآلات توفر رؤوس الأموال اللازمة للاستثمارات والتوسيع، وإجراء البحوث وتوفير كافة، التسهيلات الإنتاجية والتسويقية اللازمة والقدرة على، تحمل ومواجهة الأخطار، التجارية عن طريق تنويع الاستثمارات.
 - ✓ **الخصائص التنظيمية و الإدارية** : وتتمثل ليس فقط في توافر الخبرات، والمهارات لتنظيمية وإدارية في كافة المجالات، ويمكن أن تتمثل أيضا في إمكانية ، هذه الشركات في نقل المعرفة ، والخبرات في هذه المجالات إلى الدول المضيفة، بالإضافة على عقد برامج التدريب، اللازمة لتنمية الموارد البشرية في الدول المضيفة وغيرها.
 - ✓ **الخصائص التكاملية**: وتكمن في مجالات الأنشطة، الوظيفية للشركات بصفة عامة¹
2. نظرية دور حياة المنتج :

تعتبر نظرية دور المنتج الدولي، من أهم تفسيرات وأسباب، انتشار ظاهرة الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية بصفة خاصة، والدول المتقدمة بصفة عامة، كما تتطوي دورة حياة المنتج عامة على أربعة مراحل أساسية وهي :

- ✓ المرحلة الأولى: مرحلة البحوث، والابتكارات بالبلد المخترع.
- ✓ المرحلة الثانية : مرحلة تقديم السلعة بالسوق الداخلي.
- ✓ المرحلة الثالثة: مرحلة النمو في الإنتاج والتسويق المحلي والدولي.
- ✓ المرحلة الرابعة: مرحلة بداية التشبع في السوق المحلي، وبدأ إنتاج السلعة في الدول المتقدمة الأخرى².

الفرع الثاني: النظريات القائمة على المنظمة والحماية

من النظريات التي تناولت ،الاستثمار الأجنبي المباشر، من منظور المؤسسة القائمة بالاستثمار نظرية المؤسسة القائمة على منظورين، قد يختلفان و قد يتكاملان و نظرية الحماية ، أي حماية ما يصطلح عليه بالأصول غير الملموسة التي تعتمد على المؤسسة.

¹د.دريد محمد أحمد الاستثمار قراءة في المفهوم والأنماط والمحددات دار أمجد النشر والتوزيع الأردن عمان سنة2015 ص144. 146

²د.دريد محمد أحمد مرجع سابق الذكر ص146. 150

1. **نظرية المنظمة (المؤسسة):** وفقا لهذا المنظور هناك، من يبني نظرية الاستثمار الأجنبي المباشر على موقف و تصرفات مسيري المؤسسات، من حيث رغبتهم أو إعراضهم، عن تدويل عمل المؤسسات التي يسيرونها و هناك من يبني النظرية السالفة الذكر، على إستراتيجية المؤسسة، ذاتها في الأمد المتوسط والطويل ومن ثم يقع تدويل نشاط المؤسسة، أو عدم تدويله بناء على الإستراتيجية المتبعة.

➤ **منظور المسيرين:** منذ مدة طويلة برز دور المسيرين، في قرار الاستثمار في الخارج وقد اعتبر E.Penrose بأن نمو المؤسسة يتحقق باستغلال، منتجات جديدة و فتح أو غزو (Conquête) أسواق خارجية جديدة لكن التوسع في بلد، أجنبي، ينظر إليه من خلال التملك بنسبة % 100 أو خلق مؤسسات جديدة وهنا يبرز دور، كبار المسيرين من ناحيتين:

الناحية الأولى : تتمثل في قدراتهم العلمية و التسييرية، و مدى إدراكهم، لمختلف، فرص الاستثمار المتاحة في الخارج و المخاطر التي تحيط بها من جهة، و براعتهم في إيجاد الحلول، والطرق المناسبة لتجنب تلك المخاطر المحتملة من جهة أخرى¹.

الناحية الثانية: و تكمن في الميول النفسي، و الخيارات الذاتية لهؤلاء المسيرين، و مدى سعة آفاقهم و من ثم رغبتهم في تدويل نشاط المؤسسات، التي يسيرونها أو اكتفائهم بالسوق المحلي ،فقط بغض النظر عن المزايا التي يمكن أن ينتفعوا، بها نتيجة الاستثمار في الخارج. إذ يوجد في المؤسسة مجموعتين مقررتين هما:

- المجموعة الاقتصادية الهادفة التي ، تفضل تحقيق ربح متوسط في الأجل الطويل.
 - مجموعة التفضيل الواسعة، (Préférences spatiales) المتعلقة بالآفاق الربحية للمسيرين.
- **منظور إستراتيجية المؤسسة :** وفق هذا المنظور، هناك سلسلتي من الدوافع تفسر الاستثمار الأجنبي المباشر هما:

دوافع خارجية : تخوف من فقدان سوق ما، منافسة أجنبية تطرد من السوق، الخاص بالمؤسسة...الخ.
دوافع داخلية: رغبة بعض المسيرين، في التوطن الأجنبي و هنا من الضروري، أن تأخذ المديرية العامة البعد الدولي، و تبدي رغبتها في التحول، إلى مؤسسة متعددة الجنسية، لهذا تتبنى المؤسسات الإستراتيجية الدفاعية أو الإستراتيجية الهجومية حيث، تختار الإستراتيجية الأولى بهدف، المحافظة على حصتها في السوق و الاستفادة من مزايا التكاليف والتكنولوجيا واقتصاديات الحجم...الخ.
و يقع الاختيار على الإستراتيجية الثانية، (الهجومية) بالنسبة للمؤسسة، التي تمتلك مهارات عالية حيث تتوطن في الخارج بعدما، تستقر جيدا في بلدها الأصلي.

2. **نظرية الحماية:** يقصد بالحماية الممارسات الوقائية ، من قبل الشركات متعددة الجنسيات لضمان عدم تسرب الابتكارات الحديثة، في، مجالات الإنتاج أو التسويق أو الإدارة عموما، إلى أسواق الدول المضيفة

¹ عبد الكريم بعداش الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الاقتصاد الجزائر أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصاد وعلوم التسيير جامعة

من خلال قنوات أخرى غير، الاستثمار المباشر أو عقود التراخيص، والإنتاج... الخ أو أي شكل آخر وذلك لأطول فترة ممكنة وهذا من ناحية ومن ناحية، أخرى لكي تستطيع هذه الشركات كسر حدة الرقابة والإجراءات الحكومية بالدول، النامية المضيفة وإجبارها على فتح، قنوات للاستثمار المباشر للشركات المتعددة الجنسيات داخل أراضيها، وبصفة عامة تقوم هذه النظرية، على أساس أن الشركات المتعددة الجنسيات تستطيع تعظيم عوائدها، إذا استطاعت حماية الكثير، من الأنشطة الخاصة مثلا بالبحوث والتطوير، والابتكارات وأي عمليات إنتاجية، أو تسويقية أخرى جديدة وبخصوص، جدوى هذه النظرية في مساعدة الشركات المتعددة الجنسيات، لبلوغ أهدافها يلاحظ أن ممارسات، الحماية (على النمط أو النحو السابق ذكره) من الممكن أن يتحقق بأساليب، بديلة متاحة الآن قد تكون أكثر فعالية، من تلك التي تستخدمها الشركات المتعددة الجنسيات، وعلى سبيل المثال يوجد الآن ضوابط لحماية براءة الاختراع بمختلف أنواعها على مستوى العالم.¹

الفرع الثالث: النظريات التجميعية أو (التركيبية)

سميت هذه النظرية بالتجميعية أو التركيبية، لأنها تجمع وتركب العدد من العناصر، ذات الصلة المباشرة بقيام الاستثمار الأجنبي المباشر وهي نظريات، تبدو أكثر شمولية من سابقتها والتي تتمثل في، نظرية الموقع (التوطن) ونظرية الموقع المعدلة، ونظرية الانتقالية خصوصا النظرية، الانتقالية التي جاء "دنين".

1. نظرية الموقع (التوطن) : تهتم نظرية الموقع بقضية اختيار، الدولة المضيفة التي ستكون حقلًا للاستثمار وممارسة الأنشطة الإنتاجية، أو التسويقية المتعلقة بالشركات متعددة الجنسيات، أو بمعنى آخر أنها تركز على المحددات والعوامل الموقعة، أو البيئية المؤثرة على قرارات، استثمار الشركات متعددة الجنسيات في الدولة المضيفة وكما يري، "باري" أن هذه النظرية تهتم بالتغيرات، البيئية في الدول المضيفة التي ترتبط بالعرض والطلب تلك لعوامل التي تؤثر، على الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية، والبحوث والتطوير ونظم الإدارة وغيرها وحسب "running" فإن هذه النظرية، تهتم بكل العوامل المرتبطة بتكاليف، الإنتاج والتسويق والإدارة... الخ

ويمكن إجمال العوامل الموقعة، التي أشارت إليها هذه النظرية في مايلي :

- السوق والعوامل التسويقية: وتتمثل في حجم السوق، والتقدم التكنولوجي منافذ التوزيع.
- العوامل المرتبطة بالتكاليف: مثل القرب من المواد الخام، والمواد الأولية، توافر الأيدي العاملة
- ضوابط التجار الخارجية (الإجراءات الحثائية): مثل التعريفات الجمركية نظام، الحصص القيود على التصدير والاستيراد.
- العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار الأجنبي: وتتمثل في مدى قبول الاستثمار الأجنبية، أو الوجود الأجنبي الاستقرار السياسي النظام الضريبي.... الخ

¹د.عبد السلام أبو قحف اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية مصر 2003 ص498

2. نظرية الموقع المعدلة : قد أضاف كل من " وريوك " و "سيموندس" المحددات المؤثر، على حركة الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار ، نظرية الموقع المعدلة والتي تعتبر، امتداد للنظرية السابقة حيث قسمت محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، ثلاث مجموعات هي :

➤ **العوامل الشرطية:** وتشمل الخصائص المنتج، الخصائص الميزة للدولة المضيفة، العلاقات الدولية للدولة المضيفة.

➤ **العوامل الدافعة:** وتتمثل في الخصائص ، الميزة للشركة مركز الشركة التنافس.

➤ **العوامل الحاكمة :** ومنها الخصائص المميزة للدولة المضيفة، الخصائص المميزة للدولة الأم
العوامل الدولية.¹

¹د.دلال بن سميحة الاستثمار الأجنبية المباشرة محدداتها آثارها وتوجهاتها دار النشر الأيام للنشر والتوزيع عمان الأردن

الطبعة الأولى 2017ص43.45

العوامل الشرطية	أمثلة
أ-خصائص المنتج / السلعة	نوع السلعة، استخدامات السلعة، درجة حداثة جودة السلعة متطلبات الإنتاج، للسلعة (الفنية والمالية والبشرية) خصائص العملية الإنتاج...الخ
ب-الخصائص المميزة للدولة المضيفة	طلب السوق المحلي ، نمط توزيع الدخل مدى توافر الموارد البشرية والطبيعية ، مدى التقدم الحضاري خصائص البيئة الاقتصادية...الخ
ج-العلاقات الدولية للدولة المضيفة مع الدول الأخرى	نظم النقل والاتصالات بين ، الدول المضيفة والدول الأخرى الاتفاقيات الاقتصادية والسياسية ، التي تؤثر على حركة أو انتقال رؤوس الأموال ، والمعلومات ، والبضائع ، والأفراد التجارة الدولية ..الخ
العوامل الدافعية :	أمثلة
أ-الخصائص المميزة للشركة	مدى توفر الموارد المالية، والبشرية والفنية أو التكنولوجية حجم الشركة.
ب-المركز التنافسي	المقدرة النسبية للشركة، على المنافسة ومواجهة التهديدات والأخطار التجارية...الخ
العوامل الحاكمة :	أمثلة
أ-الخصائص المميزة للدولة المضيفة	القوانين واللوائح الإدارية، ونظم الإدارية والتعين وسياسات الاستثمار، والحوافز الخاصة ، بالاستثمارات الأجنبية...الخ
ب-الخصائص المميزة للدولة الأم	القوانين واللوائح والسياسات، الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية ، المنافسة ، ارتفاع تكاليف الإنتاج.
ج-العوامل الدولية	الاتفاقيات المبرمة بين الدولة المضيفة والدولة الأم ، والمبادئ والمواثيق الدولية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية بصفة عامة .

الجدول رقم (01) : بين العوامل الشرطية والدافعية والحاكمة للاستثمارات الأجنبية¹ .

¹د.عبد السلام أبو قحف نظريات التحويل، وجدوى الاستثمارات الأجنبية كلية التجارة جامعة الإسكندرية سنة 2001 ص69

3. النظرية الانتقالية: خلافا للنظريات السابقة التي، تركز على عامل واحد في تفسيرها للاستثمار الأجنبي المباشر فإن النظرية الانتقالية لـ "دنين" تعتمد على ثلاث عوامل وهي :

➤ **مزايا الملكية:** وتتمثل في المزايا لاحتكارية، التي تمتلكها الشركة المستثمرة، مثل الحجم امتلاك التكنولوجيا.

➤ **مزايا الموقع:** وتشمل المزايا المكانية، التي تتمتع بها الدول المضيفة مثل، العمالة الطاقة اتساع نطاق السوق، توفر البنية الأساسية.

➤ **مزايا التدويل:** تتمثل في ميزات إحلال السوق، حماية ورقابة المنتج القدرة على تصريفه.¹

المطلب الثالث: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الأول: مفهوم ومكونات مناخ الاستثمار

مفهوم المناخ الاستثماري :

يعد الاستثمار أحد وأهم النشاطات الاقتصادية، على الإطلاق باعتباره أحد وأهم، عوامل النمو الاقتصادي وخالق فرص العمل التي يمكن من خلالها ، حل مشاكل المجتمع والاقتصاد، فالأموال بحداتها لا يمكن أن تقضي على الفقر أو تحد من البطالة، أو تؤمن السلع والخدمات لأفراد المجتمع ، أو تخلق نموا اقتصاديا وإنما استثمار، الأموال بشكل فعال، وفي المجالات المناسبة من شأنه أن يحل الكثير، من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يتوقف حلها ، على النمو الاقتصادي المرتبط ، هو الآخر وبشكل أساسي بنمو حجم التكوين الرأسمالي وبنوعية الاستثمارات، إن عملية الاستثمار هي عبارة عن مشروع تنموي، وليس مجرد عملية توظيف لرؤوس الأموال بهدف الحصول على أرباح، وبالتالي فهي تحتاج إلى مناخ ملائم، والمناخ الملائم للاستثمار لا يعني مجرد قانون يصدر لتشجيع، الاستثمار ولا يعني مجرد حزمة، من الحوافز والإعفاءات فالمناخ الاستثماري الذي يجذب الاستثمارات، والمستثمرين هو ذلك المناخ الذي، لا يعتمد على قانون محدد بعينه وإنما يعتمد بصورة أساسية على جملة، من الشروط والمقومات الاقتصادية، التي تخلق أرضية يمكن، أن ينمو فيها مشروعا تنمويا.

في الواقع هناك عدة متغيرات تؤثر في الاستثمار، تتمثل في المتغيرات الاقتصادية، والمتغيرات السياسية القانونية وإدارية والمتغيرات، الاجتماعية والثقافية، ويمكننا التفريق بين الشروط الموضوعية للاستثمار والمتمثلة بالعوامل التي لا علاقة للإنسان بها، (مثل الموقع الجغرافي و الموارد الطبيعية وغيرها) وبين، الشروط الذاتية، ووفق هذا الفهم لعملية الاستثمار، يعني مناخ الاستثمار، مجمل الأوضاع السياسية²

والاقتصادية والاجتماعية والقانونية، التي تؤثر في تدفق الاستثمار، إلى الدخل فالمناخ المناسب هو الذي يولد الثقة ويحفز ويشجع تدفق الاستثمارات، إلى البلاد التي يسود فيها كما يمثل تعبير، مناخ الاستثمار مجمل

¹د.دلال بن سميحة مرجع سابق الذكر ص 48.45

²د.سعيد يحي مجلة العلوم الإنسانية اقتصادية تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. المسلية المجلد ب2009 العدد 31 ص86.

الأوضاع والظروف المؤثرة في اتجاهات، رؤوس الأموال وتوطنها فالأوضاع السياسية، العامة للدولة وما تتصف به من استقرار أو اضطراب والتنظيم الإداري، للدولة وما يتميز به البلد المضيف، من خصائص جغرافية وديموغرافية، مما ينعكس على توفر عناصر الإنتاج، وما شيده البلد المضيف من بني تحتية ، ثم خطط الدولة وبرامجها الاقتصادية، وموازناتها ومدى مساهمتها، في تحقيق نمو مطرد ومتوازن بالداخل ، ومع الخارج وطبيعة السوق السائدة بالدولة، وآليته والنظام القانوني، ومدى كماله ووضوحه وثباته وتوازنه، بما ينطوي عليه من حقوق وأعباء، كل هذه العناصر متداخلة تؤثر وتتأثر، بعضها البعض وغالبية العناصر، المذكورة متغيرات يخلق تفاعلها أوضاعا جديدة ، بمعطيات مختلفة وترجم حاصلتها كعوامل ،جاذبة لرأس المال أو طاردة له.

1. مكونات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر:

تعرف مكونات مناخ الاستثمار على أنها مجموعة، متغيرات تحيط بالمشروع وتؤثر بقراراته، لكنها تخرج عن سيطرته وبالتالي فإن مناخ الاستثمار، ينطوي على مجموعة من المكونات والمقومات ،والأدوات والمؤشرات التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري، في دولة معينة ويتكون مناخ الاستثمار من:¹

1. 1/ المناخ السياسي والأمني

يعتبر الاستقرار السياسي والأمني شرطا، أوليا ضروريا لأي استثمار محلي أو أجنبي، ويرتبط بالاستقرار السياسي بما يعرف "بالفساد السياسي"، الذي يؤدي عادة إلى انعدام المنافسة، الحرة والسليمة وانعدام الشفافية مما يؤدي إلى عدم إمكان اتخاذ القرارات ،الاقتصادية في إطار واضح من القواعد المعلنة، والمعروفة ويتأثر المناخ السياسي والأمني بمجموعة من العوامل أهمها:

- ❖ النمط السياسي المتبع من حيث، كونه نظاما ديمقراطيا أو ديكتاتوريا.
- ❖ موقف الأحزاب السياسية ، من الاستثمارات الأجنبية.
- ❖ دور المؤسسة العسكرية في إدارة شؤون البلد المضيف، درجة الوعي السياسي لديها، ومدى تفهمها لمشاكل التنمية الاقتصادية.

1. 2/ المناخ الاقتصادي

يمثل الركيزة الأساسية لجذب الاستثمار، الأجنبي المباشر وتتكون من:

- 1.2(1) مستوى النمو الاقتصادي: وذلك من خلال:
 - معدل النمو الكلي في القطاعات المختلفة.
 - معدل التغير في الإنتاجية قطاعيا لكل، من العمل والأرض ورأس المال.
 - نسبة مساهمة الموارد غير المتجددة ،(بترول، غاز، معادن) والقطاعات ذات الحساسية للعوامل الخارجية(السياحة الخارجية)، في إحداث النمو في الإنتاج الإجمالي المحلي.
 - نسبة مساهمة الأنشطة، الخدمية في الناتج المحلي الإجمالي.

¹تاجي بن حسين، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مجلة الجندول، العدد 24 جامعة قسنطينة الجزائر، سبتمبر 2005 ص45

1)2.2/ مستوى الاستقرار الاقتصادي: ونقصد به الاستقرار الداخلي، مقاس بمعدل التضخم ومعدل البطالة وعجز الميزانية والاستقرار الخارجي، مقاس بالحساب الجاري في ميزان المدفوعات.

1)2.3/ هيكل المتغيرات الاقتصادية الكلية: حيث يتم النظر إليه من خلال الإنتاج الكلي، والاستهلاك الكلي وأيضا النفقات والإيرادات الكلية، البطالة التضخم الناتج الإجمالي وغيرها، كلما كانت نسب هذه المؤشرات حسنة كلما أدت إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وكلما كان سيئة أدت إلى نفور الاستثمار الأجنبي المباشر.

1. 3/ المناخ القانوني والتشريعي والأوضاع الإدارية¹

إن القرارات الاقتصادية في نهاية الأمر، هي تصرفات قانونية بالتصرف في الملكية أو بالتعاقد مع موردين أو بالالتزام بتوريد بضائع أو القيام بأعمال، مع ما يرتبط بذلك من عقود مع مختلف الأطراف وهكذا فإن وجود نظام قانوني واضح وفعال هو شرط أساسي، للقيام بالنشاط الاقتصادي وخاصة الاستثمار، وفي هذا الصدد فإن عدم وجود قوانين واضحة أو تعددها وأحيانا، تضار كل ذلك يعتبر عقبة أمام أي مستثمر، أضف إلى ذلك أن وجود قوانين واضحة للملكية، والحقوق يعترف فيها بهذه، الحقوق وينظم حدودها، يعتبر أمرا لا غنى عنه في أي قرار اقتصادي وعليه يفترض الاستقرار القانوني والتشريعي، احترام عدم تعريض المستثمرين، لقوانين مفاجئة تخل بحساباتهم الاقتصادية، ولكن الاستقرار القانوني لا يتطلب فقط، وضوحا في النظم القانونية السائدة بل إنه يعني فوق ذلك فاعلية، القانون والقدرة على تطبيقه تطبيقا سليما، ومدى توافر نظام قضائي عادل وفعال وكذلك سلطة تنفيذية محايدة وقادرة على، تنفيذ الأحكام بسرعة وفاعلية وبتكلفة معقولة وغير مبالغ فيها.

1. 4/ المناخ الاجتماعي

ممثل في مجموعة من العوامل المحفزة، للاستثمار الأجنبي المباشر أو العكس، وتتمثل هذه العوامل في:

1)4.1/ درجة تماسك الجبهة الاجتماعية: لتحقق الاستقرار وتنمية الجبهة، الاجتماعية يتطلب على الدولة منح أولوية للقواعد الاجتماعية الأساسية، وعليه يمكن للسياسات العامة ضمان، تقاسم ثمار النمو والمشاركة في الحد من الفقر المدقع وعدم المساواة، كما أن مخالفة القانون يرتبط غالبا بالتهميش، واللامبالاة وهذا ما يجعل المحيط الاجتماعي محيطا، منفرا للاستثمار بصفة عامة وللاستثمار الأجنبي المباشر، بصفة خاصة ومنه فإن توفير الأمن الاجتماعي، ونشر الطمأنينة بين الأفراد في المجتمع الواحد، وإيجاد نوع من الاستقرار الاجتماعي هو من المتطلبات، الأساسية لإيجاد مناخ استثمار ملائم.

1)2.4/ العناصر الديمغرافية: التي تصف السكان في كل، بلد بخصائص معينة لها أثر، كبير على الأسواق والممارسة في كل بلد، وأهم هذه العناصر ممثلة في النمو السكاني، حجم الأسرة والمستوى التعليمي.

¹رغبة طلال، دراسة تحليلية قياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه جامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2015، ص112

1.4.3/ العناصر السلوكية: هناك قواعد سلوك في كل ، مجتمع تقوم على أساس، القيم والمعتقدات والنظرة العامة للأشياء وهي التي تمثل ثقافة المجتمع، حيث أنها تختلف من بلد لآخر، وأهم هذه العناصر ممثلة في الانتماء إلى الجماعات المتطلعة ، إلى العمل وأهميته ، الاعتماد على النفس أو على الآخرين، ثم النظرة الدينية والعقائدية للأمور.

الفرع الثاني : العوامل المحفزة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر

تلخص العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية ،الأكثر شيوعا في ثلاث مجموعات من العوامل الاقتصادية، العوامل السياسية، والعوامل القانونية والتنظيمية.

1. العوامل المحفزة الاقتصادية : تعتبر العوامل الاقتصادية للبلد المضيف،أهم محفز للمستثمر بصفة عامة

وللأجنبي خاصة، لما لها من تأثيرات على المشروع الاستثماري منها:

➤ **حجم السوق المحلية ونموها :** يقاس حجم السوق المحلية ، بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) أي الطلب الجاري، أما احتمالات نمو السوق في المستقبل ف تقاس، بعدد السكان فالدولة التي تمتاز بارتفاع متوسط ،نصيب وعدد سكان مرتفع ، تعد محفزة لجذب المزيد ، من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الفرد من (GDP)

➤ **استقرار ووضوح السياسات الاقتصادية:** تتمثل السياسات الاقتصادية، في كل من السياسة النقدية المالية الضرائب التشريع الاجتماعي، الخاص بشروط العمل والتأمين، ... والشفافية في المعاملات المالية فالمناخ والمحيط الاقتصادي الذي يمتاز باستقرار، ووضوح ومصادقية للحكومات، المتعاقبة بعدم التراجع عن السياسات السابقة للدولة (الخصوصة) يكون، عاملا محفزا للاستثمار الأجنبي المباشر، فتغيير القوانين عشوائيا وبدون مبرر يعتبر، مؤشرا على عدم استقرار النظام الاقتصادي.

➤ **معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي :** يعد معدل نمو (GDP) من العوامل ، المحفزة للاستثمارات الأجنبية المباشرة الباحثة عن الأسواق ، فارتفاع معدلات النمو تعني ارتفاع فرص التقدم، والتحسين في اقتصاد البلد المضيف والدراسات تثبت صحة العلاقة، الطردية بين معدل نمو (GDP) وحجم التدفقات الواردة.

➤ **معدل التضخم :** إن انخفاض تكاليف الإنتاج يعتبر، حافزا للشركات متعددة الجنسيات، للاستثمار بالخارج فمعدل التضخم يؤثر على تكاليف، الإنتاج من جهة وعلى حجم الأرباح ، من جهة أخرى وعليه فمعدلات التضخم المنخفضة، تساعد على جذب الاستثمارات.

➤ **سعر الصرف :** يعتبر تخفيض قيمة العملة عاملا ، لجذب الاستثمارات الأجنبية ، المباشرة ولوجود علاقة عكسية بين أسعار الصرف والربحية، النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة ، فتقلبات أسعار الصرف المتوقعة تحدد حجم التدفقات الاستثمارية.

➤ **توفر اليد العاملة :** تسعى المؤسسات للبحث عن العمالة، منخفضة التكاليف من أجل تعظيم الربحية ونظرا للقيود الدولية المفروضة، على تنقل اليد العاملة أدى ذلك إلى اختلاف، مستويات الأجور بين الدول. وعليه الدول التي بها عمالة مؤهلة، مدربة فنيا ورخيصة التكاليف تكون ، محفزة لجذب الاستثمار إليها. بالإضافة إلى كونها مساعدة على، التكيف مع طرق الإنتاج الحديثة واستيعابها.¹

➤ **توفر البنية التحتية الملائمة :** تتمثل في شبكات النقل، (البري، البحري والجوي) شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية وإمدادات، الطاقة (نפט ، كهرباء وغاز) فوجود البنية التحتية ، الملائمة وفق المعايير الدولية يقلل من تكاليف الإنتاج ، ويساعد المؤسسات على المنافسة يكون حافزا، لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لذا فمن مهام الدول المضيفة، توفير مثل هذه البنية المناسبة.

➤ **توفر المناطق الحرة :** تعرف المناطق الحرة، بأنها"جزء من ارض الدولة معزول، بأسوار ويخضع إلى قوانين خاصة في ظل السيادة الكاملة للدولة، " ولهذه المناطق فوائد تستفيد منها، الدول نفسها والمستثمرون المحليون والأجانب، إضافة إلى العوامل سابقة الذكر التي ، يمكن أن يتميز بها البلد المضيف فبوجود هذه المناطق، يستفيد المستثمر من الإعفاءات الجمركية، والضريبية الممنوحة في هذه المناطق وإمكانية تسويق الإنتاج، في أسواق الدول المجاورة وعليه فوفرة، المناطق الحرة يعتبر عاملا محفزا للاستثمار الأجنبي المباشر.

2. **العوامل المحفزة السياسية :** يتأرجح الاستقرار السياسي، بين ترتيبه في المقام الأول، أو الثاني كعامل جذب للاستثمارات حيث ترتبط ، العوامل السياسية بالمخاطر، السياسية التي يمكن، أن يواجهها المستثمر الأجنبي وتأخذ الأشكال التالية:

➤ **التصفية أو مصادرة الحكومات المضيفة، للمشروعات الأجنبي كليا أو جزئيا، لأغراض المنافع العامة بدون تعويض.**

➤ **التأميم تحويل المشروعات ، الأجنبية إلى ملكية عامة للدولة.**

➤ **فرض قيود على تحويل ، العملات الأجنبية إلى الخارج.**

➤ **الإلغاء أو عدم الوفاء بالعقود والاتفاقيات، المبرمة بين المستثمرين الأجانب، والدولة لأسباب سياسية.**

➤ **مصادر الخطر السياسي هي :** الإيديولوجيات السياسية ، الصراع الديني وعدم الاستقرار الاجتماعي التأميم ، الصراعات المسلحة الانقلابات العسكرية ، الحقد والعداء للأجانب كلما قلت المخاطر السياسية يكون هذا عاملا محفزا لجذب الاستثمارات في الدولة.²

¹بولرباح غريب العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر مجلة الباحث العدد 2012/10 جامعة ورقلة كلية العلوم الاقتصادية قاصدي مباح ص101

²بولرباح غريب مرجع سابق ص103

3. **العوامل القانونية والتنظيمية** : تعد قدرة الدولة على ، بناء قاعدة قانونية مساندة للتشريعات، الدولية محفزا للاستثمارات الأجنبية، وتكون هذه القاعدة في شكل توفير، إطار تشريعي وتنظيمي، للاستثمار الأجنبي المباشر يمثل الإطار التشريعي ، والتنظيمي الكيان الحاكم لكافة أوجه، النشاط الاقتصادي الذي يعمل فيه الاستثمار الأجنبي المباشر، فبقدر ما يكون محكما ومنظما وغير معقد، يكون محفزا للمستثمر الأجنبي وتختلف التشريعات بين الدول باختلاف، توجهات، المشرع في الدولة وذلك، لعدة عوامل نذكر منها :

- الظروف الاقتصادية السائدة مثل، مدى احتياج الدول المضيفة للقطاع ، الأجنبي أو التكنولوجيا ومدى حاجتها للموارد الطبيعية.
- مدى توفر اليد العاملة، الوطنية وحاجتها لتشغيلها.
- حجم السوق المحلي، ومدى استجابته لمنتجات، المشاريع الاستثمارية.
- القدرة الفنية والمالية وللوجيستية، لتصدير تلك المنتجات يضاف، إلى ذلك كل الظروف السياسية السائدة في الدولة والتي عادة ما، تحدد السياسات الاقتصادية، التي تنعكس بالضرورة على ما يتبناه المشرع منها في تلك التشريعات، ولكي يكون الإطار التشريعي محفزا، لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لابد من وجود مقومات أهمها.
- وجود قانون موحد للاستثمار ، يتسم بالوضوح والاستقرار والشفافية، وعدم التعارض مع التشريعات الأخرى ذات
- الارتباط، وأن يكون متوافقا، مع القواعد والتنظيمات الدولية الصادرة، للحكم وحماية المستثمر .
- وجود ضمانات كافية، لحماية المستثمر من المخاطر السياسية.
- وجود نظام قضائي ، قادر على تنفيذ القوانين، التعاقدات، وحل النزاعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة ، المضيفة بكفاءة عالية.

الفرع الثالث: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

من أبرز المزايا والعيوب التي يمكن، أن يحققها الاستثمار الأجنبي المباشر، من وجهة النظر الدول المضيفة والشركات المتعددة الجنسيات، من ناحية شكلان المشترك، و المملوكة بالكامل، كما اتضح من المناقشة السابقة.

1. مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المشترك من وجهة نظر الدول المضيفة:

1.1 / مزايا الاستثمار الأجنبي المشترك من وجهة نظر الدول المضيفة.

توفير فرص عمل أكبر نتيجة ، محدودية النشاطات الاقتصادية ،التي تستوعب فائض العمل غير المحدود وغير الماهر في الغالب، والمساهمة في التخفيف من حدة البطالة الظاهرة، أو المقنعة واسعة الانتشار، خاصة في البلدان النامية.

- تعاني الدول النامية من، قلة مهارات العاملين، وقدراتهم الإدارية والتنظيمية وبالتالي، يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر المشترك، على تفادي تلك المشكلة، باعتبار عمل تلك المشروعات، يرتبط بأساليب ووسائل أحدث وأكثر تطوراً في العمل والإدارة.¹
- استفادة الشركات المحلية، في الدول المضيفة، من قنوات الاتصال، ولأحدث التقنيات التي تتاح لها.
- قيام العديد من الدول، النامية بإتباع إجراءات، تحري التجارة والاستثمار، وبالشكل الذي وفر مناخاً ملائماً للاستثمار الأجنبي المباشر، والذي ميزه توفير تكنولوجيا، الاتصالات والمعلومات

2.1/ عيوب الاستثمار الأجنبي المشترك من وجهة نظر الدول المضيفة.

- لا تساهم مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر المشترك، في توفير، فرص العمل بشكل كبير والتي من شأنها أن تحد من البطالة الواسعة الانتشار، بمختلف أشكال وفي المجالات مختلفة، نظراً للجوء هذه المشروعات إلى أساليب إنتاج مكثفة لرأس المال، ووسائل إنتاج تتطلب عمل من نوعية، أعلى والذي يتم استيراده من الخارج وهو الأمر الذي يحد من فرص، استخدام العمل المحلي بدرجة كبيرة.
- تقوم مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر، بتخفيض الأرباح التي تتحقق، في سجلات الشركات من أجل التهرب الضريبي وتقوم برفع، كلفة براءات الاختراع، أو العلامات التجارية، أو تكاليف البحث والتطوير هذه الممارسات يصعب، ملاحظتها والكشف عنها، إضافة إلى ذلك الإعفاءات، الضريبية التي تقدمها الدول المضيفة، والتي تؤدي إلى تآكل إيرادات الدولة الضريبية، مما يؤثر سلباً على الموازنة العامة حيث لجأت بعض الشركات، إلى تغيير نشاطها أو اسمها التجاري، أو ما من شأنه ثبوت انقضاء وانحلال الشركة بعد انتهاء مدة الإعفاء الممنوحة لها
- قد يكون تركيز الاستثمار الأجنبي، المشتركة أحياناً، في بعض القطاعات خاصة، الصناعات الملوثة للبيئة في الدول المضيفة، هذه الصناعات تتطلب، تكاليف كبيرة للمحافظة، على البيئة وهذا مالا تستطيع الدول النامية القيام به، مقارنة بالدول الصناعية الكبرى، وتشمل تلك الصناعات المنسوجات الصناعات الكيماوية، الصلب الاسمنت... الخ.
- يتوقف الدور الإيجابي، للاستثمار الأجنبي المشترك، في الدول المضيفة من خلال نقل التكنولوجيا على مدى توافر ظروف، وإمكانيات تلك الدول، وغالباً مالا تتلاءم التقنية، المستخدمة مع ظروف الدول النامية حيث أن تلك التقنية، اخترعت لتتناسب ظروف الدول الصناعية، وهذا ما يؤدي إلى صعوبة استيعابها من قبل العناصر البشرية، في البلدان النامية، إضافة إلى تكاليفها الباهظة، والشروط القاسية التي تعجز البلدان النامية عن الوفاء بها.²

¹ رفيق نزاري "الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد دولي جامعة لخضر -باتنة- 2007/2008 ص 63.62

² رفيق نزاري " مرجع سبق ذكره ص 64.63

2. مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المشترك من وجهة نظر الشركات متعددة الجنسيات:

1.2/ مزايا الاستثمار الأجنبي المشترك من وجهة نظر الشركات متعددة الجنسيات.

- يساعد الاستثمار المشترك ، (في حالة نجاحه) في تسهيل، الحصول الشركة على موافقة الدولة المضيفة على إنشاء، وتملك مشروعات استثمارية، تملكا مطلقا.
- الاستثمار المشترك يعتبر، وسيلة للتغلب على القيود التجارية، و الجمركية المفروضة ، بالدول المضيفة وبالتالي لتسهيل عملية، دخول أسواقها من خلا الإنتاج، المباشر بدلا من التصدير.
- يساعد في تسهيل مهمة الطرف الأجنبي، على الحصول على القروض المحلية، والموارد الخام والأولية لازمة للشركة الأم.

2.2/ عيوب الاستثمار الأجنبي المشترك من، وجهة نظر الشركات متعددة الجنسيات.

- احتمال وجود تعارض في المصالح، بين طرفي الاستثمار ، (الطرف الوطني والطرف الأجنبي)
- قد يسعى الطرف الوطني، بعد فترة زمنية معينة، إلى إقصاء الطرف الأجنبي، من مشروع الاستثمار وهذا يعني ارتفاع درجة الخطر، غير التجاري وهذا يتنافى مع أهداف المستثمر، الأجنبي في البقاء والنمو والاستقرار ، في السوق المعين.
- أن انخفاض القدرات الفنية والمالية، للمستثمر الوطني، قد يؤثر سلبا على فعالية، مشروع الاستثمار في تحقيق أهدافه طويلة الأجل وقصيرة الأجل.
- عندما يكون الطرف الوطني، متمثلا في الحكومة، فمن المحتمل جدا أن تضع شروط، أو قيودا صارمة على التوظيف.

3. مزايا وعيوب الاستثمارات المملوكة بالكامل من وجهة نظر للدول المضيفة:

1.3/ مزايا الاستثمارات المملوكة بالكامل من وجهة نظر للدول المضيفة.

- زيادة حجم تدفقات النقد رأس المال، الأجنبي إلى الدولة المضيفة.
- وجود فائض للتصدير أو، تقليل الواردات مما، يترتب على هذا تحسن ميزان مدفوعات، الدولة المضيفة.
- اختيار التكنولوجيا التي، تناسب مع متطلبات وخصائص، التنمية بالدول المضيفة.
- خلق فرص للعمالة المباشرة، سواء في مراحل بناءة المبدئية، أو حتى في مراحل التشغيل.

2.3/ عيوب الاستثمارات المملوكة بالكامل من وجهة نظر للدول المضيفة.

- تصاعد حجم أخطار الاحتكار ، و التبعية الاقتصادية، وما يترتب عليها من آثار سياسية سلبية على المستوى المحلي، والدولي في حالة ظهور أي تعارض، في المصالح بينها وبين الشركات المعنية.

4. مزايا وعيوب الاستثمارات المملوكة بالكامل من وجهة نظرا لشركة متعددة الجنسيات:

1.4/ مزايا لاستثمارات المملوكة بالكامل من وجهة نظرا لشركة متعددة الجنسيات.

- توفر الحرية الكاملة في الإدارة، والتحكم في النشاط الإنتاجي، و سياسات الأعمال، المرتبطة بمختلف أوجه النشاط الوظيفي للشركة، (تسويقية وإنتاجية ومالية والسياسات الخاصة بالموارد البشرية).

- كبر حجم الأرباح المتوقع الحصول عليها، انخفاض تكلفة مدخلات، أو عوامل الإنتاج بأنواعها المختلفة في الدول النامية.

2.4/ عيوب الاستثمارات المملوكة بالكامل من وجهة نظرا لشركة متعددة الجنسيات:

- عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.
- الحروب الأهلية في الدول، المضيقة النامية، تعتبر من أكثر العوامل، إثارة لقلق الشركات متعددة الجنسيات العاملة بهذه الدول¹.

المبحث الثاني: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي

الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي والفرق بين التنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي

1. مفاهيم أساسية للنمو الاقتصادي²:

إن الجهود المختلفة ومساعي، جل الاقتصاديات المقصودة للخروج، من حلقة الفقر و تحسين الفروق المعيشية للشعوب اهتمت بالنمو الاقتصادي، كخطوة أولى من الخطوات المرسومة، ومن هنا لا بد من توضيح و إعطاء تعاريف للنمو الاقتصادي، و كيفية قياسه و العناصر المحددة لها.

1.1/ تعريف النمو الاقتصادي:

اختلفت تعاريف النمو الاقتصادي، حيث يرى البعض، "أن يكون النمو، هو لب التنمية في كافة استراتيجيات الدولة التي، تدور حولها الجهود المبذولة، والمختلفة لتحقيق التنمية".

1.1(1)/ النمو الاقتصادي: هو حدوث زيادة مستمرة، في متوسط الدخل الفردي الحقيقي، مع مرور الزمن.

1.1(2)/ النمو الاقتصادي: هو الزيادة المضطربة في الناتج، القومي الإجمالي لفترة طويلة من الزمن دون

حدوث تغيرات مهمة و ملموسة، في الجوانب الاقتصادية السياسية، الاجتماعية والثقافية... إلخ.

يعرف الاقتصادي "s.Kuznets" النمو الاقتصادي، بأنه: "ظاهرة كمية، وبالتالي يعرف النمو الاقتصادي لبلد ما بالزيادة السكان و الناتج الفردي".

وتزامن هذا المصطلح مع ظهور، التحليل الاقتصادي، المنتظم ابتداء من النظرية الكلاسيكية، واستمر لفترة زمنية طويلة دون مراعاة، نوعية الدولة متقدمة كانت أو غير ذلك، فكل مجتمع يهتم ويبحث في السبل ولأسباب التي تمكنه من رفع كمية السلع والخدمات، التي يتم إنتاجها من طرف، الوحدات والمنشآت الاقتصادية التي تكون هي الأخرى ملزمة، بزيادة منتجاتها وتحقيق أقصى، معدلات الأرباح، التي تمكنها من تراكم رؤوس الأموال حيث أنه وبالرغم من تعدد وجهات النظر، اتفقت معظم الآراء على أن " النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (GDP) " Gross Domestic Product"، أو الدخل الوطني

¹د.عبد السلام أبو قحف اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية مصر 2003 ص481.490

²محمد السريتي، عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية، الكلية دار الجامعية، الأردن، 2008، ص339

الإجمالي ، "National Income Gross" (GNI) والذي يؤدي إلى، زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

2. الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية :

التنمية الاقتصادية الحقيقية ، تتمثل في الانتقال الفعلي، من هيكل اقتصادي ذي إنتاجية ، منخفضة بالنسبة للفرد إلى هيكل يسمح بأعلى زيادة للإنتاجية، في حدود الموارد المتاحة، وخلاصة القول أن التعريف للتنمية الاقتصادية بأنه عملية، تغيير مقصودة وواعي للهياكل، الاقتصادية والاجتماعية، و الثقافية القائمة في المجتمع المتخلف بلوغا لمستويات، أعلى من حيث الكم والنوع لإشباع، الحاجات الأساسية لغالبية أفراد المجتمع.

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
*النمو الاقتصادي يعني، زيادة الناتج القومي الصافي. *النمو الاقتصادي يجب، أن يكون أعلى من معدل الزيادة السكانية. *من الممكن أن ينمو الاقتصادي ، دون أن يكون هناك أي تنمية حقيقية ، و النمو الاقتصادي قد ينحصر في قطاع، محدود عن بقية الاقتصاد القومي كما أن الدخل المحقق، من هذا القطاع قد يتسرب للخارج أو تستحوذ عليه فئة، محدودة جدا من السكان.	*تتضمن التنمية إضافة، إلى ذلك تغييرات أساسية في النظام الاقتصادي والاجتماعي و السياسي . *التنمية تؤدي لزيادة، نصيب الفرد من الدخل القومي . *التنمية الاقتصادية، الحقيقة تعني الانتقال من هيكل اقتصادي ذو إنتاجية، منخفضة بالنسبة للفرد إلى هيكل يسمح ، بأعلى زيادة للإنتاجية في حدود الموارد المتاحة، أي الاستخدام الأمثل للطاقات الموجودة.

الجدول رقم(02): الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية¹

ومنه نستنتج أن التنمية ، أوسع وأشمل من النمو الاقتصادي.

الفرع الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي

1. **مقاييس النمو الاقتصادي:** يتم قياس النمو الاقتصادي، وفقا لمعدل النمو، في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي وبعد، ذلك من أكثر المعايير، استخداما لقياس درجة ، النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، إلا أن هناك عديد، من المشكلات والصعوبات التي تواجه الدول النامية، للحصول على أرقام صحيحة تعبر عن الدخل الحقيقي للفرد، من بين هذه الصعوبات عدم توافر، إحصاءات دقيقة عن السكان والدخول وهل يتم تقسم الدخل القومي، على جميع السكان أم على السكان العاملين، دون غيرهم، فحساب

¹ عبد الرحمان إسماعيل، حربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية - التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي ، دار وائل للنشر و التوزيع

الدخل لجميع السكان مفيد من نواحي، الاستهلاك وحساب الدخل لقوة العمل، دون الدول والتقلبات المستمرة، في أسعار الصرف، ويتم قياس النمو الاقتصادي كالتالي:¹

1.1 / متوسط الدخل الفردي: يعتبر هذا المعيار الأكثر استخدامًا، وصدقًا لقياس النمو الاقتصادي، في معظم دول العالم لكن في الدول النامية، هناك صعوبات لقياس الدخل الفردي، بسبب نقص دقة إحصائيات السكان والأفراد. هناك طريقتان لقياس، معدل النمو على المستوى الفردي، وهما:

1.1(1) طريقة معدل النمو البسيط: يقيس معدل التغير، في متوسط الدخل الحقيقي من سنة لأخرى.

1.2(1) طريقة معدل النمو المركزي: يقيس معدل النمو السنوي، في الدخل كمتوسط، خلال فترة زمنية طويلة نسبيًا. كانت هذه أهم، أسس وطرق قياس النمو الاقتصادي.

الفرع الثالث : عناصر النمو الاقتصادي وفوائده²

1. عناصر النمو الاقتصادي:

تكمّن العناصر النمو الاقتصادي، في مالي: العمل، رأس المال، التقدم التقني.

1.1 / العمل: ونعني به "مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية، التي يمكن للإنسان استخدامها، في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته".

2.1 / رأس المال : "مجموع السلع التي توجد، في وقت معين في اقتصاد، معين يساعد على تحقيق، التقدم التقني من جهة وعلى توسيع الإنتاج، بواسطة الاستثمارات المختلفة، المحققة من جهة أخرى.

3.1 / التقدم التقني: ويعني الاستخدام، الأمثل لعوامل الإنتاج، في العملية الإنتاجية.

2. فوائد النمو فيمكن حصر أهمها فيما يلي:

- ❖ زيادة الكميات المتاحة لأبناء، المجتمع من السلع والخدمات.
- ❖ زيادة رفاهية الشعب عن، طريق زيادة الإنتاج، والرفع في معدلات، الأجور والأرباح والدخول الأخرى.
- ❖ يساعد على القضاء على، الفقر ويحسن من المستوى الصحي، والتعليمي للسكان.
- ❖ زيادة الدخل القومي تسمح، بزيادة موارد الدولة، وتعزز قدرتها على القيام، بجميع مسؤولياتها كتوفير الأمن، الصحة التعليم، بناء المنشآت القاعدية، والتوزيع الأمثل للدخل القومي، دون أن يؤثر ذلك سلبًا على مستويات الاستهلاك الخاص.

المطلب الثاني : نماذج النمو النيوكلاسيكية والحديثة للنمو الاقتصادي

تعتبر النماذج النيوكلاسيكية للنمو، ونماذج النمو الداخلي، (نماذج النمو الحديثة) المنطلق الأساسي لمعظم لدراسات النظرية والتطبيقية، حول، جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر، ومدى تأثيره على النمو الاقتصادي وسوق نتعرض لكل منهما فيما يلي :

¹ السيد محمد لسريتي . علي عبد الوهاب نجا النظريات الاقتصادية الكلية دار الجامعية للنشر الإسكندرية مصر 2008ص340

² جلال خشيب النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات الموقع الألوكة www.alukah.net ص15

فرع الأول: نماذج النمو النيوكلاسيكية

تتبع النظرية النيوكلاسيكية، للنمو الاقتصادي مباشر قبل نموذج هارولد - ودمار كما تعتبر، النظريات التي أتت قبل نموذج سول للنمو منبع الأفكار، التي اعتمد عليها سول في بناء نموذجها، المتعلق بالنمو الاقتصادي حيث أن الأسباب التي أدت، إلى كتابة مقاله 1956: (Contribution the théorie of) (económico goth) متمثل في المسار، الذي سطره كل من هارولد - ودمار في تفسيرهما للنمو الاقتصادي.

نموذج هارولد - ودمار (Harold - Destruction)

لقد حاول كل من هارولد - ودمار، (Harrod - Domat) البحث عن صيغة ، موحدة ومتكاملة للنمو الاقتصادي تعتمد، على الجمع بين التحليل الكنزوي ، وعناصر النمو الاقتصادي.

حيث تم صياغة أفكارهما، في شكل نموذج يظهر أن¹:

الافتراض الأساسي للنموذج، هو أن الإنتاج يعتمد على كمية، رأس مال (k) المستثمر في، الوحدة الإنتاجية وأن معدل النمو في الناتج $(\frac{\Delta Y}{Y})$

يعتمد على الميل الحدي للاادخار ((Marginal propensity to Save MPS)، ورمزه

$(\frac{\Delta Y}{\Delta S})$ وكذلك معامل رأس المال/الناتج (capital output ratio) ، ورمزها $(\frac{K}{Y})$ و بافتراض تساوي الميل الحدي للاادخار

مع الميل المتوسط للاادخار أي:

$$\frac{\Delta s}{\Delta y} = \frac{s}{Y} = S \dots \dots \dots (1)$$

حيث أن (s) هي معدل الادخار.

وفي حالة التوازن فإن، الادخار يساوي الاستثمار أي: S=I وبذلك فإن

$$i = I/Y \dots \dots \dots (2)$$

حيث (i) هي معدل الاستثمار، وأن الاستثمار (I) هو التغير الذي ، يحصل في خزين رأس المال أي أن:

$$I = \Delta K \dots \dots \dots (3)$$

(Capital Output Ratio) يساوي (K) أي أن :

$$\frac{\Delta K}{\Delta Y} = K = I / \Delta Y \dots \dots \dots (4)$$

ومن المعادلة (4) نحصل على:

$$\Delta y = I/k \dots \dots \dots (5)$$

وبقسمة طرفي المعادلة (5) على نحصل على Y:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = (\frac{1}{Y})/K \dots \dots \dots (6)$$

¹ رفيف مرجع سابق ذكر ص 79

وعليه فإن معدل النمو في الناتج، يساوي معدل الاستثمار (أو معدل الادخار) ، مقسوماً على المعامل الحدي لرأس المال/ الناتج.

ويمكن إعادة صياغة ، المعامل بالشكل التالي : $g = S/K$ حيث أن:

g : تمثل معدل نمو الناتج

S : معدل الادخار

K : المعامل الحدي لرأس المال/ الناتج¹

Δ ، δ : دليتا

λ : لمدا

a : ألفا

θ : تيتا

∂ : ألفا

V : المدا

: تيتا α

كما أن رصيد رأس المال ، يساوي الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي أي أن²:

$$I = If + Id \dots \dots \dots (7)$$

حيث أن:

Id: الاستثمار المحلي

If : الاستثمار الأجنبي

وبالتعويض في المعادلة (7) نتحصل على :

$$\frac{\Delta y}{y} = ((Id + If))/k \dots \dots \dots (8)$$

$$g = (\frac{Id}{y} + \frac{If}{Y})/k \dots \dots \dots (9)$$

$$g = (\frac{If}{Y} + S)/k \dots \dots \dots (10)$$

من هنا فإن النمو الاقتصادي، ينخفض بانخفاض، الادخار المحلي أرصيد رأس المال ، ونظراً لانخفاض معدلات الادخار في الدول النامية، فإنها تعتمد على بدائل لسد الفجوة، بين الاستثمار المحلي، والادخار المحلي أهمها تشجيع تدفقات، الاستثمار الأجنبي المباشر إلى داخل أراضيها.³

¹ د. مدحت القرشي التنمية الاقتصادية (نظريات و سياسات و موضوعات) دار وائل للنشر والتوزيع الأردن عمان الطبعة الأولى 2007ص75

² رفیق نزاری مرجع سابق الذكر ص80

³ رفیق نزاری مرجع سابق الذكر ص81

الفرع الثاني : نموذج سول - سوان Solow-Swan

"يعتبر نموذج سول النيوكلاسيكية، للنمو الاقتصادي إسهاما حمل، بذور التطوير للنظرية النيوكلاسيكية في النمو حيث يقوم هذا النموذج ، على توسيع إطار نموذج هارولد - ودمار عن طريق، إدخال عنصر العمل، ومتغير مستقل ثالث وهو، المستوى التكنولوجي إلى معادلة النمو الاقتصادي¹." وتتمثل المتغيرات الداخلية، في النموذج في كل من العمل (L)، رأس المال(k)، الإنتاج(y)، مرد ودية العمل(A).

حيث بحوزة الاقتصاد في كل لحظة ، حجم معين من العوامل الثلاثة المذكورة ، وتدخل هذه العوامل في دالة الإنتاج في الشكل التالي:

$$y(t) = F((k(t).A(t)).....(11)$$

حيث t : تمثل الزمن .

ومن خصوصيات هذه الدالة الزمن، لا يدخل مباشرة في الدالة وأن الإنتاج، يتغير في الزمن بتغير عوامل الإنتاج المحصل عليها، عن طريق كميات معطاة، من رأس المال والعمل، والتي تزداد في الزمن، عن طريق التقدم التقني والذي يتم بزيادة ، حجم المعرفة أما الحد التالي (AL) ، يسمى بالعمل الفعلي ويقال على التقدم التقني (A) الذي يرفع من العمل الفعلي، بأنه حيادي حيث، أن الطريقة التي يؤثر بها (A) ، على دالة الإنتاج يستلزم أن نسبة الإنتاج K/A ثابتة، وهذه النتيجة مؤكدة ، في المدى الطويل عن طريق، المعطيات التجريبية." ومن الفرضيات الأساسية في نموذج سول، هو أن كل من عوامل الإنتاج رأس المال، والعمل الفعلي لديهم وفورات حجم ثابتة ، هذا يعني أنه إذا ضاعفنا كميات رأس المال، والعمل الفعلي نتحصل، على إنتاج مضاعف بنفس الكمية بالإضافة إلى ذلك، فإنه يفترض على الاقتصاد، أنه يكون متطور بالقدر الكافي، بحيث كل الأرباح الناتجة عن التخصص تكون ، مستغلة بصفة كاملة ، وهذا قد لا يحدث في حالة اقتصاد ، غير متطور بصفة معينة أي مضاعفة كميات ، رأس المال، والعمل ، تؤدي إلى زيادة في الإنتاج ، بأكثر من الضعف"

وكذلك من خصوصيات دالة الإنتاج، أن الإنتاجية الحدية لرأس المال ، العمل، تؤول إلى ما لانهاية لما كل من رأس المال والعمل، يؤولان إلى الصفر وتؤول إلى الصفر، لما يؤولان إلى ما نهاية كالاتي :

$$\lim_{K \rightarrow 0} F_K = \lim_{L \rightarrow 0} (F_K) = \infty; \lim_{K \rightarrow \infty} (F_K) = \lim_{L \rightarrow \infty} (F_L) = 0.....(12)$$

وبفترض نموذج سول ، أن الاستثمار الصافي، يساوي الادخار بحيث ادخار، رمزنا ب S لنسبة الادخار فإن الزيادة في رأس المال تكتب $\frac{dk}{dt}$ و أن عدد السكان ينمو بمعدل خارجي قيمته n بالإضافة، إلى أن سوق العمل هو في التوازن في المدى الطويل ، وعليه فإن المتغيرة L تمثل كل من العرض والطلب ويمكن كتابتها $dL(t)/dt = nL(t)$

وإذا قمنا بالتعبير عن الزيادة A(t) بزيادة بأسية $e^{\lambda t}$ فإن الزيادة في رأس المال للفرد تكتب كالاتي²:

¹ رفيف نزارى مرجع سابق الذكر ص81

² صدر الدين صوالبيلى النمو والتجارة الدولية في الدول النامية أطروحة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر (2006) ص40

$$\frac{dK(t)}{dt} = sf[K(t)] - (n + \lambda)k(t) \dots \dots \dots (13)$$

وبتالي فإن نمط النمو النظامي يعرف بقيمة K^* من K : بحيث

$$sf[K^*] = (n + \lambda)k^* \dots \dots \dots (14)$$

حيث تتمثل الحالة النظامية، في كون عدة متغيرات تنمو بمعدل ثابت أي أن $dk(t)/dt = 0$

الفرع الثالث: نماذج النمو الداخلي (الحديثة)

1. نماذج النمو الداخلي (الحديثة): "إن الأداء الضعيف، للنظريات الكلاسيكية المحدثة

(التي وكلاسيكية)، في إلقاء الضوء على مصادر، النمو طويل الأمد قد قاد إلى، عدم الرضا عن تلك النظريات حيث لم تغلح ، هذه النظرية في تفسير التباعد أو الاختلافات الكبيرة، في الأداء الاقتصادي فيما بين البلدان المختلفة الأمر ، الذي دفع إلى ظهور نظرية جديدة ، هي نظرية النمو الداخلي " و هناك العديد من النماذج، المتعلقة بنظريات النمو ، في الداخل مثل : (لوكس . بارو . كرومر . ريبيلو...) نذكر منها على سبيل المثال ¹ :

1.1/ نموذج رومر.

تمكن (Römer (1986) من إعطاء نفس جديد للنظرية النيوكلاسيكية ، وهذا عن طريق الفرضية المتمثلة في إدخال عامل التعلم عن طريق التمرن، بحيث أن المؤسسة التي ترفع ، من رأس مالها المادي تتعلم في نفس الوقت من الإنتاج بأكثر فعالية، وهذا الأثر الإيجابي للخبرة، على الإنتاجية يوصف بالتمرن عن طريق الاستثمار بالإضافة إلى ذلك، فإن الفرضية الثانية، متمثلة في أن المعرفة المكتشفة تنتشر آنيا، في كل الاقتصاد وعليه إذا اعتبرنا، أنه يمكن تمثيل المعرفة المتوفرة في المؤسسة

I بالمؤشر A_i هذا يعني أن التغير dA_i/dt يمثل التعلم الكلي للاقتصاد، والذي بدوره يتناسب مع التغير في K_i لمخزون رأس المال ومنه دالة الإنتاج هي: ²

$$Y_i = F(k_i , KL_i) \dots \dots \dots (15)$$

بحيث F : تحقق الخصائص الني وكلاسيكية متمثلة، في الإنتاج الحدي لكل عامل متناقص، و وفرات الحجم ثابتة بالإضافة إلى أن الإنتاجية الحدية لرأس المال، أو العمل تؤول إلى الصفر، لما يؤولان إلى ما لا نهاية إذا كانت كل من L_i و K ثابتة كل مؤسسة ، هي معرضة إلى مرد ودية متناقصة K_i كما هو ملاحظ في نموذج سول بالإضافة إلى أنه من معطاة L_i فإن دالة الإنتاج متجانسة، من الدرجة واحد في K_i و K و التالي فن مصدر النمو الداخلي هو ثبات، المردودية الاجتماعية، لرأس المال وبتحديد دالة

¹مدحت القرشي مرجع سابق الذكر ص 78

²صدر الدين صواليي مرجع سابق الذكر ص50

الإنتاج بالاستعانة بدالة كوب دوق لاص :

$$Y_i = A. (K_i)^\alpha. (KL_i)^{1-\alpha} \dots \dots \dots (16)$$

حيث: $0 < a < 1$

وبوضع $y_i = Y_i/L_i$, $k_i = \frac{K_i}{L_i}$, $k = \frac{K}{L}$ ثم بوضع فيما بعد $y_i = y$ و $\frac{k_i}{k}$ الناتج المتوسط هو:

$$\frac{y}{k} = f(L) = A. L^{1-\alpha} \dots \dots \dots (17)$$

يمكن تحديد الناتج الحدي الخاص لرأس المال بالاشتقاق بالنسبة K_i تثبيت L و K

بتعويض $k_i = k$ نتحصل على:

ومنه فإن الناتج الخاص لرأس المال يرتفع مع L وهو غير مرتبط ب K وعليه فإن

$$\frac{\partial y_i}{\partial K_i} = A. L^{1-\alpha} \dots \dots \dots (18)$$

التعلم عن طريق التمرن وانتشار المعرفة، يلغي الميول نحو تناقص المردودية

وهو أقل من الناتج المتوسط وهذا لكون .

$0 < a < 1$

وبأخذ قيد الميزانية للعائلة التالي :

$$\frac{da}{dt} = w + ra - c - na \dots \dots \dots (19)$$

حيث w تمثل الأجر و a تمثل الأصول للفرد و r تمثل مرد ودية الأصل، وعليه فإن مشكل تعظيم دالة

المنفعة U تحت قيد الميزانية عن طريق التعظيم الديناميكي الناتج عن الحساب لها ميلتوني يعطي بالعلاقة

التالية :

$$r = p - \frac{u''(c).c}{u'} \left(\frac{\dot{c}}{c}\right) \dots \dots \dots (20)$$

باستخدام دالة المنفعة المسماة بمرونة الإحلال غير زمنية :

$$u(c) = \frac{c(1-\theta)}{(1-\theta)} \dots \dots \dots (21)$$

حيث عندما ترتفع θ فإن العائلات تتحرف ، عن الاستهلاك النظامي في الزمن ومرونة الإحلال لدالة المنفعة

معطاة ب $1/\theta$ بالاستعانة بما سبق فإن دالة المنفعة تكتب كما يلي :

$$\left(\frac{\dot{c}}{c}\right) = \left(\frac{1}{\theta}\right) (r - \rho) \dots \dots \dots (22)$$

وبتعويض قيمة r المتمثلة في $A\alpha L^{1-\alpha} - \delta$ نتحصل على معدل النمو للاقتصاد غير المركز

$$g_c = \left(\frac{1}{\theta}\right) (A. L^{1-\alpha} - \delta - \rho) \dots \dots \dots (23)$$

و بالأخذ بعين الاعتبار الناتج المتوسط ، نتحصل على معدل النمو المحدد من طرف المخطط

(التعظيم الاجتماعي):

$$g_{cp} = \left(\frac{1}{\theta}\right) (AL^{1-\alpha} - \delta - \rho) \dots \dots \dots (24)$$

وبالأخذ بعين الاعتبار الناتج المتوسط، نتحصل على معدل النمو المحدد من طرف المخطط (التعظيم الاجتماعي)

$$g_{cp} = \left(\frac{1}{\theta}\right) (AL^{1-\alpha} - \delta - \rho) \dots \dots \dots (24)$$

ومع العلم $\alpha < 1$ أن فهذا يعني أن $g_c < cp$

يمكن الحصول على الأعظمية الاجتماعية، إذا قمنا بتدعيم الاستثمار بمعدل $1 - \alpha$ عن طريق صربية جزافية (forfaitaire) إذا دفع الحاصلين، على رأس المال، جزء قيمة α من تكلفة، المردودية الخاصة لرأس المال تساوي المردودية الاجتماعية.

2.1 / نموذج Robelo.

إن الافتراض المتمثل في كون كل من السلع المادية، والتعليم لها نفس دالة الإنتاج، لا يأخذ بعين الاعتبار الدور الأساس للتعليم والذي يتطلب، موظفين مؤهلين كعامل إنتاج، ولهذا قام روبيلو من استعمال داليتين للإنتاج لكوب دوق لاص:¹

$$Y = C + K + \delta K = A. (vK)^\alpha (uH)^{1-\alpha} = \dots \dots \dots (25)$$

$$H + \delta H = B. [(1 - v). k]^n [(1 - u). H]^{1-n} \dots \dots \dots (26)$$

حيث Y : تمثل إنتاج السلع الاستهلاكية، والرأس المال المادي $B > 0$; A هما عاملان تكنولوجيان وكل من α و n يمثلان نسبة الرأس المال المادي، المستعمل في كل قطاع وهي محصورة بين 0 و 1 كل من v و u يمثلان نسبة رأس المال المادي، ورأس المال البشري، الكلية في إنتاج السلع و بافتراض $n < \alpha$ فإن قاطع التعليم هو كثيف نسبيا في رأس المال البشري، وإنتاج السلع هو نسبيا كثيف، في رأس المال المادي، يستلزم شكل المعادلات السابقة أن هناك، وفورات الحجم ثابتة، بالنسبة لكميات العوامل الداخلية، في الإنتاج H و K وهكذا يصبح النموذج مصدر لنمو الداخلي، وفي الحالة النظامية كل من v و u ثابتة Y و $H.K.C$ تتم بنفس المعدل g^*

باستعمال تقنية التعظيم الديناميكي، نتحصل على معدل النمو للاستهلاك:

$$g_c = \left(\frac{1}{\theta}\right) (A. L^{1-\alpha} - \delta - \rho) \dots \dots \dots (27)$$

في هذا النموذج الحد: δ يساوي $\delta = A\alpha. \left(\frac{vK}{uH-(1-\alpha)}\right) - \delta - \rho$

والذي يرافق الناتج الحدي الصافي للرأس المال المادي، يساوي معدل المردودية r إن مردودية الرأس المال البشري والرأس المال المادي، هي نفسها في القطاعين الشروط تؤدي إلى العلاقة ما بين (v) و (u) .

$$\left(\frac{n}{1-n}\right) \cdot \left(\frac{v}{(1-v)}\right) = \left(\frac{\alpha}{(1-\alpha)}\right) \cdot \left(\frac{u}{(1-u)}\right) \dots \dots \dots (28)$$

وعليه تحدث الزيادة في الإنتاج، عن طريق الزيادة الآتية لكل من نسبة (K) و (H) المخصصة للإنتاج.

¹ صدر الدين صوالي مرجع سابق الذكر ص 53

المطلب الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي

الفرع الأول: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بنقل التكنولوجيا

إن تكنولوجيا لا تتضمن العمليات ، العلمية فحسب بل تشتمل، المعارف والخبرات والمهارات، اللازمة لتصنع منتج معين وإن تطور المستوى التكنولوجي، عنصر هام للعملية الإنتاج وصارت بذلك التكنولوجيا، أهم عناصر الإنتاج ولقد ساهم التقدم التكنولوجي، في تحسين مستوى المعيشة في البلدان النامية، حيث تقوم الشركات متعددة الجنسية بتوفير احتياجات الشركة المحلية، من الآلات والمعدات ذات المستوى التكنولوجي، بشروط ميسرة مما يتيح للشركات المحلية ، فرصة إنتاج السلع بالمواصفات العالمية، وحتى إذا توقف تدفق رأس المال الأجنبي أو تغيرت اتجاهاته، فإن نقل التكنولوجيا وأثرها، على الاقتصاديات المضيفة، سيستمر إن دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا، صار أولوية من أولويات صانعي، القرار في البلدان النامية¹.

كما تعرف على أنها حق المعرفة، لكل ما هو محل بيع وشراء، من عناصر مثل : براءات الاختراع العلامات التجارية النماذج الصناعية الآلات، الدراية العلمية والمعلومات ، الفنية والتي تهدف إلى :

- خفض نفقة إنتاج سلعة ، موجودة، باستخدام وحدات عمل ورأس مال أقل.
- إنتاج سلعة أو خدمة جديدة.
- تحسين طريقة العمل باستخدام وسائل أسرع أو أساليب أحسن.
- رفع جودة الإنتاج.

ويمكن التفريق بين ثلاثة أنواع من التكنولوجيا وهي:

- **تكنولوجيا مادية:** تتمثل في الأجهزة الأدوات والمواد.
- **تكنولوجيا المعلومات :** تتمثل في المعرفة المسجلة ، أو المسموعة والتصاميم المواصفات لإجراءات. والأساليب الخاصة بتطوير التكنولوجي ، واستعمالها وتشغيلها وإدارتها وتمويلها ، والتدريب عليها.
- **الخبرة الفنية:** وتتمثل في الاستخدام السليم، للمعلومات والاتصالات اللازمة لتشخيص المشكلات وتقديم الحلول لها. وعند دراسة دور الاستثمار الأجنبي المباشر، في التكنولوجيا، إلى البلدان المضيفة يجب الأخذ بعين الاعتبار نقطتين أساسيتين :

- **الأولى** متعلقة بسلوك الشركات، الأجنبية وتحويل التكنولوجيا.
 - **الثانية** مرتبطة بطبيعة التكنولوجيا، التي تم نقلها وكذا تكلفتها.
- أما في حالة الشركات المتعددة الجنسيات، نجد بأن محتوى عمليات نقل التكنولوجيا، من قبلها إلى أحد فروعها في البلدان المضيفة يتوقف، على جملة من جملة من العوامل من بينها:
- الأولى متعلقة بمسألة تحويل التكنولوجيا من الشركات المتعددة الجنسيات :
 - خصائص المجال الإنتاجي الذي يقع ضمنه الاستثمار.

¹د. عبد الرزاق حمد البوري دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، دار حامد الطبعة الأولى 2014 ص 79

- إستراتيجية الشركات الأم، التي تحكم مسار التطور التكنولوجي الذي تلتزم به الثانية المتعلقة بطبيعة التكنولوجية، التي تم نقلها من الشركات المتعددة.
- عدم وجود سوق حرة تتمكن ، من خلالها الدول النامية، من شراء نوع معين، من التكنولوجيا وذلك في ضوء قوى العرض والطلب.
- ارتفاع التكلفة الحدية الخاصة بتمية، أو ابتكار أحد أنواع أو البدائل، الأخرى لتكنولوجيا
- تهيئة بيئة معينة بحيث، توافق وطبيعة أي نوع من التكنولوجيا.¹

الفرع الثاني: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و العمالة

يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر، على توفي، فرص عمل للعمالة المحلية ، وبالتالي التقليل من مستويات البطالة المنتشرة في البلدان النامية، عن طريق التوسع الأفقي ، في مشاريع الاستثمار الأجنبي ذات الأحجام الكبيرة التي تحتاج إلى أيدي عاملة ماهرة ، وبالتالي يشجع ذلك ،الشركات متعددة الجنسية، على فتح برامج لتدريب وتطوير مهارات الأيدي العمالة في اقتصاديات البلدان المضيفة، وذلك بتطوير رأس المال البشري، إن اكتساب العمال المحليين للخبرات والمهارات، الفنية والإدارية والعلمية يساعدهم، على نقلها واستخدامها في الشركات الوطنية عندما يلتحقون، بها ومن ناحية، أخرى يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر، في إعادة توزيع الدخل، في البلدان النامية ، عن طريق استخدامه لفنون الإنتاج المتقدمة، كثيفة رأس المال وعمالة ماهرة وهذه إعادة توزيع الدخل ، تكون لصالح الفئات المرتفعة الدخل، من الموظفين والعمالة المهرة ،المستخدمين وهم في الأغلب محدودي العدد ، ويبقى العمال غير المهرة يحصلون على دخل، منخفضة وما يزيد الأمور سوءا هو زيادة أعداد، الشركات الأجنبية كثيفة، رأس المال وحلولها محل الشركات الوطنية، كثيفة العمل وهذا يعني تزايد معدلات البطالة، وحرمان عدد كبير من المواطنين، من الحصول على مستوى دخل، مستقر كما يتحدد المؤشر الحقيقي لمساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر، في الإنتاج والتوظيف، في الدول المضيفة بالدخل المتحقق من عناصر، الإنتاج الوطنية.²

(أي القيمة المضافة المتحققة)، وبذلك فدخل الشركة متعددة الجنسية ، المدفوع لعناصر إنتاج غير وطنية لا يمثل أي فائدة حقيقية للبلد المضيف، إلا الجزء المنفق منه في داخل البلد، كما أن لجوء الشركات الأجنبية إلى استيراد جزء كبير ، من مداخلاتها في العملية الإنتاجية من الشركة الأصلية، أو من الخارج، عندئذ تنخفض مساهمتها في الاقتصادية الوطني، وتصبح أرقام مبيعاتها مؤشر مظل لتقدير، مساهمتها الاقتصاد الوطني

من بين المساهمات، التي قدمتها العولمة ، في الاستثمارات الأجنبية المباشرة :

- إزالة العقبات التي وضعت، في السباق لحماية السوق، المحلي ومن للشركات التوجه، للاستثمار واستيراد متطلبات الإنتاج دون عقبات تجارية .

¹.د. دلال بن سميحة مرجع سابق الذكر ص 88 . 95

².عبد الرزاق حمد حسين الجبوري مرجع سابق الذكر ص77

• تهيئة المناخ بغرض ، جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يؤدي إلى النمو الكبير، لهذا الأخير على المستوى العالمي .

وفي الخير نستنتج بأن العولمة، والشركات متعددة الجنسيات زوجين، شديدي الارتباط فا الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل الممهد الرئيسي للعولمة ، وفي نفس الوقت ، فإن نموه السريع يأتي كنتيجة للعولمة والتحرر الاقتصادي.¹

الفرع الثالث: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات

العلاقة بين الاستثمار الأجنبي ميزان المدفوعات: يعرف ميزان المدفوعات لدولة ، ما بأن عبارة عن سجل لكافة المعاملات الاقتصادية الخارجية، التي تتم بين المقيمين في دولة، والمقيمين في الخارج خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون، سنة واحدة وينقسم ، ميزان المدفوعات إلى عدة موازين، فرعية أهمها الميزان التجاري الذي يسجل المعاملات، بين المقيمين وغير المقيمين في مجال، تبادل السلع أي الصادرة والواردات السلعية أو المنظور، يكون الميزان التجاري في صالح الدولة، إذا كانت قيمة الصادرات أكبر من قيمة الواردات، يكون الميزان التجاري في غير صالح الدولة، إذا كانت قيمة الواردات تفوق قيمة الصادرات والحكم على، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشر، على ميزان المدفوعات في البلدان المضيفة يستلزم إجراء تحليل ودراسة، شاملة لكل المتغيرات التي تؤثر عليه ، وهذا يعني ضرورة النظر إلى كل العناصر من المتحصلات ، أو المدفوعات التي ، تؤثر على ميزان المدفوعات بما فيها التصدير والوفرة في، الواردات وأثر أسعار التحويل...الخ وبصفة عامة، فإن دراسة وتقييم أثر الاستثمارات الأجنبية على ميزان المدفوعات، في الدول المضيفة يستلزم تحديد ودراسة مايلي :

1.1/ التدفقات الداخلية : مثل

- مقدار مساهمة المستثمر الأجنبي، في المشروع الاستثماري.
- مقدار الوفرة من النقد الأجنبي الناتج ، عن الوفرة من الواردات، من السلع والخدمات.
- مقدار التدفق من النقد الأجنبي، نتيجة للتصدير.
- القروض التي تحصل، عليها الشركات الأجنبية من الخارج.

2.1/ التدفقات الخارجية : وتتمثل في

- مقدار التدفقات الخارجية من النقد ، الأجنبي لاستيراد مواد خام وأولية.
 - مقدار الأجور والمرتببات والحوافز، لخاصة بالعاملين الأجانب المحولة للخارج.
- أما من حيث دراسة وتحليل العوامل، والمتغيرات والتي قد تؤثر بصورة، أو أخرى على ميزان المدفوعات.

¹ د. دلال بن سميحة مرجع سابق الذكر ص175

- مدى مساهمة الشركات الاستثمارية الأجنبية، في دعم وإنشاء مراكز وأنشطة، البحوث والتنمية الاقتصادية والبشرية والفنية.
- نوع المشروع الاستثماري، وهل، هو يتصف بكثافة رأس المال أو كثافة العمالة.
- الضرائب والرسوم المربوطة ، على الصادرات والواردات .
- فرق العملة ومعدلات التضخم وأسعار الفائدة¹.

¹د.نزيه عبد المقصود محمد مبروك الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية كلية الشريعة والقانون بطنطا . دار الفكر الجامعي.

خاتمة الفصل الأول:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر، ظاهرة اقتصادية تسمح بنقل رؤوس الأموال، من دولة إلى أخرى وتعطي صاحبها حق التملك والإدارة، للمشروع الاستثماري، حيث شهد ازدهارا، خلال القرن التاسع عشر مع بداية الثورة الصناعية، ثم شهد تراجعا خلال الفترة ما بين، الحربين العالميتين الأولى، و الثانية، ثم شهد تطورات سريعة بعد ذلك، و نظرا لأهميته قدمت العديد، من النظريات لشرح أسباب هذه الظاهرة، في هذا الإطار اتجهت معظم الدول إلى فتح، أبوابها أمامه قصد استقطابه و بما أن الكثير، من الدول النامية عانت و لا زالت تعاني من مشكل المديونية، و العجز في تمويل استثمار فقد اتخذته كوسيلة، بديلة لإنعاش اقتصادياتها و من أجل تحقيق ذلك كان لا بد، من إعادة النظر في مناخها الاستثماري، الذي له دور كبير في جذب هذه الاستثمارات و بهدف إبراز، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، كانت كل من النماذج الكلاسيكية الحديثة للنمو و نماذج النمو الداخلي، أو ما يطلق عليها نماذج النمو الحديثة، الأساس النظري لمعظم هذه الدراسات فبالرغم، من عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الدولة المضيفة و المصدرة له إلا أن هذه الدول تتنافس، لاستقطابه من أجل الظفر بمزاياه التي تتمثل في، نقل التكنولوجيا و التقنيات الحديثة و المساهمة، في تراكم رأس المال، و رفع كفاءة رأس المال البشري، و تحسين للمهارات و الخبرات.

الفصل الثاني

دراسة تطبيقية تأثير الاستثمار الأجنبي

المباشر على النمو الاقتصادي

مقدمة الفصل الثاني :

يضم الأدب الاقتصادي التجريبي، العديد من الدراسات، التي تناولت العلاقة ، بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، حيث تباينت تلك الدراسات من حيث طرق ، المعالجة والنتائج التي تم التوصل إليها إذ أوضحت ، بعضا منها أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، وأثره الايجابي في تحفيز النمو الاقتصادي ورفع معدلاته فيما توصلت ، دراسات أخرى عكس ذلك ومن خلال، هذا الفصل تطرقنا إلى (وصف العينة) التي نحن بصدد ، دراستها ثم تعريف (السلاسل الزمنية المقطعية أو بيانات البانل)، ثم تطرق إلى أهم ، الدراسات السابقة وأوجه اختلاف واتفاق بينهم حيث، تمحورت دراسة القياسية عل ثلاثة مراحل أساسية ، المرحلة الأولى قمنا بتقدير ثلاثة نماذج لبانل ، ثم عملنا اختبارات للاختبار بينهم المرحلة الثانية، بعد ذلك قمنا بفحص بواقى، النموذج المختار باستعمال ثلاثة اختبارات ، اختبار الارتباط التسلسلي (pesaran s test corssectional independence) ثم اختبار عدم ثبات التباين (heteroskedasticity) ، ثم بعد ذلك اختبار الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى (AR(1) autocorrelation) ، المرحلة الثالثة هي إعادة التقدير مع الأخذ في، الاعتبار مشاكل القياس وقمنا بتقدير خمسة نماذج، هي عبارة عن النتائج النهائية، لتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر و باقي المحددات على النمو الاقتصادي ، وذلك لمعرفة ما إذا كان هذا التأثير معنوي، إحصائيا أو لا إيجابي أم سلبى وما هي نسبة، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي مقارنة بباقي الدول.

المبحث الأول: حوصلة شاملة حول البيئة دراسة وأهم دراسات السابقة و تعاريف (Panel Data)

المطلب الأول: مفاهيم نظرية أساسية حول القارة الإفريقية

الفرع الأول: تعريف حول القارة الإفريقية

أفريقيا كما تكتب إفريقيا، أو إفريقيا هي ثاني أكبر قارات العالم، من حيث المساحة وعدد السكان بعد آسيا تبلغ مساحتها 30.2 مليون كيلومتر مربع، (11.7 مليون ميل مربع) وتتضمن الجزر المجاورة ب6% من إجمالي مساحة سطح الأرض، و تشغل 20% إجمالي مساحة اليابسة.

بحيث يحدها من الشمال البحر المتوسط، ومن الشمال الشرقي قناة السويس والبحر الأحمر، ومن الجنوب الشرقي والشرق المحيط الهندي ، ومن الغرب المحيط الأطلسي بخلاف، المنطقة المتنازع عليها من الصحراء الغربية، تضم 54 دولة ، بما فيها جزر مدغشقر وعدة الجزر كالجزر، تابعة لدولة جزر القمر والتي تعد ملحقة بالقارة¹.

الفرع الثاني : الموقع والمساحة حول القارة الإفريقية

أفريقيا هي القارة التي تتوسط قارات العالم القديم، وهي ثانية قارات العالم مساحة، إذ تبلغ مساحتها حوالي 30 مليون كلم². وتملك دولها التي يصل، عددها إلى 54 دولة خصائص مشتركة لكنها تختلف اختلافا بينا في المساحة وعدد السكان، والموارد الاقتصادية. فنيجيريا هي أكبر دولة من، حيث عدد السكان الذين يقدر عددهم بحوالي 111.5 مليون نسمة (عام 2000)، في حين توجد سبع دول مستقلة في القارة لا يتجاوز عدد سكان كل منها مليون نسمة، وتعد سيشيل هي الدولة الأصغر من حيث عدد السكان الذين قدروا بحوالي 77 ألف نسمة. أما إجمالي عدد سكان القارة فيصل إلى حوالي 783.5 مليون نسمة (عام 2000).

الفرع الثالث : الكثافة السكانية حول القارة الإفريقية

ويعيش ثلثا سكان القارة الإفريقية، على الزراعة. ورغم أنها قارة ضخمة المساحة، حيث تبلغ كثافتها السكانية 22 نسمة لكل كلم²، فإن هذه الكثافة في الأراضي، الزراعية تصل إلى 163 نسمة لكل كلم² ومتوسط معدل الزيادة السكانية ، في القارة يصل إلى حوالي 2.9% سنوياً مما يمثل ضغطا سكانيا على الأراضي الزراعية ، ويدفع الشباب إلى الهجرة إلى المدن حتى لو كانت ، فرص العمل ضعيفة.

المطلب الثاني: أبرز الموارد الاقتصادية والبشرية لقارة إفريقيا

الفرع الأول : اللغات المتداولة حول القارة الإفريقية

وتنتشر في القارة عدة لغات، حيث تشمل القارة بصفة عامة ست مجموعات، لغوية رئيسية هي اللغات الزنجية التي يتعامل بها الجنس الزنجي، الذي ينتشر في غرب وجنوب ووسط القارة ، واللغات الحامية السامية (الأفريقية الآسيوية)، التي يتحدث بها البربر والعرب والجماعات، الموجودة في شمال القارة ولغة وسط الصحراء وهي لغة

¹ ويكيبيديا الموسوعة الحرة الجزيرة

انتقالية بين اللغتين، واللغة السودانية التي يتحدث بها الزوج الحقيقيون في أعالي النيل، ولغة الملايو بولونيز ، التي يتحدث بها المغول، ولغة الكوي سان وهي لغة الأقزام، هذا بالإضافة إلى بعض اللغات التي تطورت للتعامل التجاري (لغة السواحلي في شرق القارة، ولغة الهوسا في الغرب).

الفرع الثاني : التنمية البشرية حول القارة الإفريقية

وفيما يتعلق بمؤشرات التنمية البشرية، في القارة الأفريقية نجد اختلافاً واسعاً، في مستويات التعليم ونسبة الأمية بين دول القارة ، حيث تصل نسبة الأمية، إلى أقل معدل لها في دول مثل موريشيوس (16%) في حين تصل إلى أعلى معدلاتها، في دول مثل بوركينا فاسو (77%) وغامبيا (65%) والنيجر (85%) كما يختلف متوسط العمر المتوقع، والذي تناقص في بعض الدول التي بدأت، تعاني من انتشار مرض الإيدز وأخيرا تختلف دول القارة فيما تتميز، به من موارد اقتصادية طبيعية، فبعض الدول في الجنوب الأفريقي تتميز بوفرة مواردها ، (جنوب أفريقيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية) مقارنة بدول، أخرى تتميز بضعف الموارد (النيجر والصومال).

الفرع الثالث : الموارد الاقتصادية حول القارة الإفريقية

على الرغم من أن أفريقيا كانت، من أولى المناطق التي تم اكتشافها، من جانب الأوروبيين فإنها من الناحية الواقعية كانت ،آخر المناطق اكتشافا، من حيث تقدير ثرواتها الطبيعية، حيث كان التركيز الأوروبي قاصرا في البداية، على نقل العبيد من القارة الأفريقية عبر، المحيط الأطلسي إلى العالم الجديد في الأمريكتين ثم بدأت القوى الاستعمارية، في إطار تكاليفها الاستعماري ، على أفريقيا بالاهتمام بالثروات الضخمة غير المكتشفة في القارة ، ومواردها المعدنية والزراعية. فمنذ بداية السيطرة الاستعمارية

مع سيطرة البلجيكية على دولة الكونغو الحرة كان الهدف، الأساسي استغلال الثروات الغنية لهذه المنطقة. وفي جنوب أفريقيا أحكمت، بريطانيا سيطرتها على المنطقة، بعد اكتشاف الماس ثم الذهب فيها. وفي بعض المستعمرات، في كينيا وروديسيا الجنوبية ، (زيمبابوي حاليا) كان التركيز، على السيطرة على الأراضي الزراعية وبالتالي، كان الهدف النهائي، من الاستعمار في القارة على ، اختلاف مصادره هو استغلال مواردها، وظهرت نتيجة هذا الاستنزاف، بعد رحيل القوى الاستعمارية، عن القارة في ستينيات القرن العشرين حيث استقلت ، الدولة الأفريقية لتجد نفسها دول فقيرة ، حتى لو كانت تملك موارد زراعية أو معدنية ووجدت نفسها ، مضطرة لأن تربط نفسها من جديد باتفاقيات، وترتيبات اقتصادية مع الدول الاستعمارية السابقة ، لعدم تعودها على استغلال موارده. يكفي أن نشير، في هذا الصدد إلى أن القارة الأفريقية في أواخر التسعينيات، كانت تضم 12.5% من مجموع سكان العالم (736 مليون نسمة من مجموع سكان العالم، الذين كانوا ، يمثلون 5.8 مليارات نسمة)، ولا يتعدى نصيبها من الناتج العالمي 1.6%. وهذه الفجوة السابقة، ليست ناتجة عن ضعف، في الموارد الاقتصادية إنما تنتج من عدم القدرة على استغلالها، فالعديد من الدول الأفريقية تعتمد على تصدير، مادة خام أو سلعة أولية واحدة للحصول على النقد الأجنبي، فمثل الجزائر وأنغولا والكونغو واليابون وليبيا ونيجيريا ، على سبيل المثال تعتمد على تصدير البترول الخام، للحصول على حوالي 70 - 95% من النقد الأجنبي،

ويوتسوانا تعتمد على تصدير الماس للحصول، على 80% من النقد الأجنبي وكذلك زامبيا التي ، تعتمد على تصدير النحاس للحصول على 80% من النقد الأجنبي، وتعتمد النيجر على اليورانيوم ، الذي يدر لها 96% من النقد الأجنبي، إلى غير ذلك من الأمثلة، وبذلك فإن هذه الدول تواجه مشكلة التنوع، ومن الصعب حل هذه المشكلة في ظل وضع التبعية، الذي تتميز به هذه الدول، والذي عملت الدول الاستعمارية السابقة على دعمه بعد حصول ، هذه الدول على الاستقلال.

ونتيجة لذلك فإن القارة الأفريقية، تتراجع مكانتها اقتصاديا، مقارنة بغيرها من الأقاليم النامية، فمن بين 49 دولة هي الأقل نموا في العالم، حسب تصنيف الأمم المتحدة عام 2001- هناك 34 دولة أفريقية منها دول إفريقيا جنوب الصحراء¹.

المطلب الثالث: أهم الدراسات التطبيقية السابقة

الفرع الأول: دراسات السابقة حول الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي

هناك العديد من الدراسات السابقة، التي تطرقت لموضوع، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي وتناولته، من زوايا مختلفة، وقد تنوعت هذه الدراسات بين العربية والأجنبية، وسوف تستعرض هذه الدراسة جملة من الدراسات، التي تم الاستفادة منها مع الإشارة، إلى أبرز ملامحها مع تقديم تعليقا عليها يتضمن جوانب الاتفاق والاختلاف، وبيان الفجوة العلمية التي تعالجها، الدراسة الحالية وبودي أن نشير إلى أن الدراسات التي ، سوف يتم استعراضها جاءت في ، الفترة الزمنية بين 1970 و2018، وشملت جملة من الأقطار، والبلدان مما يشير إلى تنوعها، الزمني والجغرافي.

هذا وقد تم تصنيف هذه الدراسات، حسب المتغيرات الرئيسية للدراسة، وحسب كونها دراسات عربية أو أجنبية إلى، أربعة تصنيفات هي: الدراسات العربية التي ناولت محور، طبيعة العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنمو الاقتصادي

والدراسات الأجنبية التي تناولت، محور العلاقة بين الاستثمار، الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي وفيما يلي نقدم عرضا لهذا ، الدراسات ثم نبين جوانب الاتفاق والاختلاف، بينها، ثم نوضح الفجوة العلمية من خلال التعرف على اختلاف، الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة، وأخيرا جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة في الدراسة الحالية.

الدراسات العربية:

- دراسة (تركي محجم الفواز) في ، الأردن خلال الفترة (1980-2013) بعنوان طبيعة العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنمو الاقتصادي، والتي هدفت إلى إيجاد العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، وتمثلت عينتها في الاستثمار، الأجنبية المباشرة والتضخم واستخدمت أداة تحليل التكامل المشترك، وكان من أبرز نتائجها وجود علاقة سالبة بين الاستثمار الأجنبي والتضخم ،

¹راوية توفيق التقرير (2019) أفريقيا معلومات أساسية شبكة الجزيرة الإعلام موقع الالكتروني ص4

<https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/67f5f697-5b8e-4e2a-af00-84efb8f1c719#TOP>

وبين النمو الاقتصادي وقد بلغت قيمة ، معامل تصحيح الخطأ لنموذج الدراسة (78,9%)، بمعنى أن هناك ما نسبته (78,9%) من الانحرافات، في التوازن على المدى الطويل يمكن تعديلها خلال فترة زمنية تساوي سنة¹.

- دراسة (عمر ياسين خضريات، و عماد مصطفى الشدو)، بعنوان واقع مؤشرات الحكمة الرشيدة في الدول العربية المختارة ، والتي هدفت إلى لتحديد ودراسة تطور، حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية، ومن ثم دراسة أثر مؤشرات الحكمة الرشيدة على، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، وتمثلت عينتها في دول العربية، واستخدمت أداة نظري. وكان من أبرز نتائجها يوجد علاقة طردية ، بين الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة ، من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات الحكمة الرشيدة ، كما يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ، بين مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات الحكمة ، الآتية فيما لا توجد علاقة ذات دلالة مع المؤشرات التالية (فاعلية الحكومة، وعبء التنظيم والضبط)، بسبب ضعف الهياكل الاقتصادية، العربية وغلبة الطابع البيروقراطي عليها، وحاجة الدولة إلى تلك المؤشرات لأهميتها، في جذب الاستثمارات الأجنبية²
- دراسة (Alkhasawneh,2013)، في قطر خلال الفترة (1970-2010) بعنوان أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، والتي هدفت إلى تحديد اتجاه العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر، نسبة التدفقات إلى الناتج المحلي الإجمالي، والنمو الاقتصادي، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، وتمثلت عينتها في ، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، نسبة التدفقات إلى الناتج المحلي الإجمالي واستخدمت، أداة التكامل المشترك ل Johansen ، وسببية Granger . وكان من أبرز نتائجها، وجود علاقة توازنية إيجابية على المدى الطويل بين المتغيرين و كذلك أن ، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تتأثر بالناتج المحلي الإجمالي على المدى القصير³
- دراسة كريمة قويدري في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (1991-2008) بعنوان الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتي هدفت أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي إلى وتمثلت عينتها في الناتج محلي إجمالي واستخدمت أداة التحليل الإحصائي Mini tab15 وكان من أبرز

¹تركي محجم الفواز (2015) "الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والنمو الاقتصادي في الأردن: دراسة تحليلية للفترة(1980-2013) مجلد المنارة للبحوث والدراسات ، المجلد(21)، العدد(1)، 2015ص15

²عمر ياسين خضريات، و عماد مصطفى الشدو. (2015) "أثر مؤشرات الحكمة الرشيدة ، على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية"، مجلة المنارة للبحوث والدراسات المجلد(21) ، العدد(3)، 2015ص9

³Saar Yousef Prof Jalousie Nausicaa July 2016 Les effets , de l'investissement direct étranger sur la croissance économique : une étude standard sur les pays Strategy, and Development

نتائجها وجود علاقة، بين للاستثمار المحلي والواردات على الناتج الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة¹

- دراسة (Selim,2010) ، بدول شمال إفريقيا وهي : مصر السودان ليبيا تونس الجزائر والمغرب خلال الفترة (1970-2007) بعنوان العلاقة بين ، الناتج المحلي الإجمالي GDP ونسبة الاستثمار الأجنبي المباشر ، إلى الناتج المحلي FDI/GDP والتي هدفت ، إلى إيجاد العلاقة بين FDI/GDP وتمثلت عينتها ، في نسبة FDI، GDP لكل دولة من شمال إفريقيا، واستخدمت أداة تصحيح الخطأ VECM و سببية Granger . وكان من أبرز نتائجها وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من GDP FDI في حالة مصر ، ليبيا سون ، أما في الجزائر، المغرب وتونس لا توجد بهم سببية Granger بين FDI و GDP
- دراسة (Hassen,et.,al,2012) ، في تونس خلال الفترة (1975-2009) بعنوان تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر FDI على، الناتج الحقيقي المحلي الإجمالي GDP ، والتي هدفت إلى إيجاد العلاقة بين FDI GDP ، وتمثلت عينتها في FDI GDP واستخدمت، أداة التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ، وكان من أبرز نتائجها توجد، علاقة تكامل مشترك ل Johanssen بين المتغيرات قيد الدراسة، و بتقدير النموذج على المدى الطويل وعلى المدى القصير، تبين أن للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير إيجابي، و معنوي على الناتج المحلي الإجمالي، بتونس على المدى القصير و البعيد².
- دراسة (جمال محمود عطية عبيد 2000)، في مصر خلال الفترة (1978-2000) بعنوان تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر، على النمو الاقتصادي والتي هدفت إلى القياس على المستويين الأول على المستوى الوطني باستخدام، متغيرات اقتصادية كلية أما الثاني فكان، على المستوى القطاعي باستخدام عدة متغيرات ، وتمثلت عينتها في المستويين الأول: متوسط إنتاجية، العامل، الصادرات الواردات، الاستثمار المحلي، معدل النمو الاقتصادي المستوى الثاني: متوسط إنتاجية العامل الاستثمار المحلي، معدل النمو على مستوى القطاعات واستخدمت أداة التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ، وكان من أبرز نتائجها إلى أن هناك تأثيرا إيجابيا ، لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، في مصر بفعل التكنولوجيا المصاحبة له، كما كان هناك تأثير إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في السنة السابقة، على الصادرات أما بالنسبة للواردات فقد كان التأثير سلبياً، وقد تحققت، علاقة تكاملية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي أما على المستوى القطاعي، فقد توصلت الدراسة لعدم معنوية، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على القطاع الزراعي، بينما تحقق أثر إيجابي في قطاعي، الخدمات والصناعة

¹زغدلو فريدة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر ، على النمو الاقتصادي في الجزائر(1990-2014) قسم العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي ومالي، جامعة أبي بكر بلقاوي تلمسان ص7

² د. جلولي نسيم أ.د.صوار يوسف (2016) تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر ،على نمو اقتصاديات الدول العربية مجلة علمية دورية محكمة

الاقتصاد، العدد الخامس جافني 2016 ص 29

- دراسة (زياد محمد أبو ليلي 2003)، في الأردنني خلال الفترة (1976-2003) بعنوان أثر الاستثمار الأجنبي المباشر، على النمو الاقتصادي والتي هدفت إلى إيجاد العلاقة، بين الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، وتمثلت عينتها في سلاسل الزمنية متمثلة في FDI GDP واستخدمت أداة، التكامل المشترك و نموذج، تصحيح الخطأ ، وكان من أبرز نتائجها وجود علاقة سببية متبادلة بين، الاستثمار الأجنبي المباشر والنتائج الإجمالي في الأردن، وكذلك وجود علاقة سببية متبادلة بين الواردات، والاستثمار الأجنبي المباشر وبين الواردات، والنتائج الإجمالي كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ، سببية ذات اتجاه أحادي من رأس المال المحلي إلى الاستثمار الأجنبي.
- دراسة (هيثم أحمد إبراهيم الخشمان 2006)، في الأردن خلال للفترة (1970-2004) بعنوان: مساهمة الاستثمار الأجنبي في النمو الاقتصادي، في ظل اقتصاد منفتح والتي هدفت إلى اختبار أثر الانفتاح الاقتصادي باستخدام، ثلاثة مقاييس للانفتاح (وهي نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي السلعي، ونسبة الصادرات إلى إجمالي، الإنتاج الصناعي بالإضافة إلى نسبة مؤشر الأسعار العالمية، إلى المؤشر المحلي الخاص بالسلع الصناعية) على مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في، النمو الاقتصادي للأردن وتمثلت عينتها، في نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي السلعي، ونسبة الصادرات إلى، إجمالي الإنتاج الصناعي بالإضافة إلى نسبة مؤشر الأسعار العالمية إلى، المؤشر المحلي الخاص بالسلع الصناعية ، واستخدمت أداة طريقة التكامل المشترك، ونموذج تصحيح الخطأ ، وكان من أبرز نتائجها، وجود علاقة موجبة طويلة الأجل بين ، النمو الاقتصادي والتداخل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والإنفاق الاقتصادي حسب مقياسين من مقاييس، الانفتاح التي تم استخدامها، و زيادة حجم التجارة الخارجية يؤدي إلى تثبيط مساهمة، الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي¹

الدراسات الأجنبية:

- دراسة (Samuel, et , 2013) غانا خلال الفترة 1980 - 2010 بعنوان العلاقة بين التدفقات الصافية ولنتاج الوطني الإجمالي ، والتي هدفت إلى تحديد اتجاه العلاقة ، بين التدفقات الصافية ل FDI et GDP ولنتاج الوطني الإجمالي GNP ، وتمثلت عينتها في FDI et GDP و استخدمت أداة طريقة المربعات الصغرى، التكامل المشترك ، وكان من أبرز نتائجها توجد علاقة إيجابية بين FDI et GDP تتجه ، من FDI إلى GDP بمعنى الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر

¹شوقي جبار أطروحة دكتوراة اثر الاستثمار المباشر ، على النمو الاقتصادي دراسة حالة ، الجزائر كلية العلوم الاقتصادية جامعة العربي بن مهيضي أم

إيجابيا على، النمو الاقتصادي ل غانا بينما توجد، علاقة عكسية بين FDI بثلاث فترات إبطاء¹ و GDP تتجه من $t-3$ FDI نحو GDP .

- دراسة (Hong, 2014)، الصينية خلال الفترة 1994-2010 بعنوان العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، والتي هدفت إلى دراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، وتمثلت عينتها في 254 مدينة واستخدمت، أداة النماذج الديناميكية لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية ، وكان من أبرز نتائجها للاستثمار الأجنبي المباشر يحفز ويعزز النمو الاقتصادي في الصين، ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر المتمثلة في الاقتصاد السلمي، الرأس المال البشري، للبنى التحتية مستوى الأجر تتفاعل إيجابيا، مع الاستثمار الأجنبي المباشر، ولها تأثير إيجابي مشترك ، على النمو الاقتصادي، بينما درجة الانفتاح التجاري لا تؤثر بوضوح على الاستثمار الأجنبي المباشر، لكن تساهم في النمو الاقتصادي، أما فيما يخص الإنفاق الحكومي، فقد بينت النتائج أنه يبطئ من النمو في الصين²
- دراسة (أحمد سلامة ، محمد ساحل ، عبد الحق بن تقات)، تركيا خلال الفترة (2006-2016) بعنوان أثر الاستثمار الأجنبي المباشر، على النمو الاقتصادي والتي هدفت، إلى الكشف عن واقع العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ، والنمو الاقتصادي وتمثلت عينتها في FDI et GDP واستخدمت أداة اختبار التكامل المشترك ، وكان من أبرز نتائجها لا توجد علاقة توازنية بين الاستثمار الأجنبي المباشر، والنمو الاقتصادي في تركيا خلال الفترة ، التي تم تحليلها ، وهذه النتيجة تدعم وتتوافق ، مع نتائج العديد من الدراسات التي تناولت ، حالة الاقتصاد التركي
- دراسة (Ahmed Abdul Rahman Khder)، تركيا خلال الفترة 2014 بعنوان أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، والتي هدفت إلى ضرورة اعتماد سياسات لجذب الاستثمارات التي تعتمد ، على إنشاء مشروعات جديدة في تركيا بغية ، تعزيز نموها³ الاقتصادي وتمثلت عينتها في FDI et GDP، واستخدمت أداة اختبار التكامل المشترك لجمع البيانات وكان من أبرز نتائجها، لا توجد علاقة توازنية بين ، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

¹Saar Yousef Prof Jalousie Nausicaa July 2016 Les effets , de l'investissement direct étranger sur la croissance, économique: une étude standard, sur les pays Strategy and Development Rêviez Volume n ° 11 de 2016 page 144

²Saar Yousef Prof Jalousie Nausicaa July 2016 Les effets, de l'investissement direct étranger sur la croissance, économique: une étude standard sur les pays ,Strategy and Development Rêviez Volume n ° 11 de 2016 page 142

³أحمد سلامي 2016 أثر الاستثمار الأجنبي المباشر ، على النمو الاقتصادي في تركيا خلال الفترة(2006-2016) جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر مجلة رؤى اقتصادية المجلد (8) العدد (2)، ص 15-30

الفرع الثاني: أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة

- اتفقت الدراسات السابقة ، على هدف مشترك وهو أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي باستثناء دراسة، (Samuel, et , 2013) غانا خلال الفترة 1980 - 2010، والتي هدفت إلى لتحديد، اتجاه العلاقة بين التدفقات الصافية ولنتاج ، الوطني الإجمالي
- اتفقت الدراسات السابقة في عينتها حيث، تطبيق الدراسة على عينة من FDI et GDP باستثناء دراسة (Hong,2014)، الصينية خلال الفترة 1994-2010 والتي طبقت على 254مدينة
- استخدمت الدراسات السابقة ، أداة اختبار التكامل المشترك و تصحيح الخطأ، و طريقة المربعات الصغرى لجمع البيانات باستثناء دراسة، (Hong,2014) الصينية خلال الفترة 1994-2010 حيث استخدمت، أداة النماذج الديناميكية لبيانات ، السلاسل الزمنية المقطعية
- اختلفت دراسة (عمر ياسين خضریات، و عماد مصطفى الشدو)، عن بقية الدراسات في أنها تناولت مشكلة الدراسة من جانب نظري، مستخدمة منهج تحليل المحتوى

الفرع الثالث: الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية

من خلال استعراض، أوجه الاتفاق والاختلاف، بين الدراسات السابقة نشير أن الدراسة، الحالية تتفق مع الدراسة السابقة في موضعها الرئيس وهدفها العام، إلا أنها تختلف عنها في عدة جوانب، تمثل الفجوة العلمية التي تعالجها هذه الدراسة هي:

1. تضمنت هذه الدراسة، ربط للمشكلة البحثية، بالمتغيرات المعاصرة.
2. استخدمت هذه الدراسة مدخلين بحثيين، (المدخل الكمي / المدخل الكيفي) وذلك لتكون فكرة دقيقة عن مشكلة الدراسة، كما تضمنت تنوعا في منهج الدراسة.
3. لم تقتصر هذه الدراسة، على عينة واحدة فقط وإنما تضمنت مجموعة، من العينات لضمان تشخيص الواقع بدقة.
4. تعددت أدوات هذه الدراسة، حيث شملت اختبار التكامل المشترك، و تصحيح الخطأ وطريقة المربعات الصغرى والنماذج الديناميكية، لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية ، وذلك من أجل جمع البيانات بدقة أكبر.

تفريغ الدراسات السابقة

الدراسة	المشكلة البحثية	العينة	الأدوات	أبرز النتائج
دراسة من (2013-1980) تركي محجم الفواز	طبيعة العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنمو الاقتصادي	الأردن	تحليل التكامل المشترك	وجود علاقة سالبة ، بين الاستثمار الأجنبي والتضخم وبين النمو الاقتصادي وقد بلغت ، قيمة معامل تصحيح الخطأ لنموذج الدراسة (78,9%)، بمعنى أن هناك ما نسبته (78,9%) من الانحرافات ، في التوازن على المدى الطويل يمكن تعديلها خلال فترة زمنية تساوي سنة.
الدراسة من (2010-1970) Alkhasawneh	أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي	قطر	التكامل المشترك ل Johanssen ، وسببية Granger	وجود علاقة توازنية إيجابية، على المدى الطويل بين المتغيرين و كذلك أن، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تتأثر، بالنتائج المحلي الإجمالي على المدى القصير
الدراسة من (2008-1991) كريمة قويدري	أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي	الجزائر	التحليل المشترك	وجود علاقة، بين للاستثمار المحلي والواردات على الناتج الإجمالي ، في الجزائر خلال فترة الدراسة
الدراسة من (2007-1970) Selim	العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي GDP ، ونسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي FDI/GDP	بدول شمال إفريقيا وهي : مصر السودان ليبيا تونس الجزائر والمغرب	تصحيح الخطأ VECM و سببية Granger	وجود علاقة سببية ، في اتجاه واحد من GDP FDI في حالة مصر ، ليبيا السودان ، أما في الجزائر، المغرب وتونس لا توجد بهم سببية Granger بين FDI و GDP
الدراسة من (2009-1975) Hassen,	تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الحقيقي الإجمالي GDP	تونس	التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ	توجد علاقة تكامل مشترك، ل Johanssen بين المتغيرات قيد الدراسة، و بتقدير النموذج على المدى الطويل و على المدى القصير، تبين أن للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير إيجابي و معنوي على، الناتج المحلي الإجمالي بتونس على المدى القصير و البعيد

الدراسة من (1978-2000) جمال محمود عطية عبيد	تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي	مصر	التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ	إلى أن هناك تأثيرا إيجابيا، لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، في مصر بفعل التكنولوجيا المصاحبة له، كما كان هناك تأثير إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في السنة السابقة، على الصادرات أما بالنسبة للواردات، فقد كان التأثير سلبياً، وقد تحققت علاقة تكاملية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي، أما على المستوى القطاعي، فقد توصلت الدراسة
الدراسة من (1994-2010) Hong	العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي	254 مدينة الصين	النماذج الديناميكية لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية	للاستثمار الأجنبي المباشر، يحفز ويعزز النمو الاقتصادي في الصين، ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر المتمثلة في الاقتصاد السلمي، الرأس المال البشري، للبنى التحتية، مستوى الأجر تتفاعل إيجابيا ، مع الاستثمار الأجنبي المباشر، ولها تأثير إيجابي مشترك على النمو الاقتصادي بينما درجة الانفتاح التجاري لا تؤثر بوضوح على الاستثمار الأجنبي المباشر، لكن تساهم في النمو الاقتصادي، أما فيما يخص الإنفاق الحكومي، فقد بينت النتائج أنه يبطئ من النمو في الصين
الدراسة من (2006-2016) أحمد سلامة محمد ساحل عبد الحق بن تفات	أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي	تركيا	اختبار التكامل المشترك	لا توجد علاقة توازنية، بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، في تركيا خلال الفترة التي تم تحليلها وهذه النتيجة تدعم ، وتتوافق مع نتائج العديد من الدراسات التي تناولت حالة الاقتصاد الترك
الدراسة في 2014 Ahmed Abdul Rahman Khder Aga	أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي	تركيا	اختبار التكامل المشترك	لا توجد علاقة توازنية ، بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

من إعداد طالب

المبحث الثاني: مفاهيم ونتائج قياس، دراسات باستعمال نماذج (بيانات بانل) Panel Data

المطلب الأول : الخلفية النظرية لنماذج، بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (نماذج البانل)

الفرع الأول : مدخل نظري لبيانات (بيانات بانل) Panel Data

نعني بمصطلح بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، أو معطيات البانل مجموعة ، من المشاهدات التي تتكرر عند مجموعة من الأفراد، في عدة فترات من الزمن، بحيث أنها تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية، في نفس الوقت. فبالنسبة للبيانات المقطعية، فهي تصف سلوك عدد من المفردات أو الوحدات المقطعية، (شركات أو دول) عند فترة زمنية واحدة ، بينما تصف بيانات السلاسل الزمنية سلوك، مفردة واحدة خلال فترة زمنية معينة، وهنا تكمن أهمية، استخدام بيانات البانل كونها تحتوي على معلومات، ضرورية تتعامل مع ديناميكية، الوقت وعلى مفردات، متعددة فإذا كانت الفترة الزمنية نفسها لكل الأفراد، نسمي نموذج البانل بـ " المتوازن"، أما إذا اختلفت، الفترة الزمنية من فرد لآخر يكون نموذج البانل غير متوازن.

الفرع الثاني : حدود ثلاثة لبيانات (بيانات بانل) Panel Data

وعليه فبيانات بانل، تجمع بين مع بعض:

الحد الموضوعي: ويمثل الهدف المدروس، (المتغير التابع، أو متغير الاستجابة)، ومحدداته أو العوامل المؤثرة عليه (المتغيرات المستقلة).

الحد الزمني: الفترة الزمنية المدروسة، (سنوات، سداسيات، فصول، أشهر، أسابيع، أيام)..

الحد المقطعي: والذي قد يكون

- دول محافظات، دوائر، بلديات، وأحياء.
- مؤسسات إنتاجية أو مالية.
- أشخاص طبيعيين.
- حيوانات، نباتات ، حشرات.

الفرع الثالث : أهمية استخدام ، معطيات (بيانات بانل) Panel Data

إن التقدير حسب هذه البيانات، له مزايا مهمة، ويعطي نتائج أكثر دقة، لأنها تأخذ بعين الاعتبار المعلومات ذات البعد الزمني، في السلسلة الزمنية، وكذلك البعد المقطعي، في الوحدات المختلفة لذلك يمكن القول بأن معطيات البانل ، تتمتع ببعد مضاعف بعد زمني ، وبعد فردي هذا ما جعل دراستها الميدانية أكثر فعالية ونشاط، في الاقتصاد القياسي وبالتالي ، فهي تكتسي أهمية بالغة، نوجزها في النقاط التالية :

- الأخذ بعين الاعتبار تأثير الخصائص، غير المشاهدة للأفراد، على سلوكياتهم مثل: تأثير الخصائص الاجتماعية ، السياسة أو الدينية للبلدان ، على الأداء الاقتصادي، أي أن معطيات البانل يبعدها الثنائي تأخذ بعين الاعتبار، تصرفات أو سلوكيات الأفراد عبر الزمن.
- القدرة على تحديد بعض الظواهر الاقتصادية، مثل التقدم التقني واقتصاديات الحجم وبالتالي علاج مشكل عدم قابلية تقسيم اقتصاديات، الحجم والتقدم التقني في، تحليل دوال الإنتاج.

- يسمح هذا النوع من المعطيات للباحث بدراسة، الاختلافات والفوارق في السلوك بين الأفراد بحيث أن.
- البعد المضاعف الذي تتمتع، به بيانات البائل يمكن ترجمته، على أنه بعد مضاعف للمعلومة المتوفرة أكثر من تلك المقطعية أو الزمنية، وبالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين، المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية.
- تتميز بيانات البائل عن غيرها، بعدد أكبر من درجات الحرية، وكذلك بكفاءة أفضل وهذا ما يؤثر إيجابيا على دقة المقدرات.
- تعتبر معطيات البائل الإطار الملائم، لتطور تقنيات التقدير، والنتائج النظرية.
- في الواقع التطبيقي، فإن نماذج البائل تسمح بدراسة مشاكل، يستحيل دراستها باستخدام البيانات العرضية أو السلاسل الزمنية، بحيث تساعد في منع ظهور مشكلة انعدام، ثبات تباين حد الخطأ "Heteroscedasticity الشائعة ، الظهور عند استخدام بيانات المقطع، العرضي في تقدير النماذج القياسية" فبخلاف السلاسل الزمنية للاقتصاد الكلي ، فإن نماذج البائل تجعل من الممكن تحليل السلوك عند، مستوى الوحدات الفردية، مع ضبط انعدام التجانس بينها، لأن كل واحد من المصادر الهامة لانعدام، ثبات التجانس لبيانات المقطع العرضي، هو حذف معلومات ثابتة نسبيا من الوحدات الفردية ، ومن هنا تظهر أهمية ، استخدام بيانات البائل، بأنها تأخذ بعين الاعتبار ما يسمى " بعدم التجانس، أو الاختلاف غير الملحوظ "الخاص بمفردات ، العينة سواء المقطعية أو الزمنية .
- إن استخدام معطيات البائل، سيتيح لنا التخفيف، من مشكلة التعدد الخط¹.

المطلب الثاني: منهجية القياس

الفرع الأول : تحليل الانحدار في (بيانات بائل) Panel Data

لغرض بيان تأثير المتغيرات المستقلة ، على المتغير التابع فقد تم اعتماد، نماذج بيانات البائل Panel Data وقد اكتسبت نماذج، بيانات البائل في الآونة الأخيرة اهتمام أكبر، خصوصا في الدراسات الاقتصادية نظراً لأنها تأخذ، بنظر الاعتبار اثر تغير الزمن واثر، الاختلاف بين الوحدات المقطعية على حد سواء في البيانات المعتمدة، في التحليل وتبرز أهمية استخدام بيانات البائل ، في أنها تأخذ في الاعتبار ما يوصف بعدم التجانس، أو الاختلاف بين مفردات العينة، سواء المقطعية أو الزمنية. إذ إن إهمالها يقود إلى تقديرات متحيزة ، وغير متسقة مثل الحالة الاقتصادية ، المحلية واللغة والثقافة والموقع الجغرافي وغيرها من الخصائص المقطعية، التي تتفرد بها كل دولة عن الدول الأخرى ، فضلاً عن تلك العوامل التي تتغير عبر ، الزمن مثل التطور التكنولوجي، والمؤسسي وتغير السياسات الاقتصادية والتجارية وغيرها ولكن، هذه الآثار تكون ثابتة في الأجل

¹ بن قانت إسماعيل نماذج البائل الساكنة والحركية، مخبر التطبيقات الكمية في العلوم الاقتصادية والمالية، كلية العلوم الاقتصادية

القصير، أو على الأقل خلال فترة الدراسة. ويتم التعامل مع هذه الآثار، (المقطعية μ_i) و (الزمنية γ_t) إما بوصفها آثار ثابتة باستخدام

أنموذج الآثار الثابتة، (Fixed Effects Model).

أو بوصفها آثارا عشوائية، باستخدام أنموذج الآثار العشوائية (Random Effects Mode).

وعندما تكون المشاهدات المقطعية ، مقاسه للفترة الزمنية نفسها عندئذ، يطلق عليها بيانات البانل المتزنة (Balanced Panel Data)، أما عندما تكون المشاهدات المقطعية ، مقاسه لفرات زمنية مختلفة في هذه

الحالة يطلق عليها، بيانات البانل غير المتزنة، (Unbalanced Panel Data)

وسيم الاختيار بين

ثلاث نماذج لبيانات البانل هي:

أنموذج الانحدار المجمع، Pooled Regression Model (PRM)

أنموذج الآثار الثابتة، (Fixed Effects Model) (FEM)

أنموذج الآثار العشوائية، (Random Effects Model) (REM)

وللتوصل إلى الأنموذج ، الأكثر ملائمة لبيانات البحث والذي يعطي نتائج، صحيحة ودقيقة يتم تطبيق ثلاث اختبارات و هم :

أولهما هو اختبار مضاعف لاجرانج، (LM) من أجل الاختيار بين REM و PRM والثاني

اختبار هوسمان، (H (Hausman) ويستخدم من أجل الاختيار ، بين FEM ، REM ، وأخيرا اختبار Wald للاختيار ما بين FEM و PRM وتتمثل منهجية البحث في استخدام، منهج السلاسل الزمنية المقطعية

المتوازنة Method Balanced Panel Data

بتطبيق أسلوب الانحدار الخطي المتعدد ، Linear Multiple Regression واستخدم طريقة المربعات

الصغرى المعممة GLS لتقدير معالم هذا الانحدار إن طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS)

Generalization Least Squares تعطي وزناً أكبر، للملاحظات المأخوذة من المجتمعات ذات التباين

الأقل (تباين قيم الخطأ العشوائي U_i) ، عن تلك التي تأتي، من مجتمعات ذات تباين أكبر وبالتالي الحصول

على، أفضل تقديرات خطية غير متحيزة، BLUE وهذه الدقة لا تتوفر عند محاولة

استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، OLS لاسيما في حالة وجود مشكلة ، اختلاف قيم التباين لكل خطأ

عشوائي وتعد GLS ، طريقة بديلة ل OLS ولاسيما عندما يعاني الأنموذج ، المقدر حسب طريقة OLS من

مشكلة الارتباط الذاتي لغرض، تطبيقها والحصول على تقديرات تخلو من

الارتباط الذاتي بين، مشاهدات المتغير العشوائي¹

¹نسرين مسطو شرفاني و مفيد طنون يونس (2014) الإصلاحات السياسات ، ودورها في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر بالتطبيق، على عينة من

دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى المعهد الفني ، مجلة جامعة زاخو المجلد(3) العدد(1) سنة 2015ص204

الفرع الثاني : دراسة وصفية لعينة ومتغيرات الدراسة

أولا : وصف عينة الدراسة:

تمثلت عينة الدراسة في 41 دولة الإفريقية من أصل 54 دولة الإفريقية تمثلت فترة الدراسة من 2010 إلى 2017 تم اختيار 41 دولة الإفريقية لتوفرها على أغلب البيانات الدراسة

رقم الجدول (03): الدراسة عينة

الجزائر	أنغولا	بينن	بوتسوانا	بوركينافاسو	بوروندي	كابو فيردي	الكاميرون	جمهورية إفريقيا الوسطى	تشاد
جزر القمر	الكونغو	كوت ديفوار	ماركا. جمهورية الكونغو	مصر	غينيا الاستوائية	الغابون	غامبيا	غانا	غينيا
غينيا	بيساو	كينيا	ليستو	ليبيريا	مدغشقر	ملاوي	مالي	موريتانيا	موريشيوس
المغرب	موزنبيق	النيجر	نيجيريا	رواندا	سيراليون	جنوب أفريقيا	جمهورية تنزانيا المتحدة	توجو	زيمبابوي
	أوغندا								

من إعداد الطالب

ثانيا : وصف متغيرات الدراسة

شملت متغيرات الدراسة 6 متغيرات من بينها متغيرات اقتصادية بالأسعار الجارية ومن بينها متغيرات مؤسسية و الجدول التالي يبين متغيرات الدراسة و مصادر جمع البيانات الخاصة بها:

البيانات جمع مصادر	اسم المتغير	المتغير رمز
قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (UNCTAD)	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي	RPGDP
قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (UNCTAD)	مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر	SFDI
قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (UNCTAD)	عدد السكان دول إفريقيا	POP
قاعدة بيانات البنك الدولي World Bank	لتجارة (% من الناتج المحلي الإجمالي)	trade (% gdp)
قاعدة بيانات البنك الدولي World Bank	إجمالي تكوين رأس المال (GCF (constant)
قاعدة بيانات البنك الدولي World Bank	الإنفاق الاستهلاكي النهائي للحكومة العامة	GFCF (constant)

الجدول رقم: (04) البيانات ومصادر الدراسة

من إعداد الطالب

الفرع الثالث : صياغة النموذج القياسي

يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج ويكتب شكل الدالة كالتالي :

يمكن صياغة النموذج القياسي الخاص بمعدل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كالتالي :

$$l=1,2,\dots,Nt=1,2,\dots,T$$

RPGDP_{it} : نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للدولة i خلال الفترة t

trad_{it} : التبادل التجاري للدولة i خلال الفترة t

PSFDI_{it} : نصيب الفرد من مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر للدولة i خلال الفترة t

PGCF_{it} : إجمالي تكوين رأس المال الثابت للفرد لقياس الاستثمار المحلي للدولة i

خلال الفترة t

PGFCF_{it} : النفقات النهائية لاستهلاك العام للحكومة للفرد لقياس الإنفاق الحكومي للدولة i

خلال الفترة t

μ_{it} : حد الخطأ العشوائي .

B_0 : تمثل معاملات النموذج .

النموذج رقم: (01) وصف إحصائي لمتغيرات الدراسة

Variable		Mean	Std. Dev.	Min	Max	Observations
PSFDI	overall	1072218	1931605	1507.315	1.20e+07	N = 320
	between		1934354	13779.73	1.13e+07	n = 40
	within		267355.6	-275049.8	2613071	T = 8
PGCF	overall	1059556	2033570	16034.19	1.48e+07	N = 320
	between		2017783	22384.69	1.10e+07	n = 40
	within		391538.5	-2166005	4853501	T = 8
PGFCF	overall	377382.8	535744	14286.48	2894233	N = 320
	between		537611.2	26755.98	2468936	n = 40
	within		65863.62	-73107.47	802680	T = 8
trade	overall	73.216	28.9408	20.72252	165.6459	N = 320
	between		27.76032	33.94777	148.9846	n = 40
	within		9.156675	44.50863	108.3638	T = 8
RPGDP	overall	2339.204	3186.595	214.1392	18236.31	N = 320
	between		3194.922	232.4683	15467.17	n = 40
	within		413.3433	-1796.815	5108.338	T = 8

المصدر : من إعداد الطالب باستخدام برنامج **stata.v.13**

- يبين النموذج رقم (01): وصف إحصائي مختصر للمتغيرات الأساسية للدراسة، حيث يوضح النموذج المتوسط الكلي والتغير الكلي، بالإضافة إلى التغير بين الأفراد و التغير داخل الأفراد، وفيما يلي النتائج بالتفصيل:
1. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بخصوص إحصائيات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فكان بمتوسط 1072218 مليون دولار بانحراف معياري قدر ب1931605 مليون دولار ، حيث سجلت أدنى قيمة و المقدره ب1507.315 مليون دولار سنة 2010 ، و أعظم قيمة قدرت ب1.20e+07 مليون دولار سنة2017 ، كما بلغ الانحراف المعياري بين الأفراد 1934354 مليون دولار وسجل أدنى متوسط و قدر ب 13779.73 مليون دولار، بينما أعظم متوسط بلغ1.13e+07 مليون دولار، بينما قدر الانحراف المعياري داخل الأفراد 267355.6 مليون دولار بأعظم قيمة قدرت ب2613071 و أدنى قيمة قدرت ب -275049.8
 2. نصيب الفرد من مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر: بلغ المتوسط الكلي نصيب الفرد من مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر 1059556 مليون دولار بانحراف معياري 2033570 مليون دولار، حيث سجلت أدنى قيمة سنة 2010 قدرت ب 16034.19 مليون دولار ، و أعظم قيمة كانت سنة 2017 وقدرت ب1.48e+07 مليون دولار، بينما قدر الانحراف المعياري بين الأفراد 2017783 مليون دولار حيث بلغ أدنى متوسط 22384.69 مليون دولار في حين سجل أعظم متوسط و البالغ 1.10e+07 مليون دولار وبخصوص التغير داخل الأفراد فبلغ الانحراف المعياري 391538.5 حيث سجلت أدنى قيمة و البالغ -266005، بينما أعظم قيمة فبلغت 4853501.

3. التبادل التجاري من الناتج المحلي الإجمالي: أوضحت نتائج الإحصاء الوصفي أن المتوسط الكلي الخاص لتجارة الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي بلغ 377382.8 مليون دولار بانحراف معياري 2033570 مليون دولار وكانت أدنى قيمة سنة 2010 و البالغ 16034.19 مليون دولار، و أعظم قيمة كانت المسجلة سنة 2017 و البالغة 2894233 مليون دولار ، أما بخصوص الانحراف المعياري ما بين الأفراد فبلغ 537611.2 مليون دولار، وسجلت أدنى قيمة و البالغة 26755.98 مليون دولار، أما أعظم قيمة و بلغت 2468936 مليون دولار، بينما الانحراف المعياري داخل الأفراد فبلغ 65863.62 مليون دولار، بأدنى قيمة -73107.47 مليون دولار ، وأعظم قيمة قدرت ب 802680 مليون دولار.

4. متوسط نصيب الفرد من الاستثمار المحلي :بلغ المتوسط متوسط نصيب الفرد من الاستثمار المحلي 73.216 مليون دولار بانحراف معياري 28.9408 مليون دولار، وسجلت أدنى قيمة سنة 2010 وبلغ 20.72252 مليون دولار، بينما أعظم قيمة سجلت سنة 2017 وبلغت 165.6459 مليون دولار، أما الانحراف المعياري ما بين الأفراد فبلغ 27.76032 مليون دولار، حيث سجل أدنى متوسط و بلغ 33.94777 مليون دولار، وسجل أعظم متوسط وبلغ 148.9846 مليون دولار، أما بخصوص التغير داخل الأفراد فبلغ الانحراف المعياري 9.156675 مليون دولار ، سجلت أدنى قيمة وبلغ 44.50863 وسجلت أعظم قيمة وبلغ 108.3638 مليون دولار.

5. متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي :بلغ المتوسط متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي 2339.204 مليون دولار بانحراف معياري 3186.595 مليون دولار، وسجلت أدنى قيمة سنة 2010 وبلغ 214.1392 مليون دولار، بينما أعظم قيمة سجلت سنة 2017 وبلغت 18236.31 مليون دولار أما الانحراف المعياري ما بين الأفراد فبلغ 3194.922 مليون دولار، حيث سجل أدنى متوسط و بلغ 232.4683 مليون دولار، وسجل أعظم متوسط وبلغ 15467.17 مليون دولار، أما بخصوص التغير داخل الأفراد فبلغ الانحراف المعياري 413.3433 مليون دولار ، سجلت أدنى قيمة وبلغت 1796.815، وسجلت أعظم قيمة وبلغ 5108.338 مليون دولار.

المطلب الثالث: عرض النتائج الدراسة (بيانات بانل) Panel Data

الفرع الأول: تقدير معلمات النموذج (FEM.REM.PRM)

سوف نقوم بتقدير معلمات النموذج المدروس، باستخدام نماذج البيانات الثلاثة المقطعية وهي نموذج الانحدار التجميعي PRM ونموذج الآثار الثابتة FEM ونموذج الآثار العشوائية REM إذا يوضح النموذج رقم (01) نتائج التقدير للمعلمات عند استخدام النماذج الثلاثة

النموذج رقم (02): تقدير معلمات النموذج, REM, FEM PRM

VARIABLES	(03)	(02)	(01)
	(PRM) RPGDP	(FEM) RPGDP	(REM) RPGDP
PSFDI	0.110*** (0.0143)	0.0438*** (0.0103)	0.0562*** (0.0132)
trad	-0.321*** (0.0204)	-0.0901*** (0.0165)	-0.132*** (0.0210)
PGCF	0.429*** (0.0199)	0.162*** (0.0183)	0.302*** (0.0211)
PGFCF	0.362*** (0.0197)	0.121*** (0.0190)	0.239*** (0.0226)
Constant	-0.910*** (0.0901)	1.647*** (0.137)	0.278** (0.141)
Observations	320	320	320
R-squared	0.964	0.407	
Number of ID		40	40

Standard errors in parentheses

*** p<0.01, ** p<0.05, * p<0.1

المصدر : من إعداد الطالب باستخدام برنامج Stata13.1

التعليق على النموذج (02) : حيث يمثل الانحدار (01) تقديرات نموذج الآثار العشوائية، و الانحدار (02) نموذج الآثار الثابتة، و الانحدار (03) نموذج الانحدار التجميعي، و فيما يلي نتائج التقدير:

01/ نموذج الآثار العشوائية:

أظهرت نتائج نموذج الآثار العشوائية REM إلى أن كل معاملات الانحدار معنوية إحصائياً عند مستوى 1% ومن خلال تقديرات هذا النموذج يتضح أن كل من PSFDI، و PGCF، و PGFCF، تأثير إيجابي ومعنوي

إحصائياً على RPGDP حيث إذا ارتفع PSFDI ب1% يرتفع RPGDP ب0.110%، وإذا ارتفع PGCF ب1% يرتفع RPGDP ب0.0438%، وإذا ارتفع PGFCF ب1% يرتفع RPGDP ب0.321%، و إذا ارتفع trad ب1% ينخفض RPGDP ب0.0901%، و إذا ارتفع trad ب1% ينخفض RPGDP ب0.132%، و إذا ارتفع trad ب1% ينخفض RPGDP ب0.132%

02/ نموذج الآثار الثابتة:

تشير نتائج نموذج الآثار الثابتة FEM إلى معنوية كل معاملات المتغيرات ، المفسرة عند مستوى 1% و لقد أظهرت أن لكل من PSFDI ، و PGCF ، و PGFCF ، تأثير إيجابي ومعنوي إحصائيا على النمو الاقتصادي الدول المعنية ، حيث إذا ارتفع PSFDI ب1% يرتفع RPGDP ب0.0438% وإذا ارتفع PGCF ب1% يرتفع RPGDP ب0.162% ، و إذا ارتفع PGFCF ب1% يرتفع RPGDP ب0.121% بينما أشارت نتائج نموذج FEM إلى أن ل trad تأثير سلبي ومعنوي إحصائيا على النمو الاقتصادي، حيث إذا ارتفع trad ب1% ينخفض RPGDP ب0.0901%

03/ نموذج الانحدار التجميعي:

أوضحت نتائج نموذج الانحدار التجميعي (PRM) معنوية كل معاملات النموذج عند مستوى 1% ، و أشارت إلى أن الاستثمار المحلي يؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي بحيث إذا ارتفع PSFDI ب1% يرتفع RPGDP ب0.110% ، وإذا ارتفع PGCF ب1% يرتفع RPGDP ب0.429% ، و إذا ارتفع PGFCF ب1% يرتفع RPGDP ب0.362% بينما أشارت نتائج نموذج (PRM) إلى أن ل trad تأثير سلبي ومعنوي إحصائيا على النمو الاقتصادي، حيث إذا ارتفع trad ب1% ينخفض RPGDP ب0.321%

الفرع الثاني : اختبار و المفاضلة بين نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية الساكنة

(1) المفاضلة بين النماذج الثلاثة (PRM, FEM, REM)

1-1 اختبار (F-statistic) wald test بين PRM, FEM.

H_0 : الأفضل PRM

H_1 : الأفضل FEM

إذا كان prob أقل من 0.05 نرفض الفرضية الصفرية (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1)

النموذج رقم (03): اختبار wald

```
. xtreg RPGDP PSFDI trad PGCF PGFCF, fe
```

```
Fixed-effects (within) regression      Number of obs   =      320
Group variable: ID                    Number of groups =      40

R-sq:  within = 0.4066                 Obs per group:  min =      8
      between = 0.9689                   avg   =      8.0
      overall  = 0.9610                   max   =      8

corr(u_i, Xb) = 0.9554                 F(4, 276)       =      47.28
                                          Prob > F        =      0.0000
```

RPGDP	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]	
PSFDI	.0437735	.0102949	4.25	0.000	.0235069	.06404
trad	-.090135	.0164662	-5.47	0.000	-.1225502	-.0577198
PGCF	.1620856	.0183191	8.85	0.000	.1260228	.1981485
PGFCF	.1207424	.019007	6.35	0.000	.0833252	.1581595
_cons	1.647047	.1370689	12.02	0.000	1.377214	1.916881
sigma_u	.2947247					
sigma_e	.02509893					
rho	.99279989	(fraction of variance due to u_i)				

```
F test that all u_i=0:      F(39, 276) =      89.20      Prob > F = 0.0000
```

المصدر : من إعداد الطالب باستخدام برنامج **stata.v.13**

من خلال النموذج نلاحظ أن prob = 0.000 أقل من 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة بأن نموذج الآثار العشوائية (FEM) هي الأفضل

2-1 اختبار التجميعية بين PRM, REM

$H_0 : V(U_i) = 0$: أفضل PRM

$H_1 : V(U_i) \neq 0$: أفضل FEM

النموذج رقم (04): اختبار LM

```
. xttest0
Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects
```

```
RPGDP[ID,t] = Xb + u[ID] + e[ID,t]
```

Estimated results:

	Var	sd = sqrt(Var)
RPGDP	.2038878	.4515394
e	.00063	.0250989
u	.0062344	.0789584

Test: $Var(u) = 0$

$\chi^2(01) = 588.34$
 Prob > $\chi^2 = 0.0000$

المصدر : من إعداد الطالب باستخدام برنامج **stata.v.13**

من خلال النموذج أعلاه نلاحظ أن $V(u) = 0$ ومنه نقبل الفرضية الصفرية H_0 القائلة بأن نموذج الانحدار التجميعي (PRM) وهو الأفضل

3-1 اختبار Hausman Test

المفاضلة بين REM, FEM

$H_0 : u_{it}/x_{it=0}$ أفضل REM

$H_1 : u_{it}/x_{it \neq 0}$ أفضل FEM

إذا كانت prob أقل من 0.05 فإننا نقبل H_1

النموذج رقم (05) : اختبار Hausman Test

```
. hausman fe
```

	Coefficients		(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E.
	(b) fe	(B) .		
PSFDI	.0437735	.0562039	-.0124305	.
trad	-.090135	-.1322909	.0421559	.
PGCF	.1620856	.3023353	-.1402497	.
PGFCF	.1207424	.2393132	-.1185708	.

b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
 B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

$\chi^2(4) = (b-B)' [(V_b-V_B)^{-1}] (b-B)$
 = 1249.45
 Prob> $\chi^2 = 0.0000$
 (V_b-V_B is not positive definite)

المصدر : من إعداد الطالب باستخدام برنامج **stata.v.13**

بناء على اختبار Hausman يمكن، المفاضلة ما بين نموذج الآثار الثابتة (FEM) ونموذج الآثار العشوائية (REM) و بناء على، احتمالية قيمة معامل Hausman التي تتبع إحصائيا توزيع كأي مربع أقل من 0.05 فهذا يعني أن نموذج الآثار الثابتة (FEM) هو النموذج الأفضل التفسير الاقتصادي والقياسي للنموذج المختار (FEM)

$$RPGDP = 1.647 + 0.0438 PSFDI - 0.0901 trad. + 0.162 PGCF + 0.121 PGFCF$$

$$R\text{-squared} = 0.407, \text{ Prob} > F = 0.0000$$

التفسير القياسي:

معامل التحديد يؤكد على أن 40% من التغيرات، التي تحصل في الدول المدروسة تعود محدداتها المقترحة كمفسرة RPGDP والباقي يعود إلى عوامل، أخرى لم يتضمنها نموذج الأثر الثابت. بما أن F احتمالية 0.000 هذا يدل على أن النموذج معنوي إحصائيا.

التفسير الاقتصادي:

- (1) يعني أنه في غياب وانعدام متغيرات، أو محددات RPGDP الأخرى توجد مستويات موجبة RPGDP لم تحدها المتغيرات المقترحة.
- (0.0438) نلاحظ أن أثر بين PSFDI و RPGDP ، هو أثر إيجابي كلما زاد PSFDI يزيد معه RPGDP.
- (- 0.0901) نستنتج بأن أثر trad. على RPGDP أثر سلبي ويمكن، شرحها زيادة trad تؤدي انخفاض النمو الاقتصادي.
- (0.162) أثر PGCF على RPGDP. أثر إيجابي
- (0.121) أثر PGFCF على RPGDP. أثر إيجابي

بعد ذلك يتم تشخيص، الأخطاء العشوائية (البواقي) للنموذج المختار، باعتماد مجموعة من الاختبارات الإحصائية والتي تهدف إلى الكشف ، عن وجود أو عدم وجود مشاكل الانحدار والمتمثلة في مشكل الارتباط الذاتي Autocorrelation ، مشكل عدم ثبات التباين ، Heteroscedasticity ، ومشكل عدم استقلالية البيانات المقطعية Cross-sectional dependence وإذا تبين أن النموذج المختار يعاني من هذه المشاكل سيتم تقدير، النموذج المختار مع الأخذ في الاعتبار، مشاكل الانحدار التي تأخذ في الاعتبار هذه المشاكل.

وفيما يلي التشخيصات الخاصة بالأخطاء العشوائية الناتجة ، عن نموذج الآثار الثابتة ، حيث سيتم دراسة الارتباط الذاتي للبواقي من الدرجة الأولى ، و Modifie Wald و اختبار ثبات التباين من خلال اختبار Pescara كما يلي:

1. اختبار الارتباط التسلسلي :

Pesaran's test of cross sectional independence = 4.634, Pr = 0.0000

Average absolute value of the off-diagonal elements = 0.494

يتضح من خلال اختبار Pescara أنه لا يوجد الارتباط التسلسلي، في بواقي النموذج حيث تشير القيم الاحتمالية إلى قبول فرضية العدم، التي تشير إلى غياب الارتباط التسلسلي.

2. اختبار عدم ثبات التباين:

النموذج رقم (06) : اختبار Modifie Wald

Modified Wald test for groupwise heteroskedasticity
in fixed effect regression model

H0: $\sigma(i)^2 = \sigma^2$ for all i

chi2 (40) = 5094.42

Prob>chi2 = 0.0000

المصدر : من إعداد الطالب باستخدام برنامج **stata.v.13**

وبتبيين من نتائج الاختبار Modifie Wald أن، النموذج يعاني من مشكل عدم ثبات التباين، لأن القيمة الاحتمالية أقل من 5% مما يشير ضرورة، رفض فرضية العدم وقبول الفرض البديل.

3. اختبار الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى :

النموذج رقم (07): اختبار **Wooldridge**

Wooldridge test for autocorrelation in panel data

H0: no first-order autocorrelation

F(1, 39) = 37.456

Prob > F = 0.0000

المصدر : من إعداد الطالب باستخدام برنامج **stata.v.13**

التعليق على النموذج رقم (07): بناء، على اختبار Wooldridge الاختبار مشكل الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى حيث يشير الفرض العدم، في اختبار Wooldridge إلى عدم وجود ارتباط ذاتي مقابل وجود ارتباط ذاتي في مقابل.

الفرع الثالث: إعادة تقدير النموذج مع الأخذ في الاعتبار، مشاكل الانحدار

1/ حسب منهجية Robust

النموذج رقم (08) : إعادة تقدير نموذج (FEM) الانحدار (داخل) الآثار الثابتة

```
. xtreg RPGDP PSFDI trad PGCF PGFCF, fe vce(robust)

Fixed-effects (within) regression              Number of obs   =        320
Group variable: ID                          Number of groups =         40

R-sq:  within = 0.4066                       Obs per group:  min =          8
        between = 0.9689                      avg =          8.0
        overall = 0.9610                      max =          8

                                                F(4,39)         =       18.02
corr(u_i, Xb) = 0.9554                       Prob > F         =       0.0000

                                                (Std. Err. adjusted for 40 clusters in ID)
```

RPGDP	Coef.	Robust Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]	
PSFDI	.0437735	.0239776	1.83	0.076	-.0047257	.0922727
trad	-.090135	.035838	-2.52	0.016	-.1626242	-.0176458
PGCF	.1620856	.0366385	4.42	0.000	.0879772	.2361941
PGFCF	.1207424	.0306942	3.93	0.000	.0586574	.1828273
_cons	1.647047	.2490864	6.61	0.000	1.143222	2.150872
sigma_u	.2947247					
sigma_e	.02509893					
rho	.99279989	(fraction of variance due to u_i)				

المصدر : من إعداد الطالب باستخدام برنامج **stata.v.13**

التعليق على النموذج المعدل : يبين النموذج رقم (08) ، إعادة تقدير نموذج FEM بالاعتماد منهجية ROBUST التي تأخذ في الاعتبار عدم ثبات التباين و يتبين من الجدول بقاء معاملات الانحدار على حالها، بينما طرأ تغيير على المعنوية الإحصائية ، لكل من مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر PSFDI الذي أصبح معنوي إحصائياً عند مستوى 10% ، تجارة الدولية، الذي أصبح معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية 5 %

2/ حسب منهجية GLS

النموذج رقم (09): تقديرات FGLS التي تأخذ في الاعتبار مشكل عدم ثبات التباين و مشكل الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى

```
. xtgls RPGDP PSFDI trad PGCF PGFCF, panels(heteroskedastic) corr(ar1)
Cross-sectional time-series FGLS regression
Coefficients: generalized least squares
Panels: heteroskedastic
Correlation: common AR(1) coefficient for all panels (0.8322)

Estimated covariances = 40 Number of obs = 320
Estimated autocorrelations = 1 Number of groups = 40
Estimated coefficients = 5 Time periods = 8
Wald chi2(4) = 5592.63
Prob > chi2 = 0.0000
```

RPGDP	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
PSFDI	.0956047	.0132362	7.22	0.000	.0696621	.1215473
trad	-.2234291	.0165306	-13.52	0.000	-.2558286	-.1910297
PGCF	.4308914	.0191239	22.53	0.000	.3934094	.4683735
PGFCF	.300541	.0189109	15.89	0.000	.2634763	.3376057
_cons	-.6647561	.0930194	-7.15	0.000	-.8470706	-.4824415

المصدر : من إعداد الطالب باستخدام برنامج **stata.v.13**

التعليق على النموذج : يبين النموذج رقم (09) تقديرات FGLS التي تأخذ في الاعتبار مشكل عدم ثبات التباين و مشكل الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى، و من خلال نتائج هذه المنهجية نلاحظ إذا ارتفع مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر PSFDI ب1% مع ثبات العوامل الأخرى يرتفع الناتج المحلي الإجمالي RPGDP ب 0.095% وهذا التأثير الايجابي ومعنوي إحصائيا عند مستوى معنوية 1%، وإذا ارتفع التبادل التجاري ب1% مع ثبات العوامل الأخرى ينخفض الناتج المحلي الإجمالي RPGDP ب0.223% وهذا التأثير سالب معنوي إحصائيا عند مستوى معنوية 1%، أما إذا ارتفع الاستثمار المحلي PGCF ب1% مع ثبات العوامل الأخرى يرتفع الناتج المحلي الإجمالي RPGDP ب0.4308% وهذا التأثير الايجابي معنوي إحصائيا عند مستوى معنوية 1%، في إذا ارتفع الإنفاق الحكومي PGFCF ب1% يرتفع الناتج المحلي الإجمالي RPGDP ب0.3005% و قد تبين أن هذا التأثير الإيجابي معنوي إحصائيا عند مستوى معنوية 1%

النموذج رقم (10): تقديرات FGLS التي تأخذ في الاعتبار مشكل عدم ثبات التباين، مشكل الارتباط التسلسلي و مشكل الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى

```
. xtgls RPGDP PSFDI trad PGCF PGFCF, panels(correlated) corr(ar1)

Cross-sectional time-series FGLS regression

Coefficients:  generalized least squares
Panels:        heteroskedastic with cross-sectional correlation
Correlation:   common AR(1) coefficient for all panels (0.8322)

Estimated covariances      =      820      Number of obs      =      320
Estimated autocorrelations =      1        Number of groups   =      40
Estimated coefficients     =      5        Time periods      =      8
                                           Wald chi2(4)      =     200.84
                                           Prob > chi2       =      0.0000
```

RPGDP	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]
PSFDI	.0347914	.0318753	1.09	0.275	-.027683 .0972659
trad	-.1417801	.0387039	-3.66	0.000	-.2176384 -.0659219
PGCF	.364521	.0458983	7.94	0.000	.2745619 .4544801
PGFCF	.245804	.0440208	5.58	0.000	.1595247 .3320832
_cons	-.1368646	.225687	-0.61	0.544	-.5792029 .3054737

Note: you estimated at least as many quantities as you have observations.

المصدر : من إعداد الطالب باستخدام برنامج **stata.v.13**

التعليق على النموذج : يبين النموذج رقم (10) تقديرات FGLS التي تأخذ في الاعتبار مشكل عدم ثبات التباين، مشكل الارتباط التسلسلي و مشكل الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى، و بناء على نتائج تقديرات يتبين إذا ارتفع مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر PSFDI ب1% مع ثبات العوامل الأخرى يرتفع الناتج المحلي الإجمالي RPGDP ب 0.0347% وهذا التأثير الإيجابي ومعنوي إحصائيا عند مستوى معنوية 1% ومع ارتفاع التبادل التجاري ب1% مع ثبات العوامل الأخرى ينخفض الناتج المحلي الإجمالي RPGDP ب0.141% وهذا التأثير سالب ومعنوي إحصائيا عند مستوى معنوية 1% ، بحث إذا ارتفع إجمالي تكوين رأس المال PGCF ب1% مع ثبات العوامل الأخرى يرتفع الناتج المحلي الإجمالي RPGDP ب0.364% ومعنوي إحصائيا عند مستوى معنوية 1% ، يؤدي إلى ارتفاع النفقات النهائية لاستهلاك العام للحكومة PGFCF ب1% يرتفع الناتج المحلي الإجمالي RPGDP ب0.245% و قد تبين أن هذا التأثير الإيجابي ومعنوي إحصائيا عند مستوى معنوية 1%.

3/ حسب منهجية PCSE

النموذج رقم (11) : تقديرات منهجية PCSE مع الأخذ في الاعتبار مشكل الارتباط التسلسلي و مشكل الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى

```
. xtpcse RPGDP PSFDI trad PGCF PGFCF, correlation(ar1)
(note: estimates of rho outside [-1,1] bounded to be in the range [-1,1])

Prais-Winsten regression, correlated panels corrected standard errors (PCSEs)

Group variable:      ID                Number of obs   =       320
Time variable:      T                  Number of groups =       40
Panels:              correlated (balanced)  Obs per group: min =       8
Autocorrelation:    common AR(1)          avg             =       8
                                                            max             =       8

Estimated covariances =       820          R-squared       =       0.9923
Estimated autocorrelations =       1          Wald chi2(4)    =       2424.02
Estimated coefficients =       5            Prob > chi2     =       0.0000
```

RPGDP	Panel-corrected				
	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]
PSFDI	.1006576	.0217336	4.63	0.000	.0580606 .1432546
trad	-.21648	.0313555	-6.90	0.000	-.2779357 -.1550243
PGCF	.4160959	.0236174	17.62	0.000	.3698068 .4623851
PGFCF	.3185168	.0265311	12.01	0.000	.2665167 .3705168
_cons	-.6910753	.1374763	-5.03	0.000	-.9605239 -.4216268
rho	.7981859				

المصدر : من إعداد الطالب باستخدام برنامج **stata.v.13**

يبين النموذج رقم (11) تقديرات منهجية PCSE مع الأخذ في الاعتبار مشكل الارتباط التسلسلي و مشكل الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى ، بناء على نتائج تقديرات يتضح لنا إذا ارتفع مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر PSFDI ب1% مع ثبات العوامل الأخرى يرتفع الناتج المحلي الإجمالي RPGDP ب0.1006% وهذا التأثير الايجابي ومعنوي، إحصائياً عند مستوى معنوية 1% ومع ارتفاع التبادل التجاري ب1% مع ثبات العوامل الأخرى، ينخفض الناتج المحلي الإجمالي RPGDP ب0.2164% وهذا التأثير سالب ومعنوي إحصائياً عند مستوى معنوية 1% ، بحث إذا ارتفع إجمالي تكوين رأس المال PGCF ب1% مع ثبات العوامل الأخرى ، يرتفع الناتج المحلي الإجمالي RPGDP ب0.4160% ومعنوي إحصائياً عند مستوى معنوية 1% ، يؤدي إلى ارتفاع النفقات النهائية لاستهلاك العام للحكومة PGFCF ب1% يرتفع الناتج المحلي الإجمالي RPGDP ب0.3185% و قد تبين أن هذا التأثير الإيجابي ومعنوي إحصائياً عند مستوى معنوية 1%.

النموذج رقم (12) : تقديرات منهجية PCSE مع الأخذ في الاعتبار مشكل عدم ثبات التباين و مشكل الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى

```
. xtpcse RPGDP PSFDI trad PGCF PGFCF, correlation(ar1) hetonly
(note: estimates of rho outside [-1,1] bounded to be in the range [-1,1])

Prais-Winsten regression, heteroskedastic panels corrected standard errors

Group variable:      ID                Number of obs      =       320
Time variable:      T                Number of groups   =       40
Panels:              heteroskedastic (balanced)  Obs per group: min =       8
Autocorrelation:    common AR(1)          avg               =       8
                                                           max               =       8
Estimated covariances =          40          R-squared          =    0.9923
Estimated autocorrelations =          1          Wald chi2(4)      =   3705.96
Estimated coefficients =          5          Prob > chi2       =    0.0000
```

RPGDP	Het-corrected					[95% Conf. Interval]
	Coef.	Std. Err.	z	P> z		
PSFDI	.1006576	.0172367	5.84	0.000	.0668743	.1344409
trad	-.21648	.0222247	-9.74	0.000	-.2600396	-.1729204
PGCF	.4160959	.0237763	17.50	0.000	.3694953	.4626966
PGFCF	.3185168	.0244948	13.00	0.000	.2705079	.3665256
_cons	-.6910753	.1145728	-6.03	0.000	-.9156339	-.4665168
rho	.7981859					

المصدر : من إعداد الطالب باستخدام برنامج stata.v.13

يبين النموذج رقم (12) تقديرات منهجية PCSE مع الأخذ في الاعتبار، مشكل عدم ثبات التباين و مشكل الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى بناء على نتائج تقديرات يتضح لنا إذا ارتفع مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر PSFDI ب1% مع ثبات العوامل الأخرى يرتفع الناتج المحلي الإجمالي RPGDP ب 0.1006% وهذا التأثير الايجابي ومعنوي إحصائيا، عند مستوى معنوية 1% ومع ارتفاع التبادل التجاري ب1% مع ثبات العوامل الأخرى ينخفض الناتج المحلي الإجمالي RPGDP ب 0.2164% وهذا التأثير سالب ومعنوي إحصائيا عند مستوى معنوية 1% ، بحث إذا ارتفع إجمالي تكوين رأس المال PGCF ب1% مع ثبات العوامل الأخرى يرتفع الناتج المحلي الإجمالي RPGDP ب 0.4160% ومعنوي إحصائيا عند مستوى معنوية 1%، يؤدي إلى ارتفاع النفقات النهائية لاستهلاك العام للحكومة PGFCF ب1% يرتفع الناتج المحلي الإجمالي RPGDP ب 0.3185% و قد تبين أن هذا التأثير الإيجابي ومعنوي إحصائيا عند مستوى معنوية 1%.

خاتمة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل تطرقنا إلى الخلفية ، النظرية لنماذج البيانات السلاسل الزمنية المقطعية (نماذج البائل) ثم إلى دراسة المتغيرات ، التي رأينا أنها المحددة $RPGDP$ في دول محل الدراسة ، إذا توصلنا إلى أن مستويات $RPGDP$ (متغير تابع) مرتفعة ، وذلك نتيجة لعدة عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية أما ، فيما يخص محددتها (المتغيرات المفسرة) لديها الدول فهي تختلف من دولة إلى أخرى باختلاف مسبباتها، إذا اتبعنا طريقة باننا وذلك لاحتواء، كل من (الموضوع ، الزمان ، المقاطع) في موضوع الدراسة حيث قمنا بالمفاضلة ، بين النماذج الثلاثة (نموذج الانحدار التجميعي PRM نموذج الآثار الثابتة FEM ، نموذج الآثار العشوائية REM) وتوصلنا إلى أن نموذج الآثار الثابتة FEM هو النموذج الأفضل وبعدها، تطرقنا إلى كل من التحليلي القياسي والاقتصادي.

حيث خضعت بواقى، هذا النموذج إلى اختبارات التشخيص والمتمثلة ، في اختبار الارتباط، عدم ثبات التباين، واختبار الارتباط التسلسلي، وتبين من نتائج هذه الاختبارات الإحصائية أن النموذج يعاني من هذه المشاكل، بعد ذلك تم إعادة تقدير النموذج باعتماد على تقديرات $PCSES$.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

من خلال الدراسة يتضح ، أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر، من بين الأنشطة الاقتصادية التي شهدت قدرا ملحوظا من الآراء المتفاوتة للدور الذي يمكن أن يلعبه وبالنسبة لتأثيره على النمو الاقتصادي خاصة بعد زيادة حركة رؤوس الأموال على المستوى العالمي، في نهاية التسعينيات من القرن الماضي وبداية الألفية الثالثة، في ظل النظام الرأسمالي، وتغيير الفكرة السائدة في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين والتي اعتبرت أن الاستثمار الأجنبي المباشر عائقا للتنمية، وامتدادا، وأمام المتاعب الاقتصادية والاجتماعية التي ميزت الدول النامية والتي أدت بها، إلى تبني مجموعة من التدابير، التحفيزية ترمي إلى دعم الاستثمار الأجنبي المباشر، لماله من فوائد جانبية من تكنولوجيا حديثة، ومتطورة وقدرات إدارية عالية فضلا عن إسهامه في تراكم رأس المال، وهذا ما أدى بالكثير من الاقتصاديين، إلى القيام بدراسات عديدة لحصر وتدقيق، مزايا تلك الاستثمارات حيث تباينت تلك الدراسات من، حيث طرق المعالجة والنتائج التي تم، التوصل إليها.

من خلال هذه الدراسة ، نصل إلى القول أن الاهتمام بموضوع ، الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الاقتصاديين والمدارس الاقتصادية، جاء ليعكس حقيقة جوهرية، وهي أن هذا ،الأخير يعتبر ظاهرة اقتصادية مميزة في الشكل والأهمية ، لهذا تعددت التصورات، واختلفت وجهات النظر، في تفسيره وتسميته وكذلك ضبط مجموعة المحددات الخاصة بنشاطه.

و في هذا السياق وبالرغم من المزايا والعيوب الناتجة عنه ، والتي تعتبر نسبية حسب كل اقتصاد سواء الدول المضيفة أو الشركات المتعددة الجنسيات المتلقية ، إلا انه جوهريا يعتبر كأداة محكمة وفعالة لتحقيق استراتيجيات مهمة لدى الشركات المتعددة الجنسيات ، وبما أن الآثار التطبيقية لبعض مصادر الخطر الناتجة عن هذه التدفقات تعتبر نسبية ، وأن المزايا مختلفة ، فإن ذلك يؤكد ضرورة الحذر من الآثار السلبية المحتملة ، ويجب أن تركز التوصيات للدول النامية على تحسين، مناخها الاستثماري لكافة أنواع رأس المال المحلي والأجنبي على السواء .

نتائج الدراسة العامة:

من خلال دراستنا لموضوع، الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في النمو الاقتصادي، تبين أن ومن خلال إيجاب عن عدة الفرضيات، ماذا نقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر؟ ما المقصود بالنمو الاقتصادي وما أهم النظريات والنماذج الخاصة به؟ وغيرها التي، تطرقنا لها في الفصل النظري وتم، أثباتها عن طريق الفصل الثاني تطبيقي باستعمال، عدة معطيات وإحصائيات باستعمال برنامج إحصائي، بحيث كانت أهم نتائج إيجابية ، بمعنويات إحصائية وعليه يمكن أن نقول، من هنا يوجد أثر إيجابي بين الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، يمكن للدول المتخلفة المضيفة الاستفادة، منها إذا ما أحسنت

استغلال مزايا موقعها النوعية، في اتجاه ذلك ونمت مزاياها التنظيمية، بما يخدم انشغالات المؤسسات الفاعلة للاستثمار.

التوصيات

- ❖ وفي ضوء هذه النتائج، ينبغي على كل دول إفريقيا والمعنيين، بتطوير الاستثمارات الأجنبية المباشرة أن يأخذوا في الحسبان الانشغالات التالية:
 - ❖ إعادة تأهيل الموارد البشرية، بما يتوافق مع المستجدات العالمية ومحاولة، تكوين مسيرين متخصصين وأكفاء، ويد عاملة ماهرة في الميادين التي تتمتع، بها تلك الدول بالميزة التنافسية ومحاولة الاستفادة من أنماط التسيير، الجديدة والتكنولوجيا العالية التي تصاحب، تلك الاستثمارات.
 - ❖ محاولة توفير بيئة، اقتصادية، واجتماعية، ومناخ استثمار أكثر ملائمة وضرورة، تحرير التبادل التجاري.
 - ❖ الزيادة في نفقات البحث والتطوير، وإعطائها الأهمية اللازمة لتنمية القدرات، الإبداعية في شتى المجالات.
 - ❖ ضرورة توفير محيط أعمال شفاف، و خال من البيروقراطية و الرشوة.
 - ❖ ترشيد الحوافز الضريبية، كجذب المزيد من الاستثمارات، وذلك بالتركيز على التوسيع في منح المزايا والإعفاءات الضريبية ، والربط ويشكل مستمر مابين الحوافز الضريبية ، ودرجة التحسن في مناخ الاستثمار.
 - ❖ من أجل استقطاب، أكثر للاستثمارات الأجنبية المباشرة ، يجب توفير بنية أساسية تمثل الحد الأدنى للاستثمار مع ضمان الاستقرار، النسبي للتشريعات القانونية المتعلقة ، بالاستثمار و تطويرها حسب التطورات التي يعرفها العصر، بالإضافة إلى التأكد على شفافية ، المعلومات وأتاحتها للمستثمر و التي تمكن من معرفة الواقع، والتنبؤ بالمستقبل وتشمل الشفافية ، والوضوح في التشريعات.
- آفاق الدراسة :**

ما يمكن أن نستخلصه، هو أنه إذا أرادت دول إفريقيا، أن تنشئ اقتصادا معرفيا فعليها ،أن تولي العناية الكافية للتكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال، من خلال برامج متكاملة لترقية البيئة، الرقمية من جهة واستغلال ما يتوفر منها ، في ممارسات اقتصادية جديدة كاستغلال معاملات، النقد الإلكتروني لتشجيع التجارة الإلكترونية مثلا ، التي لم يعد ينقصها سوى قاعدة قانونية ، مناسبة وإرادة صادقة.

وفي الأخير نقترح بعض، المواضيع التي من شأنها، أن تثري هذه الدراسة:

- تهيئة المناخ الاستثماري ، كعامل لجذب الاستثمارات الأجنبية.
- محاولة إيجاد الطرق ،الأنسب لتطوير الإدارة الجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر ، على الميزان التجاري .

- دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر، خارج قطاع المحروقات. و في الأخير، ما يمكن قوله إن نتائج بحثنا، هذا مرهونة بالطريقة ، المستخدمة في القياس ومدى مصداقية البيانات المعتمد ، عليها والصادرة من البنك العالمي، وبالفترة المدروسة ، ونشير في الأخير أن هذا الموضوع، جدير بالاهتمام والدراسة للوصول، إلى نتائج قد تفيد صانعي القرار، وترشدهم إلى انتهاج أفضل السبل للوصول، إلى تحسين معدلات النمو الاقتصادي ، وتحقيق تنمية اقتصادية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

أولاً- باللغة العربية:

1- الكتب:

- 1/ د. سليمان عمر محمد الهادي الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في اقتصاد الإسلامي واقتصاد الوضعي الأكاديميون للنشر والتوزيع المملكة الأردنية الهاشمية عمان الطبعة الأولى 2013 ص 23.25.
- 2/ د. كاظم أحمد البيئة الاستثمارية ودورها في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي. دار الأيام للنشر والتوزيع الأردن عمان الطبعة الأولى 2017 ص 20.21
- 3/ د. دريد محمد أحمد الاستثمار قراءة في المفهوم والأنماط والمحددات دار أمجد النشر والتوزيع الأردن عمان سنة 2015 ص 144. 150
- 4/ د. دريد محمد أحمد الاستثمار قراءة في المفهوم والأنماط والمحددات دار أمجد النشر والتوزيع الأردن عمان سنة 2015 ص 144. 150
- 5/ عبد الكريم بعداش الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الاقتصاد الجزائر أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصاد وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2007 ص 90
- 6/ د. عبد السلام أبو قحف اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية مصر 2003 ص 498
- 7/ د. دلال بن سميحة الاستثمار الأجنبية المباشرة محدثاتها آثارها وتوجهاتها دار النشر الأيام للنشر والتوزيع عمان الأردن الطبعة الأولى 2017 ص 43.48
- 8/ د. عبد السلام أبو قحف نظريات التدويل، وجدوى الاستثمارات الأجنبية كلية التجارة جامعة الإسكندرية سنة 2001 ص 69
- 9/ د. دلال بن سميحة الاستثمار الأجنبية المباشرة محدثاتها آثارها وتوجهاتها دار النشر الأيام للنشر والتوزيع عمان الأردن الطبعة الأولى 2017 ص 43.48
- 10/ د. عبد السلام أبو قحف اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية مصر 2003 ص 481.490
- 11/ محمد السريتي ، عبد الوهاب نجا ، النظرية الاقتصادية ،الدار الجامعية ، الأردن ، 2008 ، ص 339
- 12/ عبد الرحمان إسماعيل، حربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية - التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي ، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2004 ، ص 272. 273
- 13/ د. السيد محمد لسريتي . علي عبد الوهاب نجا النظريات الاقتصادية الكلية دار الجامعية للنشر الإسكندرية مصر 2008 ص 340

- 14/ د. دلال بن سميحة الاستثمارات الأجنبية المباشرة «محددتها، أثارها وتوجهاتها» دار النشر والتوزيع الأردن عمان الطبعة الأولى 2017 ص 88. 95
- 15/ د. عبد الرزاق حمد حسين البوري دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية ، دار حامد الطبعة الأولى 2014 ص 77
- 16/ د. دلال بن سميحة الاستثمارات الأجنبية المباشرة «محددتها، أثارها وتوجهاتها» دار النشر والتوزيع الأردن عمان الطبعة الأولى 2017 ص 175
- 17/ د. نزيه عبد المقصود محمد مبروك الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية كلية الشريعة والقانون بطنطا . دار الفكر الجامعي. جامعة الأزهر 2008 ص 437. 431
- 18/ د. مدحت القرشي التنمية الاقتصادية (نظريات و سياسات و موضوعات) دار وائل للنشر والتوزيع الأردن عمان الطبعة الأول 2007 ص 75

2-المجلات والدوريات:

- 19/ د. عيسى محمد الغزالي الاستثمار الأجنبي المباشر ; تعاريف و قضايا سلسلة دورية العدد 1 بالكويت سنة 2004 ص 6
- 20/ أمال تخونني وبلال ملاخسو الاتجاه المعاصر لواقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المحلي والدولي وأثاره على التنمية الاقتصادية ملتقى الوطني الإطار للاستثمار في الجزائر 2015 ص 6
- 21/ د. سعيد يحي مجلة العلوم الإنسانية اقتصادية تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. المسلية المجلد ب 2009 العدد 31 ص 86.
- 22/ ناجي بن حسين، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مجلة الجندول، العدد 24 جامعة قسنطينة الجزائر، سبتمبر 2005 ، ص 45
- 23/ بولرياح غريب العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر مجلة الباحث العدد 10/2012 جامعة ورقلة كلية العلوم الاقتصادية قاصدي مباح ص 101

2- أطروحات ورسائل:

- 24/ شوقي جباري أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر أطروحة دكتوراه في علوم الاقتصادية جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي 2015 ص 15
- 25/ زغبة طلال، دراسة تحليلية قياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه جامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2015 ، ص 112
- 26/ رفيق نزاري "الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد دولي جامعة لخضر باتنة- 2007/2008 ص 63.62 عن موقع الانترنت

- 27/شوقي جبار أطروحة دكتوراة اثر الاستثمار المباشر ، على النمو الاقتصادي دراسة حالة ، الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية جامعة العربي بن مهيضي أم البواقي - الجزائر - سنة 2014 ص 34
- 28/ رفيق نزاري (2008) الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي دراسة حالة - تونس - الجزائر
- المغرب مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلم الاقتصادية باتتة ص79
- 29/ صدر الدين صواليلي (2006) النمو والتجارة الدولية في الدول النامية أطروحة لنيل شهادة الدكتوراة
في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر ص40
- 30/ د.عبد الرزاق حمد البوري دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية ، دار حامد
الطبعة الأولى 2014 ص 79
- 31/ زغدلو فريدة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر ، على النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2014)
قسم العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي ومالي، جامعة أبي بكر بلقاوي تلمسان ص7

3- مدخلات في الملتقيات المختلفة:

- 32/ د.سعدى هند محاضرات الاستثمار الدولي قسم العلوم التجارية سنة ثالثة تجارة دولية كلية علوم
في العلوم الاقتصادية جامعة محمد بوضياف المسيلة 2017 ص18
- 33/ جلال خشيب النمو الاقتصاد مفاهيم ونظريات الموقع الألوكة www.alukah.net ص15
- 34/ راوية توفيق التقرير (2019) أفريقيا معلومات أساسية شبكة الجزيرة الإعلام موقع الالكتروني ص4
<https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/67f5f697-5b8e-4e2a-af00-84efb8f1c719#TOP>
- 35/ ويكيبيديا الموسوعة الحرة الجزيرة
<https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7>
- 36/ بن قانت إسماعيل نماذج البال الساكنة والحركية، مخبر التطبيقات الكمية في العلوم الاقتصادية
والمالية ، كلية العلوم الاقتصادية جامعة قاصدي مرباح ورقلة سنة 2014 ص2
- 37/ تركي محجم الفواز (2015) "الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والنمو الاقتصادي في الأردن: دراسة
تحليلية للفترة (1980-2013) مجلد المنارة للبحوث والدراسات ، المجلد (21)، العدد (1)، 2015 ص15
- 38/ عمر ياسين خضرية، و عماد مصطفى الشدو. (2015) "أثر مؤشرات الحكمة الرشيدة ، على
الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية"، مجلة المنارة للبحوث والدراسات المجلد (21) ، العدد (3)،
2015 ص9
- 39/ أ. د. جلولي نسيمة أ.د.صوار يوسف (2016) تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر ، على نمو
اقتصاديات الدول العربية مجلة علمية دورية محكمة الاقتصاد، العدد الخامس جافني 2016 ص 29

40/ أحمد سلامي 2016 أثر الاستثمار الأجنبي المباشر ، على النمو الاقتصادي في تركيا خلال الفترة(2006-2016) جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر مجلة رؤى اقتصادية المجلد (8) العدد (2)، ص 15-30

41/ نسرين مسطو شرفاني و مفيد ظنون يونس (2014) الإصلاحات السياسات ، ودورها في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر بالتطبيق، على عينة من دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى المعهد الفني مجلة جامعة زاخو المجلد(3) العدد(1) سنة 2015ص204
ثانيا: باللغة الأجنبية:

42/ Saar Yousef Prof Jalousie Nausicaa July 2016 Les effets , de l'investissement direct étranger sur la croissance économique : une étude standard sur les pays Strategy, and Development

Rêvievz Volume n ° 11 de 2016 page 145

43/ Saar Yousef Prof Jalousie Nausicaa July 2016 Les effets , de l'investissement direct étranger sur la croissance, économique: une étude standard, sur les pays Strategy and Development

Rêvievz Volume n ° 11 de 2016 page 144

44/ aar Yousef Prof Jalousie Nausicaa July 2016 Les effets, de l'investissement direct étranger sur la croissance, économique: une étude standard sur les pays, Strategy and Development

Rêvievz Volume n ° 11 de 2016 page 142

